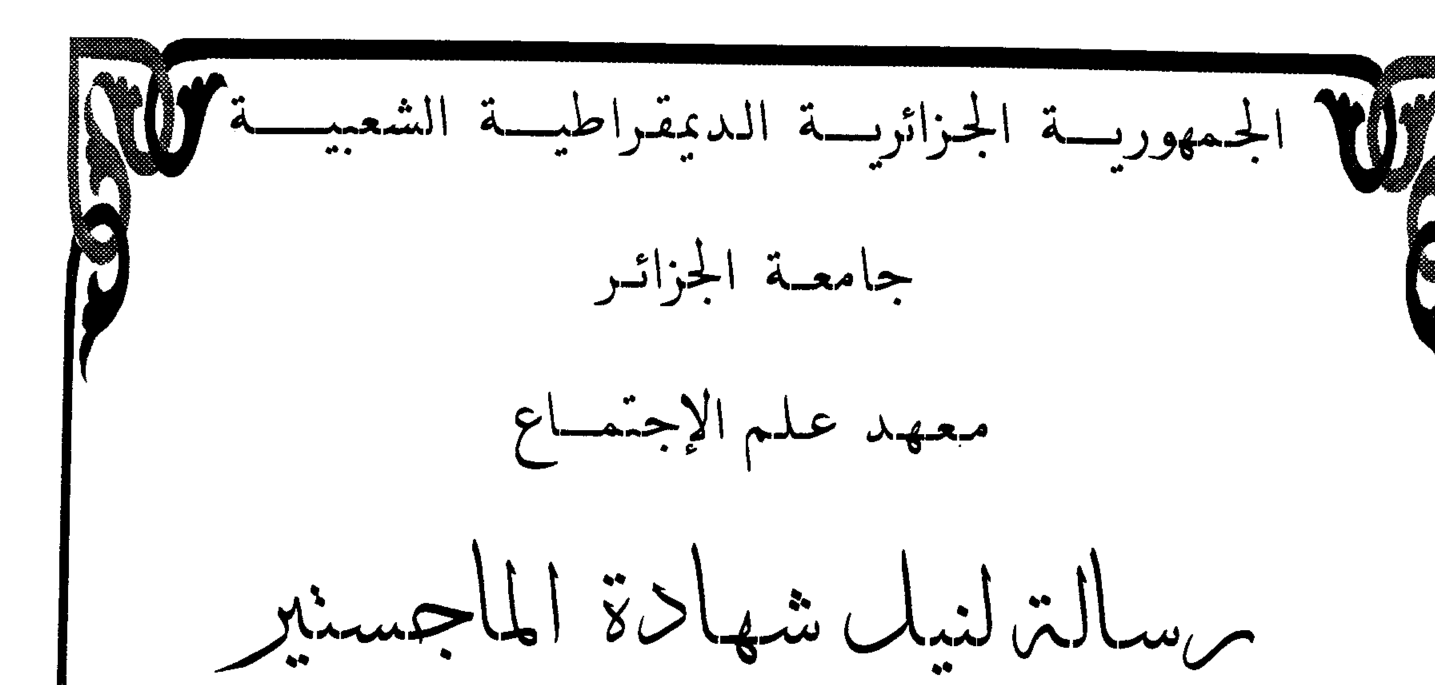


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد علم الإجتماع

رسالة لنيل شهادة الماجستير

الموضوع

الأستاذات الجامعيات المتزوجات ونظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري

— دراسة تحليلية وميدانية لعينة من الأستاذات الجامعيات المتزوجات —

إعداد الطالبة :

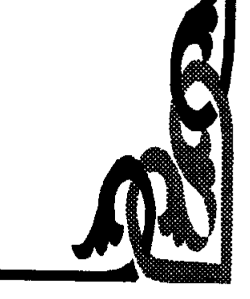
بلالوش كرواني سدة

تحت إشراف الأساتذة :

- كلودين شولي
- مصطفى بوتفنوشت

السنة الجامعية

1997-1996



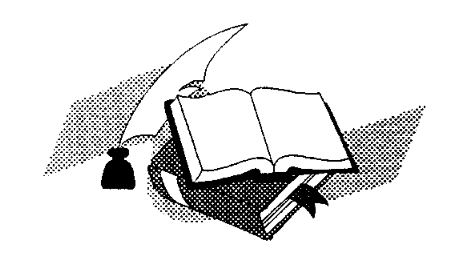
كلمة شكر

أتقدم بشكري الخالص إلى الأساتذة الكرام :

* الأستاذة : كلودين شولي التي تابعت إشرافي من البداية إلى غاية النهاية .

* الأستاذ : بوتفنوشت مصطفى الذي وافق على متابعة العمل حتى المناقشة.

* وأخيرا لا يفوتني أن أتوجه بأعمق الشكر إلى زوجي الذي لولا تشجيعه لما أتممت الدراسة.



الإهداء


إلى أمي
إلى زوجي
إلى أولادي
إلى أسرتي وأسرة زوجي
أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس الرسالة

الموضوعات **الصفحة**

المقدمة

يعتبر نظام الزواج مؤسسة إجتماعية، حيث يحدد العلاقات بين الرجل والمرأة ويعطي الأسرة صفتها الشرعية ومكانتها الإجتماعية في البناء الإجتماعي، وتحافظ على تماسك الأسرة، ونظام الزواج له قيمة إجتماعية كبيرة، خاصة في البلدان الإسلامية، لأنه هو الذي يتحكم في سيرورة المجتمع.

لقد عرفت المجتمعات عبر التاريخ ولازالت تعرف نماذج متعددة ومتنوعة من أنظمة الزواج ولكل مجتمع نظم وأساليب تتحكم في عملية الإختيار للقرين، طبقا للقيم والعادات والتقاليد والأنماط التي تسود ذلك المجتمع.

ومع جل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي تأثرت بها العائلة الجزائرية منذ العهد الإستعماري إلى ما بعد الإستقلال إنعكست هي الأخرى على مجال الأسرة قبل وبعد تكوينها حيث هناك عدة عوامل أثرت مباشرة على علاقات الزواج وخاصة على عملية إختيار القرين أو القرينة : الهجرة من الريف إلى المدينة، تغيير من نمط السكن، أزمة السكن، تعليم الفتاة ودخول النساء عالم الشغل ... رغم أنه يصعب القياس الدقيق لكيفية تأثير التغيرات نظرا لتداخل عوامل التغيير وتعقدها، إلا أنها أحدثت تحولات ملموسة من حيث بنية الأسرة وتقليص حجمها وأهمية وظائفها وتوزيع الأدوار فيها مما أدى إلى توازن مضطرب وتعايش بين أشكال وقيم تقليدية وحديثة.

والنتيجة الحتمية للتغيرات التي شهدها المجتمع الحضري الجزائري، هي تأخر سن الزواج لدى الجنسين فبالنسبة للفتاة تعليمها وخروجها إلى ميدان العمل غير من نظرتها إلى نظام الزواج، أما الفتى فقد وجد نفسه في وضعية تلزم عليه البحث عن العمل بعد إتمام مدة الدراسة الطويلة والبحث كذلك على الإستقرار. من خلال هذا نلاحظ أن نظام الزواج لا يتم بنفس الدرجة عند كل المجتمعات، فقد كان أكثر شيوعا عند الأمم البدائية منه عند الأمم المتمدنة، والقاعدة عند هذه الأمم، أن الفتى يسعى فيها للزواج عندما يصل سن البلوغ وكذلك الفتاة، بل إن الزواج عندهم ضرورة مادام الإنسان يشعر بالرغبة الجنسية، فالعزوبة والترمل تعتبران كالموت، فنجدهم يتزوجون في سنّ مبكرة.

لقد عرفت المجتمعات عبر التاريخ ولازالت تعرف نماذج متعددة ومتنوعة من أنظمة الزواج، ولكل مجتمع نظم وأساليب تتحكم في عملية الإختيار للقرين، طبقا للقيم والعادات

والتقاليد والأنماط التي تسود ذلك المجتمع، فلا يمكن إتخاذ نظام معين أو نموذج معين كقانون تسير عليه كل المجتمعات الإنسانية ويتّضح لنا ذلك في ما أكدّته الباحثة Martine Segalen
« نستطيع أن نؤكّد على عدم صلاحية الفكرة السائدة حاليا، وهي أن اليوم يتزوج الناس فيه عن طريق الحب، أما في الماضي الإختيار للقرين كان من طرف الوالدين » (1).

وعموما فإن كل مجتمع يقبل بنظام زواج معين يتماشى مع قيمة ومعاييره، فنظام الزواج الخارجي مثلا يحرم في المجتمعات التي يتشدد دينها وتقاليدها من نظام الزواج الداخلي، أما كل من الباحثين عادل فوزي Adel Faouzi وإمانوال تود Emmanuel Todd يعتبران نظام الزواج الخارجي نموذجا للعلاقات البيروقراطية التي تقيم روابطا بين أشخاص لا يتعارفون (2).

ويؤكد الباحث F. De singly أن نظام الزواج الخارجي يكون منتشرا في الغالب بين الطبقات العليا (3).

لكن سرعان ما تغيرت المعطيات الإجتماعية من القرن 19 إلى القرن 20 في المجتمعات الغربية عامة والمتمثلة في تقلص محيط الريف، تطور وسائل الإنتاج ووسائل المواصلات وإمتداد مدة الدراسة إلا أن الأولياء إستمروا في فرض المراقبة على زواج أبنائهم، رغم مبادرات الشباب الفردية ولكن بمراعاة موافقة الأهل، أما الفتاة فقد بقيت تحت رقابة العائلة التي تسهر على تحديد معارفها ومخالطاتها وخرجاتها.

ويؤكد الباحث A. Girard أن أباء الطبقات العليا يفرضون سيطرة مشددة على زواج أبنائهم أكثر من أباء الطبقات السفلى (4).

والنتيجة الحتمية للتغيرات التي عرفتها المجتمعات الغربية والعربية حاليا، هي شيوع تأخر سن الزواج بين الجنسين، فبالنسبة للفتاة فقد تغيرت نظرتها للزواج، أما الفتى فغالبا ما يجد نفسه في وضعية تلزم عليه البحث عن العمل والإستقرار.

أما الباحث André Michel فإنه يرجع تأخر سن الزواج لعدة عوامل :

1- فقدان نفوذ وقيمة نظام الزواج، بنقص الأحكام المسبقة على العلاقات الحرة والمعاشرة قبل الزواج.

---

(1)- Segalen Martine, sociologie de la famille, Armand colin, Paris 3ème édition revisée et augmentée, 1981, P 18.
(2)- Faouzi Adel, Fonction du lieu conjugal et nouveaux modèles Familiaux en Algérie, Doctorat d'Etat, Université de Paris V, sciences humaines, Sorbone, Paris, 1989-1990, P 76.
(3)- F. De singly, La famille, l'Etat de savoirs, édition la Découverte, Paris, 1991, P 23.
(4)- Girard Alain, Le choix du conjoint dans la France contemporaine, Paris, 1984, P 150.

2- خوف النساء العاملات من الزواج، وسعيهن إلى إيجاد تشريع قانوني لمهنتها، فالمرأة أصبحت تحظى بدخل لا تجد نفسها مرغمة على الزواج (1).

إلى جانب كل هذه العوامل، هناك مشكلة السكن التي تدفع بالشباب إلى العزوف عن الزواج، لأنه كان من المعتاد أن يسكن الأبناء مع الأهل *.

مما يزيد من حدة أزمة الزواج قضية المهر وتكاليفه، حيث أصبح -الزواج- تجارة يستفيد منها الأهل، بالإضافة إلى العديد من العوامل الذاتية أو الخاصة المتمثلة في إنحلال الأخلاق الناتج عن التأثر بما يعرض في دور السينما والتلفزة، وإنعدام الثقة بين الجنسين التي تظهر في المعاملات اليومية ويتجلّى لنا ذلك في الثانويات والجامعات والمؤسسات المختلطة، فالكل يستخدم الحيطة من الآخر نظرا لكثرة مواقف الخداع والنفاق بين الجنسين.

إنعكست التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها بها العائلة الجزائرية منذ العهد الإستعماري إلى ما بعد الإستقلال على المكانة الإجتماعية للمرأة، حيث سمحت لها من إتساع مجالها الخارجي، وتحقيق طموحاتها الإجتماعية والمهنية وذلك بالعمل المأجور ومزاولة التعليم على مختلف المستويات.

إلا أن هذه التغيرات تبقى سطحية بحيث إنها لم تمس كل الفئات النسوية من مختلف الأعمار ولم تتمكن من إزالة بعض العادات والتقاليد الإجتماعية التي تعمل على إبعاد المرأة من الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

وفي السياق هذه التغيرات والأحداث التي يعيشها المجتمع الحضري الجزائري، سنحاول من خلال هذا البحث معرفة مدى تأثر نظام الزواج موقف الأسرة الجزائرية وأهم السلوكات الإجتماعيةالتي تبرز في عملية إختيار قرين الأستاذات الجامعيات المتزوجات.

وسنستعمل في هذا البحث مفهوم الأسرة نظرا للتغير الذي طرأ في نظام العائلة الذي أدى إلى التقلص في عدد الأفراد والوظائف، وعلى هذا الأساس تم التركيز على هذا المصطلح، على الرغم من أن الأسرة الجزائرية لم تنسلخ تماما عن النموذج العائلي التقليدي الجزائري.

---

(1)- André Michel, sociologie de la famille et du mariage P.U.F. 1978, PP 69-70.

(*)- من خصائص العائلة الممتدة، التي تلم كل أبناءها في مكان واحد، لكي تتفادي الإنقسام الذي يمكن أن يحدث.

إشكالية الدراسة

لعل أهم سمة في هذا البحث هو إتجاهه الديناميكي، إذ يعمل على وصف وتفسير وتحليل نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري عامة، وعملية الإختيار للقرين عند الأستاذات الجامعيات المتزوجات خاصة.

ونظرا لتعقد الموضوع ودقته وإعتباره من أهم العمليات الإجتماعية الكبيرة التي تشغل فكر الباحثين فإننا نعتبره معقدا وهاما، لأن نظام الزواج وعملية الإختيار للقرين يمثل ظاهرة إجتماعية، تتميز في الظاهر بالفردية في مجال الإختيار للقرين، لكنها مجتمعية في باطنها وخاصة في المجتمع الحضري الجزائري، لذا غالبا ما يتخذ نظام الزواج فيه أشكالا وأنماطا متعددة – كما يتبين لنا من الدراسة النظرية – وذلك تبعا للثقافات المختلفة لأفراد المجتمع.

وبناءا على المعطيات النظرية السابقة ، والدراسات الميدانية السابقة، نعتبر ظاهرة نظام الزواج بمثابة مؤسسة إجتماعية حيث تتحدد فيه العلاقة بين الرجل والمرأة، ويعطي للأسرة صفتها الشرعية ومكانتها الإجتماعية في البناء الإجتماعي، يبين حقوق أفرادها ويملي عليهم واجباتهم الأسرية والإجتماعية، كما يحافظ على تماسك الأسرة وتضامنها وتكاثفها.

نظرا لذلك يعتبر نظام الزواج وعملية الإختيار للقرين ذا قيمة إجتماعية عند الأفراد والجماعات خاصة في البلدان الإسلامية التي تتمسك بتعاليم دينها، التي تحث عامة أفراد المجتمع على الزواج وجعله سنة من سنن النبيّ ، حيث يقول عليه الصلاة والسلام : « إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف دينه، فليتق الله في النصف الآخر ».

ونظام الزواج وعملية الإختيار للقرين في المجتمعات الإسلامية لا يمكن تحقيقه إلا في إطار إجتماعي واحد هو "الأسرة"، التي تعتبر مؤسسة إجتماعية – مثلها مثل نظام الزواج – تقوم على مقتضيات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تقررها المجتمعات المختلفة ، كما تعتبر الأسرة المصدر الأساسي للضغط الإجتماعي الذي تمارسه إزاء الفرد.

ففي المجتمع الحضري الجزائري يعتبر الزواج المصير الذي ينتظر كل فتاة متعلمة أو ماكثة في البيت وهذا راجع إلى النظرة السيئة التي إكتسبتها الأسرة الجزائرية للفتاة العازبة ، التي غالبا ما تظل محل الأنظار والشبهات ، لذا ظهرنظام الزواج في السن المبكر عند أغلب الفئات الإجتماعية النسوية، على إختلاف درجة تعليمهن، فنجد أن على الرغم من مواصلتهن للتعليم الجامعي والإحتكاك بمعارف مختلفة وثقافات أجنبية دخيلة على ثقافة المجتمع

الأصلي، إلا أنهن لا يتخذنها بمثابة نمط معيشي أو سلوك في حياتها أو في علاقاتها ، وخاصة فيما يتعلق بعملية إختيار القرين ، فغالبا ما يرجع أمر زواجها إلى الأسرة ، حتى وإن كان الإختيار للقرين شخصيا، إلا أن تحقيق الزواج يكون عن طريق الأسرة.

ويمكن إرجاع مثل هذه الأنماط السلوكية الثقافية ، إلى طبيعة المجتمع ، ففي خضم المجتمع ذي التضامن الآلي ، لايستطيع الفرد فيه أن يخرج على ما تعارف عليه أفراد الجماعة من قيم .

وعموما، إن نظام الزواج وعملية الإختيار للقرين في المجتمع الحضري الجزائري ، أخذ بعدا إجتماعيا، وأصبح خاضعا للأنماط الثقافية والأبنية الأسرية في المجتمع.

فعلى الرغم من إتجاه المجتمع الحضري الجزائري نحو التصنيع والتغيير في الظروف الحضرية، أي وجود بعض المعطيات المساعدة على خلق إتجاه لتنظيم الأسرة نحو العصرنة، بإنتشار التعليم الجامعي خاصة في أوساط الفتيات وممارسة العمل المأجور، إلا أن النمط الزواجي التقليدي – الأسلوب الوالدي للإختيار للقرين – بقي صامدا أمام كل التغيرات الحاسمة في حياة الفتيات الجامعيات وخاصة السن، المستوى الجامعي، الإختصاص الدقيق، ممارسة العمل المأجور، بالإضافة إلى كل التغيرات الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية التي عرفها المجتمع الحضري الجزائري.

وبحثنا الأستاذات الجامعيات المتزوجات و نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري ، سنحاول فيه الكشف عن بعض الفرضيات المتعلقة بدور السن المبكر للزواج في تحديد المكانة الإجتماعية للأستاذات الجامعيات المتزوجات داخل الأسرة الأبوية وبالتالي على نوعية النمط الزواجي، وذلك بالتركيز على العوامل المؤثرة في عملية الإختيار للقرين وموقف الأسرة من ذلك حيث تعمل على تعديل بشكل راديكالي في ديناميات الإختيار للقرين والظروف التي يتم بها الإقتران (1).

أما فيما يخص الأستاذات الجامعيات المتزوجات : هل أستطاعت أن تغير بعض القيم الإجتماعية الخاصة بالصفات المفضلة للقرين في المجتمع الحضري الجزائري وخلقت صفاتا أخرى تتماشى وتكوينها الدقيق، تكون مغايرة للنسق القيمي الإجتماعي للأسرة المتعلقة بعادات وتقاليد الإختيار للقرين أم حافظت عليها ؟ ومن ناحية أخرى سنحاول الكشف عن مدى تأثير المستوى الجامعي والعمل المأجور على حياتها الزوجية العملية وبعض أفكارها ومواقفها

---

(1)- Alain Girard, le choix du conjoint une enquête psychosociologique en France, travaux et documents, cahier n° 44, presses universitaires en France, 1994, p 15.

فيما يخص التنشئة الإجتماعية للأبناء : هل تعيد إنتاج نفس النمط المعيشي في هذا الميدان، أم هناك جوانب جديدة دخيلة على المحيط الأسري الإجتماعي الذي نشأت فيه؟ وما مظاهر التجديد في ميدان التنشئة الإجتماعية للأبناء، وما هي نوعيتها ؟ كما سنحاول الكشف عن نظرتها لأزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري.

وبناءا على التساؤلات السابقة، يمكننا طرح الفرضيات التالية :

الفرضية العامة :

يعتبر نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري مسألة أسرية إجتماعية بين أسرتين (أسرة القرين وأسرة القرينة)، مبني - أي الزواج - على أساس الإختيار الجماعي أكثر مما هو رابطة فردية بين القرينين (الفتى والفتاة المقبلين على الزواج) لا تراعي الأسرة قيم وشروط الزواج التي تتماشى مع متطلبات العصر المتغير، وظروف المقبلين على الزواج، إذ نجد الأستاذات الجامعيات المتزوجات أنفسهن - عند الإقبال على الزواج - أمام نمط زواجي تقليدي مثل ماثلاتها غير المتعلمات، ونمط زواجي جديد - تقليدي عصري- ظهر في المجتمع الحضري الجزائري بحكم التغير الإجتماعي الإقتصادي الذي يعيشه المجتمع.

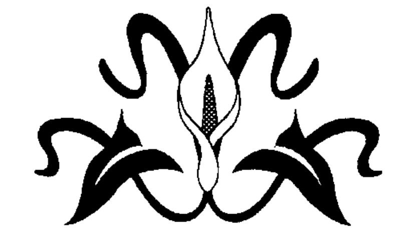
الفرضيات الجزئية :

1) - يلعب سن الزواج المبكر دورا هاما في تحديد المكانة الإجتماعية للأستاذات الجامعيات المتزوجات داخل الأسرة الأبوية، وفي عملية الإختيار للقرين إذ غالبا ما تخضع للنمط الزواجي التقليدي (الأسلوب الوالدي لإختيار القرين).

2) - إن الإختصاص الجامعي الدقيق المدروس للأستاذات الجامعيات المتزوجات يؤثر على طريقة تفكيرها، إذ تتكون لديها جملة من الصفات المفضلة لقرينها، تكون مغايرة للقيم الإجتماعية الخاصة بعادات وتقاليد الإختيار للقرين.

3) - إن المستوى الجامعي وممارسة العمل المأجور سمحا للأستاذات الجامعيات المتزوجات بإكتساب مواقف إزاء التنشئة الإجتماعية للأبناء وأزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري.

تحديد المفاهيم



تحديد المفاهيم الأساسية

مدخل :

عند دراسة أي موضوع، يجب تحديد أهم المفاهيم الأساسية للبحث لأن هذه الخطوة تعتبر مفتاح كل دراسة إجتماعية، ومن الخطوات الأساسية الأولية التي يتعرض لها كل بحث للتأكيد من وضوح المعاني والكلمات، يستند الباحث في ذلك على أسس نظرية يستعين بها في تحديد المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بالموضوع الذي يتناوله الباحث.

وفي الواقع إن معاني الكلمات إنما تتوقف على سياق ومجال إستعمالها، وعليه فمن غير المعقول الإعتماد على القواميس وحدها لتحديد معنى المفاهيم الإجتماعية الأساسية للموضوع لأنها تعتبر الخط الواصل والرابط بين الدراسة الميدانية والنظرية.

تحديد مفهوم المجتمع الحضري :

« يقصد بمفهوم الحضر، المدينة مقابل الريف، ويعرف الحضر على أنه نوع من المجتمع يتكاثف فيه السكان في موقع معين وينظمون حياتهم وفقا لأساليب تختلف عن أساليب سكان الريف » (1).

والموقع المعين الذي يستقرون فيه هو **المدينة** التي تعرف على أنها «مجتمع محلي، أقامه قوم من دعاة الإستقرار، رحلوا من البادية أو الريف، أي من مجتمعات بسيطة، واستقروا على رقعة من الأرض، كجماعة بدأت تغير تنظيمها وثقافتها » (2).

يعتبر التعريفان السابقان ناقصين لأنهما يرتكزان على تحديد مكان المجتمع الحضري وهو **المدينة** فقط دون تحديد مميزات وخصائص المجتمع الحضري وشبكة العلاقات التي تربط أعضاءها.

من بين مميزات المجتمع الحضري عامة والجزائري خاصة **الكثافة السكانية العالية** الناجمة من الهجرة الريفية (3)، بالإضافة إلى صفة التغير السريع في تنظيم حياة الناس،

---

(1)- عبد المجيد عبد الرحيم، علم الإجتماع الحضري، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 1976، ص 9.

(2)- محمد عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر : دراسة أساسية لعلم الإجتماع الحضري، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1980، ص 23.

(3)- الفاروق زكي يونس، علم الإجتماع : الأسس النظرية وأساليب التطبيق، القاهرة، عالم الكتب، 1972، ص169.

وفي ثقافتهم، لكن دون شمول هذه الظاهرة على جميع المراكز الحضرية والفئات الإجتماعية فيه بنفس الدرجة (1).

وكان لهذا التغير مظاهر منها تفسخ **العائلة الممتدة** وبروز **الأسرة النواة** وإدخال بعض العناصر الجديدة على هذه الأسرة التي لها آثار عليها، والتي من بينها **المدرسة، وسائل الإعلام** ... التي تعتبر أنماطا جديدة تؤثر على السلوك الإنساني، ولكن الملاحظ ان هناك تفاوت في درجة التأثير في نسيج العلاقات الإجتماعية، إذ يظهر هنا سيطرة الطابع **اللاشخصي** على العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع حيث إن ساكن المدينة نجده قريبا مكانيا من أعداد كبيرة من الناس، لكنه في نفس الوقت بعيد عنهم اجتماعيا (2).

إذ كثيرا ما يلاحظ فقدان أو اصر القرابة والجيرة أهميتها بين سكان المدن.

وعلى ضوء هذا التحليل، فإننا نعتبر المجتمع الحضري الجزائري لايختلف عن باقي المجتمعات النامية حيث يتمثل في الهجرة السكانية للمدن الكبرى سواء من البادية أو الريف، مغيرين تدريجيا من نظمهم الإجتماعية في مختلف أوجه الحياة وفي ثقافتهم.

تحديد مصطلح العائلة :

إن مصطلح عائلة مشتق من عال، يعيل، معيل، عيال، ...الخ (3)، ومع سيطرة النظام الأبوي أصبح الرجل هو المعيل وأصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل، ومهما كانت علاقات الإعالة والإعتماد متبادلة (4).

تحديد مفهوم العائلة : حسب عاطف محمد غيث يستخدم مفهوم العائلة ليشير إلى الجماعة التي تقيم في مسكن واحد وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة والأرامل الذين يقيمون في نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة (5).

---

(1)- حطب زهير، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والإجتماعية لقضاياها المعاصرة، لبنان، معهد الإنماء العربي، 1972، ص 225.

(2)- الفاروق زكي يونس، المرجع السابق، ص 171.

(3)- بركات حليم، النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ودورها في الوحدة العربية، بيروت، مركز الوحدة العربية ط1، أفريل 1982، ص 63.

(4)- نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

(5)- غيث محمد عاطف، دراسات في علم الإجتماع القروي بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت بدون تاريخ، ص 105.

تجدر الملاحظة أن الكاتب محمد عاطف غيث يستخدم نفس التحديد لمفهوم **الأسرة الممتدة** في كتابة قاموس علم الإجتماع إذ يعتبرها :« أسرة تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر ولهذا تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين وأبنائهم المتزوجين وكذلك أحفادهم » (1).

والملاحظة أن مفهوم العائلة أكثر استعمالا في المجتمعات العربية وخاصة في المجتمع الحضري الجزائري حيث يطلق عليها مفهوم " **العايلة** " في الاستعمال اليومي.

وتعيين العائلة عموما بالنسبة لوحدتها السكنية والتاريخية، فيشار إلى عائلة ما (بيت فلان) أو دار فلان، ويعود اسم العائلة إلى الجد الأكبر والشهير بأعمال معينة في وسطه الإجتماعي ويبقى الأبناء والأحفاد ينادون باسمه (2).

رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الحضري الجزائري، فإن العائلة " الأسرة الممتدة " لاتزال موجودة حتى في المناطق الحضرية، وان تقلصت معظم وظائفها الأساسية التي كانت قائمة من أجلها وتماشيا مع مختلف التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي تأثرت بها العائلة، فقد انبثق عنها نوع جديد من الأسر هي الأسرة **الزواجية**.

وهناك من يطلق عليها اسم **الأسرة الواسعة** وآخرون **العائلة**، لان الأفراد فيها يشتركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة (3).

وأهم مميزات هذه الأسرة الممتدة أو الواسعة، أن الاختيار للقرين يكون من طرف رب العائلة، حيث تكون مناسبة لارتباط أسرتين وليس فردين، لأنه يطغي فيها روح الجماعة، حيث تراعي مصلحة الجماعة قبل مصلحة الفرد.

مفهوم الأسرة الزواجية :

لقد ظهرت عدة تعاريف لهذا الشكل من الأسر حيث تعتبر « مجموعة مكونة من العناصر الأساسية في الأسرة، أي الأب، الأم والأولاد، ويقيمون في مسكن واحد » (4).

وهذا الشكل ينطبق كثيرا على المجتمعات الصناعية، حيث يغادر الأبناء الأولياء عند بلوغ سن الرشد، الشيئ الذي لاينطبع على المجتمعات المتخلفة حيث يبقى الأبناء مع الأسرة حتى بعد الزواج أحيانا.

---

(1)- غيث محمد عاطف، قاموس علم الإجتماع، الأسكندرية، كلية الآداب، 1979، ص 108.

(2)- Borrmans Maurice, statut personnel du Maghreb de 1940 ã nos jours, Paris, Monton, 1977, PP 615 à 616.

(3)- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1979، ص 34.

(4)- Foulquie Paul, Vocabulaires des sciences sociales, Paris, P.U.F. 1978, P 143.

أما فيما يخص مميزات هذا الشكل، فإنها - أي الأسرة الزواجية تتميز إستقلال الأفراد عند الإختيار للقرين، حيث ترتكز على التوافق بين المقبلين على الزواج، الذي يعتبر أهم من توافق الأسرة (1).

على الرغم من هذا التصنيف، إلا أنه يعتبر تصنيفا نظريا فقط، لأن الكثير من الدراسات الإجتماعية، اثبتت أنه لاتوجد أسرة ممتدة خالصة ولا أسرة زواجية خالصة، لأنهما يوجدان في مجتمع واحد في نفس الوقت. فنجد إنتشار الشكل الأسري الممتد في البيئة الريفية والشكل الأسري النووي في البيئة الحضرية. حيث ينطبع هذا الشكل على المجتمع الحضري الجزائري الذي يجمع بين خصائص الأسرة النووية والممتدة، والأسرة الجزائرية تحتفظ بالعديد من وظائفها التقليدية (2).

والشيئ الأساسي في **الأسرة الزواجية** هو أنه تبنى العلاقة الزوجية فيه على محور القرين والقرينة بقيامهم بالأدوار الهامة، حتى وإن ضم أقارب آخرين، فإن دورهم يكون سطحيا ومع هذا تتحول إلى أسرة ممتدة (3).

والأسرة الزواجية عكس نموذج الأسرة النواة الذي يتميز أعضاءه بدرجة عالية من الفردية والتحرر من الضغط الأسري، إذ تعلو فيه **مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل.**

<u>مفهوم الأسرة النواة (النووية)</u> : تمتاز بصغر حجمها، حيث تتكون عادة من القرين و القرينة وأبنائهما غير المتزوجين ولا يحدث إلا نادرا عيش أحد الأبناء المتزوجين مع الوالدين (4). ولعل أبرز مظاهر التغير التي تمر بها الأسرة النووية في المجتمع المعاصر سيطرة **الطابع الفردي** على كل عملياته ووظائفه وخاصة فيما يخص ميدان العلاقة بين الزوجين في الأسرة النووية، وسيطرة الطابع الفردي هذا نجده أكثر بروزا في المجتمعات الصناعية، على حين تقل تدريجيا بسيطرة التقاليد والتراث على حياة المجتمع، حيث تختفي بشكل شبه كامل، ونجد الفرد مقيدا في فكره وسلوكه بالجماعة التي يعيش داخلها وينتمي إليها ماديا وروحيا (5).

---

(1)- الفاروق زكي يونس، علم الإجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق القاهرة، عالم الكتب، 1972، ص 169.

(2)- كسال مسعودة، الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر معهد علم الإجتماع، سنة 86/85، ص 35.

(3)- غيث محمد عاطف، دراسات في علم الإجتماع القروي، مرجع سابق، ص 197.

(4)- نفس المرجع السابق، ص 178.

(5)- شكري علياء، المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف الطبعة الأولى، مصر 1979، ص 179.

- **تحديد مفهوم نظام الزواج** : « إتحاد ينظمه المجتمع ويكتسب صفة الشرعية من خلال الثقافة السائدة فيه وهو يشكل وحدة للإنجاب، وبالتالي اتحادا للجماعات التي ينتمي إليها القرينين، إلا أن العائلة تستخدم الزواج لمصالحها الخاصة، ومن هنا فاختيار القرينة المناسبة يقع على عاتقها فعليا أو مبدئيا » (1).

كما يعرف على أنه « العلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس، يشرعها ويبرر وجودها المجتمع ... يستطيع الشخصان المتزوجان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ودينية، يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها » (2).

وعرف نظام الزواج الباحث عادل سركيس بأنه « تنظيم إجتماعي للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة ويترتب قبلها إلتزامات متبادلة ومسؤوليات إجتماعية » (3).

أما قانون الأسرة المادة أربعة يعرفه : « عقد بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون، وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب » (4). من التعاريف السابقة لنظام الزواج، يمكننا القول بأنه ظاهرة اجتماعية معقدة، وهو عبارة عن مؤسسة اجتماعية مهمة في حياة الفرد، حيث لديه نصوص وأحكام وقوانين وقيم تختلف من حضارة إلى أخرى.

والصفة المميزة لنظام الزواج هو الطابع الغريزي، حيث يشكل علاقة جنسية بين شخصين مختلفين في الجنس (فتى و فتاة)، تشرع وتبرز هذه العلاقة من طرف المجتمع، والميزة الثانية، يدمج الفرد في المجتمع حيث يكون علاقات في إطار الأسرة التي يكونها، لأن الإنسان اجتماعي بالطبع، حيث يميل دائما إلى الإجتماع ولا يستطيع العيش منعزلا عن الآخرين.

أما الميزة الثالثة لنظام الزواج فهي الشخصان البالغان غالبا ما يسعيان لإنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها.

أما الميزة الأخيرة له فهي أن قوانينه تنص على ضرورة ترسيخ واستمرار العلاقات الإجتماعية والجنسية بين الشخصين المتزوجين، في حين لا تكون العلاقات الجنسية

---

(1)- Lempereur Thenes Georges, Dictionnaire général des sciences humaines Paris, édition universitaire 1975, P 572.

(2)- دينكن ميتشل، معجم علم الإجتماع ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة 1981، ص 138.

(3)- سركبيس عادل، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي (بدون تاريخ)، ص 13.

(4)- قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية 1985، ص 6.

التي تقع خارج نظام الزواج شرعية ومدعومة من قبل الدين والقانون والأخلاق، لهذا فهي علاقات محرمة (1).

ومن بين التعاريف المطلع عليها، نجد أن تعريف الكاتبة سناء الخولي الذي يناسب موضوع الدراسة حيث تعتبر نظام الزواج على أنه:«نظام إجتماعي يتصف بقدر من الإستمرار والإمتثال للمعايير الإجتماعية، فهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية صور التزاوج الجنسي بين البالغين » (2).

فالزواج إذن نظام عام، يفرض على غالبية أفراد المجتمع سواء في الماضي أو في الحاضر.

وهناك معايير إجتماعية أخرى مختلفة تفسر معنى نظام الزواج، فالمعيار الإجتماعي التقليدي مثلا ينظر إليه على أنه ظاهرة مقدسة، أو نظام إلهي مقدس خلقه الله وأكدته الشرائع السماوية والكتب المقدسة كأساس للحياة الإنسانية، معنى هذا أن الرغبات الشخصية تأتي في المرتبة التالية من حيث الأهمية.

كما يوجد معيار تقليدي أخر واسع النطاق يؤكد على الإلتزامات الإجتماعية.

نلاحظ أن المعيار الأول يركز السلطة في يد « الله » أما المعيار الثاني يركزها في يد « الرجل » لكن أحدث معاني نظام الزواج تتجه اتجاها آخر حيث تؤكد على أن الأسرة والعلاقة الزوجية ما وجدت إلا من أجل الفرد، فهو إذن عملية تتعلق بالإنسان وحده (3).

وهناك نوعان : نظام الزواج الداخلي ونظام الزواج الخارجي.

أ)- **نظام الزواج الداخلي** : وهو حالة الزواج الذي يقع بين أعضاء الجماعة الواحدة كالقرابة أو القبيلة أو العشيرة أو الطبقة الإجتماعية أو الطبقة الدينية.

وهذا النظام من الزواج يفضل على غيره من قبل أعضاء الجماعة الذين يعتقدون بضرورة الإلتزام به وعدم مخالفته لكونه يحقق الوحدة بين أعضاء هذه الجماعة (4).

---

(1)- إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، ديسمبر 1981، ص 15.

(2)- الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت ص.ب.741 ، ص 43.

(3)- نفس المرجع السابق ص ص 43 - 44.

(4)- دينكن ميتشل « معجم علم الإجتماع » ترجمة د.إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية عام 1986، ص 87.

ب) نظام الزواج الخارجي : هو نظام الزواج الذي يقضى بضرورة زواج الرجل أو المرأة من أشخاص خارج جماعتهم، وقد يكون هذا النظام من الزواج إختياريا أو إجباريا، فقد يختار الرجل إمرأة له خارج جماعته، أو قد يجبر على الزواج من إمرأة خارج جماعته سواء كانت هذه الجماعة قرابة أو قبيلة أو قرية أو عشيرة (1).

نلاحظ أن هناك إرتباطا كبيرا بين مصطلحي نظام الزواج والأسرة، حيث نلاحظ هناك ميلا إلى إستخدامهما في نفس الوقت ليشير إلى نفس الشيئ ولكنهما ليسا شيئا واحدا، فنظام الزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء على حين يجمع معنى الأسرة بين نظام الزواج والإنجاب، وتشير الأسرة كذلك إلى مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب، فالزواج يعتبر شرطا أوليا لقيام الأسرة ويعتبر نتاج التفاعل الزواجي.

- تحديد مفهوم الإختيار للقرين :

المعروض كثير، وما على الإنسان إلا أن ينتقي ويختار القرين أو القرينة المناسبة للزواج، فهو عبارة عن اتخاذ قرار في الزواج، سواء من طرف المقبلين عليه أنفسهم، أو من طرف المسؤولين عنهم من أهل، خاصة الأقارب، أو غالبا باشتراك بين هذه الأطراف جميعا (2).

فإن الإختيار للقرين لايكون عشوائيا كما يقول العالم **جونز مارشال Marchal E. Jones** أن الإختيار للقرين نمط سلوكي، هذا ما أدى إلى إختلافه من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات العربية، يبدأ وينتهي بالخطبة الرسمية، والتي قد تسبقها قراءة الفاتحة أو رؤية الفتاة عن بعد أو قرب وسط أهلها، حيث نلتمس سيطرة الأهل وخاصة الوالدين على الإختيار (3).

- تحديد مفهوم الخطبة :

هي علاقة مؤقتة تربط شابا بشابة وتعتبر هذه الفترة صعبة، لأنها مرحلة صراع تحضيري يتفاهم فيه الطرفان على حياتهما المستقبلية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 93.

(12 نفس المرجع السابق، ص 147.

(3) نفس المرجع السابق، ص 169.

– تحديد مفهوم الدور الإجتماعي :

الدور هو السلوك المتوقع من فرد يشغل مركزا إجتماعيا، والمركز الإجتماعي هو العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الإجتماعي، مما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بين الدور و المركز الإجتماعيين. ولكل دور إجتماعي مجموعة واجبات وحقوق إجتماعية معينة (1).

– تحديد مفهوم العادات الإجتماعية :

يعرف **جلن جلن** **(Gillin. Gillin)** العادات الإجتماعية على أنها« سلوك متكرر يكتسب إجتماعيا، ويتعلم إجتماعيا ويمارس إجتماعيا» (2).

ولكن هذا لا يعني أن كل سلوك متكرر يدخل في إطار العادات الإجتماعية، إذ تعبر هذه العادات عن مظاهر السلوك الجماعي المتكرر وأساليب الناس في التفكير (3).

والعادات الإجتماعية ماهي إلا ترسبات تدريجية منذ التنشئة الإجتماعية الأولى إلى غاية الكبر والوفاة إذ يكتمل دوره الإجتماعي، وهي نوعان : عادات تقليدية وعادات مستحدثة، فالأولى تعتبر قديمة متأصلة راسخة في الثقافة وتتصف بالإستمرار والتواصل وتقبل من طرف الأفراد على أنها« موضة Mode » وميزتها عدم الإستقرار، إذ سرعان ما تزول (4).

– تحديد مفهوم التقليد :

حسب الباحثة فوزية ذياب فإن كلمة تقليد Tradition منبثقة من الفعل اللاتيني Trader حيث يدل على التواصل والتنقل، إنه إصطلاح تقليدي عادة يطلق على الرأي أو الإعتقاد أو العادة المتوارثة من السلف إلى الخلف، إذا اتصف السلوك بأنه تقليدي نفهم بأن مزاولته دامت مدة طويلة، وأنه سلوك موروث من القديم (5).

---

(1) دينكل ميتشل، مرجع سابق، ص 173.

(2) فوزية ذياب، القيم والعادات الإجتماعية: بحث ميداني لبعض العادات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ط2 ، 1980 ص104.

(3) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) نفس المرجع السابق، ص 164.

(5) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- تحديد مفهوم الجامعة :

تتكون من وحدات عضوية مكلفة بنشر أنواع من التعليم (انجازات وابحاث) في ميدان محدد، هذه الوحدات تسمى« المعاهد ».

«والمعهد » ليس إسما آخر للكلية، بل بينه وبينها تباين أساسي، فعبارة «معهد » تدل على وحدة منظمة حول ميدان محدد، في حين أن عبارة«كلية » تعبر أكثر على المعلومات يمكن الحصول عليها في ميدان محدد من طرف الذين ينخرطون في الكلية (1).

- تحديد مفهوم الفرع :

يتحدد فرع الدراسة بمجمل الوحدات التي يدرسها الطالب خلال تكوينه من أجل الحصول على الشهادة (2).

- تحديد مفهوم الشعبة :

انها مجموع الشهادات التي تحتوي على مقاييس مشتركة ترتكز على دراسة قطاع علمي واحد. وهكذا تجد شعبة العلوم الدقيقة تضم مجموعة شهادات الهندسة وعلوم الفيزياء والكيمياء والرياضيات (3).

---

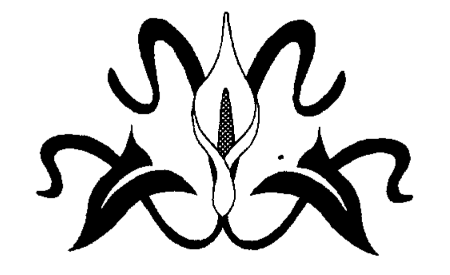
(1) التعليم العالي، نظرات عن الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر أكتوبر 1973، ص49.

(2) مد ني محمد توفيق، إختيار الفرع جامعة الجزائر وتمثلات الطلبة تجاه دراستهم مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 88/87 ، ص 24.

(3) مراد بن اشنهو، نحو الجامعة الجزائرية ، ترجمة عائدة أديب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981 ص 10

الفصل الأول

الدراسة السوسيولوجية للتطور التاريخي لنظام الزواج



تمهيد :

أهتم المفكرون منذ أقدم العصور بدراسة شؤون نظام الزواج لتحديد طبيعته ومشاكله ومحاولة إصلاحه.

ونظام الزواج في الأسرة المسلمة عامة كان خاضعا لنظم ومراسيم دقيقة، إذ يمتاز النظام الأسري بثلاث ميزات : السيادة الأبوية، التربية الأخلاقية والعلمية، والحرص على أداء العبادات والطقوس.

ومن الناحية الإجتماعية كذلك أتيح في الأسرة القديمة تعدد الزوجات والطلاق، إذ كثرت حالات التزاوج بين طبقات المحارم لا سيما بين الملوك والأمراء بصفة خاصة، فكان لهم الحق في الزواج بأكثر من واحدة حيث لم تحدد التقاليد طبقات الزواج، الشرط الوحيد أن تكون القرينة من أنقى الفروع، أي تنحدر من أصلاب العائلات الملكية لذا كان هناك زواج الأخ بأخته في أوساط المجتمع الفرعوني والسبب في ذلك تدعيم صفة الفرعون القدسية والتقليل من عدد المتطلعين إلى العرش (1).

وتشير الكتابات القديمة إلى التقدير غير العادي والنفوذ الكبيرة الذي كانت تتمتع به سيدات الأسرة المالكة، إذ كانت لهم الصدارة والوصاية وتولي شؤون الحكم، وهذا يدل على تطور خطير في مركز المرأة في مصر القديمة إذ لم تعد وظيفتها الإنجاب فقط.

أما نظام الزواج في نظر الفلاسفة أكد أرسطو على أن الأسرة هي أول إجتماع تدعو إليه الطبيعة من أجل التناسل، إذ ناقش تفصيلات كثيرة تتعلق بالتنظيم الأسري، فتكلم عن «سن الزواج » حيث أكد على عدم صلاحية التكبير في الزواج لأنه يضر بالثمرات التي تأتي منه، فالزواج في سن نامي حسب أرسطو أحسن وأبقى وفيه ضمان لإعتدال الحواس وأفضل سن للزواج يكون الثامنة عشر بالنسبة للنساء والثلاثين أو أقل قليلا بالنسبة للرجال (2).

أما قوانين الرومان فقد نصت على جواز التزاوج في سن الرابعة عشر بالنسبة للذكور وإثنى عشر بالنسبة للإناث، وكانت بعض التشريعات تلزم بالزواج على أن تكون القرينة من أصل روماني وإلا إعتبرت الثمرات سفاح وحل دمهم.

---

(1)- الخشاب مصطفى، الإجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، طبعة مزيدة ومنقحة، 1966، مصر، ص ص 8-10.

(2)- نفس المرجع السابق، ص ص 17-20.

يعتبر الإسلام من بين الأديان التي بالغت في تنظيم أحكام نظام الزواج وتقرير الدعائم الأساسية لصيانة الأسرة، فقد حارب قتل الأولاد وأد البنات والتبني، كما قضى على السلطة القديمة التي كانت تجعلهم متاعا له يتصرف فيهم كما يشاء بيعا وهبة وقتلا وأضحية.

لقد رفع دين الإسلام مكانة المرأة وجعلها شخصا يملك حريته وحارب الزنا والفسق وبالغ في الحرص على أعراض المحصنات، كما قرر نظام تعدد الزوجات وحدده ورسم أحكامه ووضع مقاصده الشرعية.

وبالنسبة للمفكرين الإجتماعيين فقد إعتبروا نظام الزواج على أنه إستعداد طبيعي عام، حيث يتم فيه الإتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الإجتماعي ... (1).

ونظام الزواج بصفة طبيعية يجب أن يكون في شكله ثنائيا أي قائما على وحدانية القرين و القرينة، لأن هذا الشكل يتفق مع الدوافع المزودة بها الطبيعة البشرية.

وكونت Comte من بين المفكرين الذين يعتبرون نظام الزواج الأساس الأول في البنيان الإجتماعي، ولا يقبل ظاهرة الطلاق حيث يعتبرها من عوامل الإخلال بنظام المجتمع وفساد الحياة الأسرية.

أما هربرت سبنسر المعروف بدعامة المذهب البيولوجي، فإنه يعتبر الأسرة خلية بيولوجية وإجتماعية تتأثر بعوامل البيئة والوراثة (2).

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص 31 - 34.

(2)- نفس المرجع السابق، ص ص 35 - 37.

المبحث الأول : التطور التاريخي لنظام الزواج

إن بداية الإنسانية إقترنت بوجود نظام الزواج، فهو يعتبر من أهم النظم الإجتماعية، التي عرفت تطورات عديدة تماشيا مع تطور الحياة الإجتماعية وهذه الأخيرة تختلف بإختلاف المجتمعات والعصور.

أكد بعض علماء الإجتماع أن نظام الزواج مر بعدة مراحل وعرف عدة أشكال، فالأسرة في بعض الشعوب البدائية نجدها كبيرة الحجم لأنها تتطابق مع نظام العشيرة، والقرابة لا تقوم على أساس رابطة الدم وإنما هي قرابة تقوم على أساس الإنتماء **الطوطم Totem** واحد (وهو حيوان أو نبات أو مظهر طبيعي تتخذه العشيرة رمزا لها ولقبا لجميع أعضائها) (1)، وهذا الإنتماء المشترك يحرم عليهم نظام الزواج الداخلي.

والعديد من الدراسات الإجتماعية تؤكد على أن نظام المعاشر كان أقدم التشكيلات أو التجمعات البشرية، وحسبهم مثل هذا النظام بطبيعته ينطوي على ترابطات شبه أسرية من الصعب معرفة حدودها ونظامها، فلم يكن المعشر أسرة واحدة ولكنه كان مكونا من عدة خلايا أسرية، إختلفت هذه المعاشر في عدد أفرادها قد تكون بضعة أفراد في بعض البيئات وقد تبلغ المئات في البعض الآخر.

قامت الترابطات الأسرية في بعضها على أساس تعدد الزوجات وفي البعض الأخر على نظام الزواج الثنائي أي إقتصار الرجل على قرينة واحدة، وغالبا ما تكون الأم في مثل هذه الترابطات شبه الأسرية هي العنصر البارز وهي المحور الذي تدور حوله القرابة، أي أن الأطفال ينسبون إلى أمهاتهم وذلك نظرا لخروج الرجل على شكل جماعات في رحلات الصيد (2).

وبعد ذلك إنتقلت إلى المجتمعات **الطوطمية** التي تعتبر في نظر معظم علماء الإجتماع من أقدم مظاهر الحياة البشرية، وميزة هذه المجتمعات هو عدم قيام القرابة على صلات الدم والعصب كما هو الشأن في المجتمعات الحديثة، ولكنها كانت قائمة على أساس إنتماء جميع أفراد المعشر لطوطم واحد، فقد نسبت هذه المجتمعات نفسها إلى فصائل الحيوان والطيور

---

(1)- السمالوطي نبيل محمد توفيق، الدين والبناء العائلي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 84.

(2)- الخشاب مصطفى، الإجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 49.

والنباتات أو إلى بعض مظاهر الطبيعة، وإعتقدت أنها إنحدرت منها وأنها تؤلف معها وحدة إجتماعية، حيث تقدس هذه الفضائل وتحرم لمسها وذبحها إلا في مناسبات خاصة، وبعد القيام بعبادات وطقوس يرسمها المجتمع (1).

وإذا إنتقلنا إلى مرحلة أكثر تعقيدا في تاريخ الإنسانية نجد أن نطاق الأسرة في المجتمعات القديمة أخذ يضيق عما كان عليه في المجتمعات الطوطمية، أصبحوا يعتقدون في إنحدارهم من عصبيات وأجداد وأصول معروفة تاريخيا.

وكان رب الأسرة في هذا المجتمع هو الذي يحدد نطاقها ويعطي له المجتمع مطلق السلطة في ذلك، فنطاق الأسرة كان خاضعا لتصرفات كبير العائلة، حيث يضيف من يشاء من الأفراد حتى ولم يكونوا من أصلاب عائلته، ويعرف هذا الشكل «بالأسرة الأبوية الكبيرة » (2).

وكان هذا النظام سائدا في مجتمعات كثيرة أشهرها بلاد اليونان والرومان في العصور القديمة وعرب الجاهلية والقبائل العبرية القديمة.

أخد نطاق الأسرة يضيق شيئا فشيئا، وذلك عندما لم يعد من حق رب الأسرة أن يدخل في نطاقها من يشاء، بل أصبح مقصورا على نسائه وأولاده الذين من فراش صحيح أو عن طريق التبني، وهذا هو نطاق«الأسرة الزواجية الحديثة » التي تعتبر أحدث أشكال النظام الأسري (3).

غير أننا نلاحظ الأسر الريفية لا تزال تحتفظ ببقايا ورواسب النظام الأبوي

(نظام الأسرة الأبوية)، إذ يدخل في نطاقها القرين والقرينة والأولاد المباشرين الذكور وزوجاتهم وأحفادهم، ثم البنات العذاري وقد يدخل في نطاقها كذلك أشقاء القرين و قريناتهم وأولادهم... وغير هؤلاء من العصب وبني العمومية وذوي القربى. ومثل هذه الأسرة تعرف بإسم « الأسرة المركبة » لأنها تنطوي على أسرة فردية كثيرة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 50.

(2) نفس المرجع السابق، ص 51.

(3) نفس المرجع السابق، ص 52.

أولا : تطور الأسرة كنظام إجتماعي

ا) تطور القرابة في الأسرة :

إن المجتمعات البشرية تختلف عند تحديد القرابة وقوتها بشكل واضح بإختلاف المعتقدات والثقافات، ويمكن حصر جميع النظام التي كشفت عنها الدراسات الإجتماعية والانثروبولوجية في نظامين أساسيين هما : النظام الأموي Matriarchal والنظام الأبوي Patriarchal .

إن الدين الإسلامي يؤكد على أن الأب هو محور القرابة منذ نشأة الحياة الإنسانية وإليه وحده ينسب الأولاد، غير أن معظم الباحثين الإجتماعيين مثل الباحث السويسري« باخوفن Bachofen » في كتابه« حقوق الأم » و« ماك لينان Mac Lennan » في كتابه« الزواج البدائي » يؤكدون على أن الأم كانت منذ فجر الحياة الإجتماعية محور القرابة وإليها ينسب الأولاد (1).

وقد سارت على هذا النظام معظم الترابطات الأسرية التي ينطوي عليها نظام المعاشر وهو أقدم الأشكال الإجتماعية ظهورا في الإنسانية الأولى، فقد كان الرجل يعيش في كوخ قرينته وإليها ينسب الأطفال ولذلك كانت سيطرة الرجل عليها وعلى أولاده ضعيفة.

أما محور القرابة في المجتمعات الطوطمية فكان الطوطم، لأنه هو الرباط القدسي الذي يؤلف بين أفراد العشيرة ويجعل منهم وحدة زوجية ووحدة إجتماعية.

فالقرابة في هذه المجتمعات كانت قائمة على رموز ومصطلحات يحددها أفراد المجتمع، بغض النظر عن صيلات العصب والدم التي تتمثل في الأب والأم.

وفي المجتمعات التاريخية القديمة تطور محور القرابة وأصبح مرتكزا على مبدأين« العصبية من ناحية والقبول والإدعاء من ناحية أخرى » فكان الأب هو أساس القرابة، وكانت المصطلحات الإجتماعية مؤدية كذلك إلى القرابة ومعززة لسلطة الأب (2).

لقد حاول مفكرون كثيرون تفسير إنتقال القرابة من أمية إلى أبوية في ضوء إعتبارات كثيرة أهمها :

---

(1) السمالوطي نبيل محمد توفيق، مرجع سابق، ص 88.

(2) الخشاب مصطفى، الإجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 54.

1)- تعلم الإنسان الزراعة واستقراره في الأرض وبقاء الرجل بجانب قرينـتـه وأولاده.
2)- إكتساب الرجل القوة العضلية من الصيد وفرض سيطرته على المرأة.
3)- التطـور الدينـي مـن النظـام الطوطمـي إلـى عبـادة الأرواح والأجداد ونسبة الأفـراد إلــى عصبيات.
4)- ظهور قوة الرجل في حروب العشائر.

أما في العصور الحديثة فنجد محـور القرابـة يرتكـز علـى الأب والأم معـا مـع أرجحيـة قرابة العصب على قرابـة المصـاهرة وخصوصـا فـي البـلاد الإسـلامية ولا سيما فـي المسـائل المتصلة بالميراث والنفقة وتحمل مسؤولية الأسرة، ويبرز لنا عدم المساواة في القرابة في حمـل الإبن إسم أبيه بل والقريـنـة نفسها تفقد اسمها واسم أسرتها وتحمل إسم قريـنـها.

ويذهب بعض علماء الإجتماع إلى أن المساواة الكاملة بين ناحيتي الأب والأم في القرابة غير متحققة في أي مجتمع (1).

ب)- تطور وظـائف الأسرة :

تطورت وظائف الأسرة من الإتساع إلى الضيق مع نمـو المجتمعـات وظهـور تنظيمـات متخصصة تقوم بالأدوار التي كانت الأسرة تقوم بها فيمـا سبق، فالأسـرة فـي العصـور القديمـة كانت تقوم بأداء جميع الوظائف الإجتماعية.

أستمرت الأسرة الإنسانية محتفظة بهذه الوظائف إلى عهد قريب، فالأسرة الرومانية فـي العصـور القديمـة كـانت تـؤدي نفسـها هـذه الوظـائف المتشـعبة، كـان عميدهـا مثـلا يفصـل فـي الخلافات بين أفرادها وكانت له سلطة قضائية واسعة منحها له المجتمع وكان له مطلق السـلطة في هذا المجال حتى أن من حقه إعدام أي عضو من أعضاء أسرته (2).

لكن مع نمو المجتمع وتعقد بنائه وظهور تنظيمات إجتماعية متخصصـة، فقدت الأسـرة الكثير من وظائفها حيث ألحقت بهيئات متخصصة، فالوظائف التشريعية صارت من حق الدولة والوظـائف الـتنفيذية تولتها الحكومات، والوظائف الديـنـية تولتها دور العبادة والهيئـات الدينيـة، أما الوظائف التربوية والتعليمية فقد تولتها المؤسسات التربوية المتخصصة ...إلخ.

---

(1) السمالوطي نبيل محمد توفيق، مرجع سابق، ص 90.
(2) المرجع السابق، ص 87.

نلاحظ مما سبق أن الأسرة قد انتقلت من وظائف واسعة إلى وظائف ضيقة، حيث سلبت الدولة منها الوظائف السابقة الذكر وابقت لها الوظيفة الأخلاقية لأنها لاتزال راسخة في نظمها الأسرية، والمقصود هنا ليس المفهوم الضيق لكلمة« أخلاق » ولكن المفهوم العام للكلمة التي تدل على قواعد السلوك والآداب العامة وقواليب العرف والعادات والتقاليد.

لقد بينت الدراسات المتعلقة بالشعوب البدائية أن هذه المسائل كانت خاضعة خضوعا تاما للدين، لذا كانت له السيطرة الفعلية على عقول الأفراد، لكن لما تطورت الحياة الإجتماعية وخفت حدة الدين وظهرت قوة السنن الإجتماعية في شكل تقاليد وعرف ومصطلحات إجتماعية ظهرت قوة القانون في المجتمع المعاصر آثرت على النظم الإجتماعية عامة (1).

على الرغم من التغير الذي عرفته الأسرة إلا أنها مازالت تؤدي الوظائف الأساسية التي انحدرت إليها من النظم القديمة فهي المكان الطبيعي لنمو الغرائز الإجتماعية كحب الإجتماع والألفة والمشاركات الوجدانية وهي الخلية الحية التي تنجب الأطفال بصفة يقرها المجتمع.

كما أنها أول وسط يلقن الطفل اللغة والعادات والتقاليد والعرف وقواعد الدين، أي إنها تقوم بأخطر وظيفة وهي« التنشئة الإجتماعية » وتكاد تكون هذه الأخيرة الباقية للأسرة منذ تطور وظائفها.

جـ)- خصائص الأسرة الحديثة :

بصرف النظر عن العدد الضئيل من الأسر الممتدة في المجتمعات الصناعية المعاصرة يمكن القول بأن الأسرة الحديثة تقتصر في العادة على القرينين وابنائهما القصر غير المتزوجين.

ويغلب الطابع الفردي العام على الحياة الإجتماعية المعاصرة الذي أحدث تغيرات أساسية في دورة حياة الأسرة النووية، كانخفاض سن الزواج في الوقت الحاضر ومتوسط سن الزواج كذلك.

تمتاز الأسرة الحديثة بخصائص كثيرة :

1)- تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة : فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ سن الرشد، لأن الأسرة الإنسانية في تطورها فقدت صفتها كوحدة قانونية جمعية

(1) شكري علياء،الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، ط1 ، 1979، ص 86.

فأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الإقتصادي للدولة لأن الملكية لم تعد ملكية جمعية كما كان الحال في النظام الأسري القديم ولكل فرد حق التصرف بحرية وهو المسؤول الأول عن تصرفاته، فلم تعد المسؤولية جماعية (1).

2)- تغير المركز الإجتماعي لعناصر الأسرة : كان وضع المرأة في الحياة الإجتماعية أشد المراكز تغيرا لا سيما في نصف القرن الأخير فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل وشعرت بقيمتها الإقتصادية وبأنها أصبحت سيدة الموقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها حيث تخلصت من سياسية الخضوع التي عاشتها في ظلها المرأة القديمة. بدأت المرأة تنازع الرجل في السيادة على الأسرة، بل أصبحت هي المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مستلزماته ومسؤولياته (2).

3)- سيادة الإتجاهات الديموقراطية : فكان من نتيجة إنتشارها تحقيق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص وإنتشار التعليم العام وخاصة التعليم الإلزامي. وإنعكست كل هذه الأضواء على حياة الأسرة، حيث سيطرت النزعة الديموقراطية على مناقشات الأسرة (3).

غير أن إختلاف الأجيال الثقافية في نطاق الأسرة يقلل من شأن الحرية الفكرية، فقد يحدث أن يكون الأب من جيل ثقافي والأم من جيل أخر والبنت أو الولد من الجيل المعاصر. فمثلا قد يكون الأب ريفيا والأم حضرية، والبنت جامعية، فإن إتفاق وجهات النظر بين هذه الأجيال الثلاثة أو تلاقيها عند هدف مشترك أمر صعب تحقيقه.

ومن مميزات الأسرة الحديثة أنها أصبحت صغيرة العدد ومحدودة النطاق، فهي تتكون من القرين والقرينة والأولاد المباشرين، لذا كثيرا ما يعتنون بتنظيم الناحية الترويحية والمعنوية في محيط أسرتهم مثل تنظيم أوقات الفراغ وإستغلال نشاط الأفراد بالعناية بالفنون وتهذيب الأذواق كالإهتمام بالملبس وتنسيق المنزل والإهتمام بشؤون الزينة.

د) – <u>أشكال الأسرة :</u> إن الأسرة النواة أو ما يطلق عليه بعض الباحثين الأسرة الزواجية، التي تتألف من القرين والقرينة والأبناء القصر هي الشكل الأول للأسرة ولهذا يطلق عليها بعض علماء الإجتماع الأسرة البسيطة والتي يبنى عليها الأشكال الأكثر تعقيدا من الأسرة وأبرز الأشكال الأسرية الأكثر تعقيدا شكلان هما :

---

(1) الخشاب مصطفى، الإجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 83.

(2) نفس المرجع السابق، ص 84.

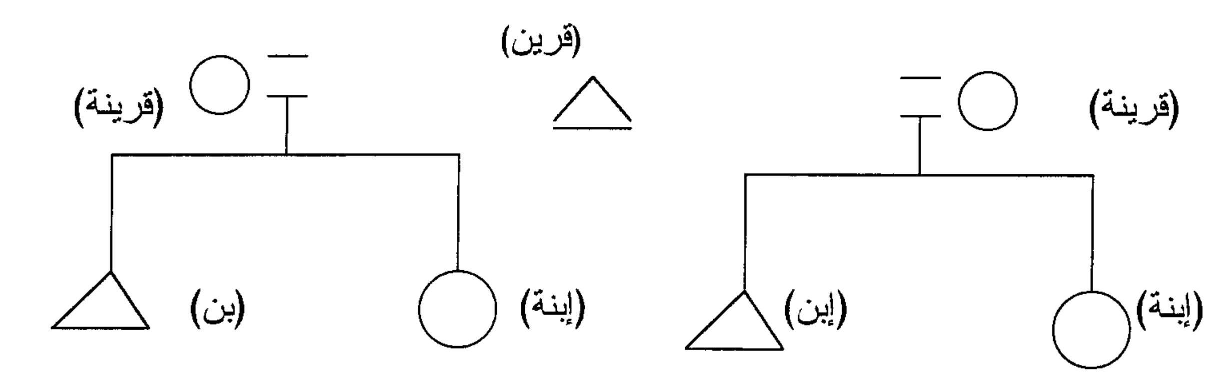
(3) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ا)- الأسرة المركبة Complex Family

ب)- الأسرة الممتدة Extented Family

ويقوم كل من هذين الشكلين على أسس مختلفة ويستندان إلى مجموعة متباينة من نظم الزواج والإقامة.

فالعائلات المركبة تتألف من الرجل وقريناته وأطفاله منهن، وهذا يعني أنها تتألف من مجموعة من الأسر البسيطة والتي تؤلف وحدة قرابية نتيجة لوجود عضو مشترك يربط بينهما وهو القرين، ويعبر عنه بالرسم التالي (1):



(يرمز في الدراسات الأنثروبولوجية للذكر △ وللأنثى بدائر ○ والعلاقة الزوجية بالرمز يساوي =).

وهذا يعني أن الأسرة المركبة هي أسرتان زوجيتان أو أكثر يشتركون في قرين واحد.

أما شكل الأسرة البسيطة فهو :

(قرين - أب) (قرينة - أم)

(إبن-أخ) (إبنة-أخت)

وتتميز الأسرة المركبة بأنها تضم مجموعة من القرينات ومجموعة من الإخوة الأشقاء وغير الأشقاء الذين يشتركون في نفس الأب.

وقد يظهر شكل الأسرة المركبة في العالم الشرقي أو العربي بشكل جزئي في حالة زواج الأرامل أو الرجل الذي تتوفى قرينته ثم يتزوج مرة ثانية.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 122.

أما العائلة الممتدة فهي إمتداد لتظم عدة أجيال فهي تضم مجموعة من الأسر البسيطة لا ترجع إلى تعدد القرينات وإنما إلى تعدد أسر الأبناء وأبناء الأبناء ... داخل معيشي واحد (1).

ويجب أن نميز بين العائلة الممتدة والبدنة التي تتألف من مجموعة من العائلات أو الأسر التي تنحدر كلها من جد مشترك سواء في خط الذكور Patrilineage أو في خط الإناث Matrilineage تماما مثل العائلة الممتدة، إلا أنها تختلف من حيث إنقسامها إلى جماعات قرابية فرعية بحيث تفقد التماسك والوحدة والعلاقات المباشرة والتعاون الكامل في الحياة اليومية مثل ما يحدث داخل العائلة الممتدة (2).

ثانيا : تطور نظام الزواج كنظام إجتماعي : ترسم النظم الإجتماعية داخل كل مجتمع أساليب إرتباط الرجل بالمرأة برباط الزواج، ويجب على الناس الخضوع لهذه الأساليب وإلا إعتبروا منحرفين، فالرابطة بين الرجل والمرأة داخل كل المجتمعات لا تخضع لدوافع الغريزة فحسب، لكنها تخضع لضوابط دينية وثقافية محددة.

فنظام الزواج منذ عهد طويل قد مر بأدوار مختلفة كخطف المرأة، وشرائها وبيعها وتقديمها هبة، كانت -أي المرأة- في هذه الحالة سلعة تباع وتشترى وليس لها أي إعتبار شخصي، حيث كانت ملكا للأباء الذين يستطيعون أن يتاجروا بها حسب الأصول والأعراف المتبعة في تلك الأزمنة، حيث كان نظام الزواج من عمل الأسرة، لا من تفاعل الشعور والعواطف المتبادلة بين القرينين، فكان بيع المخطوبة منتشرا في الشعوب القديمة تقريبا (3).

وبتقدم المدينة رويدا رويدا، أصبح لنظام الزواج بعض الإعتبارات حيث أصبحت المرأة شخصا معترفا بها، كما أن الرجل أصبح من المحتم عليه أن يستعمل شيئا من اللطف والشعور الإنساني في العلاقة الزوجية.

ونظام الزواج عموما لا يمكن أن يكون على صورة واحدة في كل الأحوال وعند جميع الأمم، وفي مختلف العصور، ولو لا أن هناك شرائعا وقوانينا تقيد نظام الزواج، وتضع شروطه لوجدت كل نظام زواج مختلفا عن الآخر، فالقوانين والشرائع المختلفة تفرض كل منها شروطا حسبما تقتضيه الظروف والأماكن المختلفة.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 123.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 124.

(3)- الخولي سناء، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 96.

ومن بين القيود التي تتحكم في نظام الزواج داخل المجتمعات المختلفة :

1)- قيود نظام الزواج :

ا)- القيود التي ترجع إلى إختلاف الأديان :

هذه القيود لا يكاد يخلو منها مجتمع ما، فالإسلام لا يجيز زواج المسلم بغير المسلمة، أما القوانين اليهودية القديمة نجدها تحرم بشكل نهائي الزواج بين اليهود وأهل الديانات الأخرى بما فيهم النصارى والمسلمين (1).

لقد خففت بعض القوانين المدنية الأوروبية الحديثة من حدة هذه القيود، رغم تأكيد جميع الديانات السماوية والوضعية على هذا الأمر.

ب)- القيود التي ترجع إلى الفوارق الطبقية :

تظهر هذه القيود في الكثير من المجتمعات، خاصة تلك التي تعكس بناء طبقيا أو طائفيا جامدا أو متحجرا، فعند الإغريق القدمى كان يحرم زواج المواطن الحر من العبيد.

وفي روما القديمة كان يحرم التزاوج بين طبقة الأشراف Patriciens والدهماء Plebiens وقد ظل هذا النظام معمولا به حتى سنة 445 قبل الميلاد، ونفس الشيء بالنسبة لعرب الجاهلية (2).

أما الإسلام فإنه ينبذ الطبقية، لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، على الرغم من تأكيد الفقهاء على ضرورة التكافؤ بين القرينين لضمان التفاهم بينهما وليس بتحيز طبقي.

جـ)- القيود التي ترجع إلى إختلاف الأجناس البشرية :

وجدت هذه القيود لدى الكثير من الشعوب والأمم، فالعبريون القدماء كانوا يحرمون الزواج من الكنعانيين وغيرهم وكان نظام الزواج عندهم داخليا Endogamy لإعتقادهم بأنهم شعب الله المختار ولا يصلح أن تختلط دماؤه الطاهرة بدماء غيره (3).

---

(1)- السمالوطى نبيل محمد توفيق، الدين والبناء العائلي، مرجع سابق، ص 92.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 93.

(3)- نفس المرجع السابق، ص 95.

د)- القيود التي ترجع للقرابة :

يعتبر من بين القيود الموجودة في كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، فكل مجتمع يحدد طبقات المحارم التي يحرم على الإنسان الزواج بهن -نتيجة للقرابة- وترتبط نوعية هذه الطبقات بعدة أمور أهمها العقيدة السائدة.

فالتحريم في العشائر الطوطمية مثلا، راجع إلى إعتقاد في قرابة متوهمة يعتقد أبناء العشيرة أنهم منحدرون من صلب طوطم واحد حيث يجري دماء الطوطم في دمائهم، لذا يجب أن يبحث كل شخص عن قرينة خارج العشيرة وهو ما يطلق عليه بنظام الزواج الخارجي (1).

فيما يخص الشريعة الإسلامية، تنحصر المحرمات في القرابة الدموية وقرابة المصاهرة وقرابة الرضاعة.

2)- مراحل نظام الزواج قديما :

لقد عرف نظام الزواج قديما مراحل مختلفة وعديدة، ولكن يمكننا حصرها بصفة عامة في ست مراحل معروفة تاريخيا :

ا)- طريقة الإستيلاء على المرأة بالقوة :

وتعرف بطريقة « السبيّ » وقد كان معمولا بها في العشائر والقبائل الأولى، التي سارت عليها المجتمعات الإنسانية في تحقيق الرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة، ويستدلون على ذلك بأن العشائر الأولى كانت تقتل البنات خشية الإملاق (2)، ولما كانت ندرة الفتيات ظاهرة عامة، كانت كل عشيرة حريصة على الإحتفاظ بما بقي لديها من الفتيات ، فلم يكن من السهل الحصول على قرينة إلا بالقوة.

ب)- طريقة التبادل :

هو أن تتفق أسرتان على التبادل بمعنى أن يتزوج رجال إحداهما نساء الأخرى والعكس، وقد أخذت مجتمعات كثيرة بهذا النظام ومازالت بقاياه حتى في المجتمعات المعاصرة.

---

(1)- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2)- الخشاب مصطفى، الإجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 97.

ج)- طريقة الشراء :

أخذت بعض القبائل القديمة بنظام بيع الفتيات، حيث يشتري الرجل قرينته مقابل قدر من النقد أو الأنعام ... والمجتمعات التي عرفت هذا الشكل من أنظمة الزواج لم تعرف نظام الرق (1).

وقد يتخذ الشراء مظهرا أخر وهو تأدية خدمات عينية بدلا من التقييم بالثروات المتداولة أنذاك، مثل عمل أهل الرجل عند أهل الفتاة مدة معينة وكان هذا معمولا به خاصة في المجتمعات القديمة الرعوية والزراعية البدائية (2).

د)- طريقة ملك اليمين :

سمحت العديد من المجتمعات الأسياد على معاشرة رقيقاته دون عقد زواج، لأن المعروف أن هاته الفئة من الناس غير معترف بهم من الناحية الإجتماعية ولا القانونية.

هـ)- طريقة التعاقد :

تعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق المنتظمة للروابط الزوجية سواء في المجتمعات البدائية أو القديمة، وتقتضي هذه الطريقة إبرام عقد بين القرينين أو أوليائهما.

وقد إنتشر في البلدان الإسلامية نوع من هذا الزواج ويسمى « بالزواج العرفي » حيث يتم التعاقد بين القرينين فقط دون إشراف أية سلطة من السلطات المدنية والإجتماعية.

كما يوجد كذلك في الكنائس المسيحية وخاصة الكاثوليكية، حيث يستوجب إقرار السلطة الدينية، أما الفريق الأخر فإنه يؤكد على السلطة المدنية وترك الحرية للمتعاقدين في تسجيله دينيا أو عدم تسجيله (3).

3)- مراحل نظام الزواج حديثا :

تتكون الأسرة الحديثة من القرين والقرينة والأولاد المباشرين، وتمر بأدوار كثيرة متعاقبة، وتكتسب في كل مرحلة منها صفات وخصائص وتؤدي وظائف معينة. تمر الأسرة الحديثة بالمراحل الأتية :

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 91.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 100.

(3)- نفس المرجع السابق، ص 103.

ا)- مرحلة الخطوبة :

وهي الفترة التي تسبق عقد الزواج بصفة رسمية، وهي في الواقع المرحلة التحضيرية لتوثيق العلاقات بين أسرتي القرين والقرينة ووضع الأسس الزوجية، الكثير من الناس لا يفهمون وظيفة هذه المرحلة ويظنون أن هدفها الأساسي هو عقد الزواج. والملاحظ أن السلوك التقديرية هو المسيطر في هذه المرحلة وأن معظم العلاقات تقوم على الحذر المتبادل، وقد يصل الحذر إلى درجة التشكيك، وهذه الأمور تسيء إلى نظام الأسرة عندما تتكون بصفة رسمية عندما تتكشف الأمور على حقيقتها ويتضح للقرينين واقع الأمور (1).

والملاحظ أن هذه المرحلة الإنسانية تختلف في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري، ففي الريف لا تطول عادة هذه المرحلة ولا تتاح الفرصة للخطيبين بأن يلتقيا ويدرسا طباع وميول بعضهما البعض، لأن التقاليد الريفية لاتتيح مثل هذه الإتصالات إلا في أضيق الحدود وفي المناسبات الرئيسية. أما في المدن، فإن معظم الأسر تتيح للخطيبين الفرص لتبادل وجهات النظر والاتفاق على المسائل المتصلة بمستقبل الحياة الأسرية.

تختلف الدوافع في هذه المرحلة بإختلاف الاتجاهات الفردية، فبعض الأفراد يفضلون المال والجاه، والبعض الآخر يفضلون الحسب والنسب، وآخرون يفضلون الثقافة والعلم والأخلاق، ومنهم من يقتنع بالمركز الإجتماعي، وآخرون يضعون الجمال وحداثة السن في المقام الأول.

ب)- مرحلة التعاقد والزواج :

عند عقد الزواج تبدأ الحياة الزوجية حيث تعتبر أدق أدوار نظام الزواج، وتقوم هذه المرحلة على تقرير الحقائق تقريرا صائبا بعيدا عن عواطف المجاملة والخجل (2).

جـ)- مرحلة الإنجاب :

هي في الحقيقة العهد الذهبي للأسرة، عهد الإستقرار والفهم الصحيح للحياة الأسرية والإدراك المباشر لمسؤولياتها، حيث تتحدد الأوضاع والمصطلحات الإجتماعية المتعلقة بالأبوة

---

(1)- الخشاب مصطفى، مرجع سابق، ص 79-80.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 81.

والأمومة وقرابة المصاهرة والرضاع وطبقة المحارم وما إليها من الظواهر الإجتماعية المتعلقة بقيام الأسرة (1).

د)- مرحلة السكون والإستقرار :

وهي العنصر الفضي في حياة الأسرة، فيها يكبر الأولاد ويصبحون عناصر منتجة ويستطيعون الإعتماد على أنفسهم (2).

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 82.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 83.

المبحث الثاني : أنماط نظام الزواج الموجودة في المجتمعات الإنسانية

لنظام الزواج في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ثلاثة أنماط مختلفة :

ا)- الزواج المرتب أو الزواج التقليدي :

عندما يكون الزواج مرتبا، يكون عادة الإختيار للقرين أو القرينة فيه من إختصاص الوالدين أو الأقارب، ولا تعطي للمقبلين على الزواج فرصة التدخل في موضوع الزواج (1).

وكثيرا ما يقوم بهذا الإختيار الأب أو الأم أو الجد أو الخال بإعتبار أن لهم مكانة كبيرة في الأسرة، يستطيعون بفضلها التحكم في عملية الإختيار تحكما مطلقا، إذ لا يمكن للمقبلين على الزواج التدخل فيه حتى ولو كان ضد رغبتهما وإن حدث تدخل منهم فغالبا ما يكون نسبيا، كالإدلاء برأيهم (2).

في مثل هذا النمط من الزواج نجد أن رضا الأسرة يعتبر أهم عنصر، مع مراعاة الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية.

فغالبا ما تفضل الأسرة زواج أبنائها من الأقارب -الزواج الداخلي- دون مراعاة عاطفة الحب التي تعتبر عنصرا ثانويا في عملية الزواج.

إن مثل هذا النمط من الزواج منتشر بصفة كبيرة في المجتمعات التي يكون نفوذ الأسرة قويا.

ب)- الزواج الحر أو الزواج العصري :

في ضمن هذا النمط من الزواج يكون الإختيار من إختصاص المقبلين على الزواج حيث يكون تدخل الوالدين أو الأقارب منعدما أو يكون شكليا فقط، إذ يقوم مثل هذا الشكل من الزواج على إعتبارات شخصية.

ومن بين مميزات هذا الزواج الحر، أن دائرة الإختيار تكون خارج نطاق الأقارب وهذا ما يعرف بنظام الزواج الخارجي.

---

(1)- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1979، ص 138.

(2)- السعاتي سامية حسن، الإختيار للزواج والتغير الإجتماعي، كلية الأدب، جامعة عين شمس، الطبعة الثانية، مشرية، ص 66.

هناك بعض الباحثين النفسانيين* والإجتماعيين** يؤكدون على عدم وجود الزواج الحر في أي مجتمع من المجتمعات، لأن الأفراد بطبيعتهم ليسوا أحرارا، فهم -غالبا- شعوريا أو لا شعوريا ما يختارون القرين وفق العادات والتقاليد الراسخة في نفوسهم وقراراتهم.

جـ)- الزواج المرتب -الحر أو الزواج التقليدي-العصري :

في خضم هذا النمط، تختلط رغبة الأباء والأبناء، حيث يرتب الأبوين للزواج ويعطيان لأبنائهما في نفس الوقت حق التدخل بالموافقة أو الإعتراض أو العكس أي يمكن أن يكون الإختيار من طرف الأبناء شريطة إشراك الأباء في إبداء الراي وتحديد الإختيار بصفة نهائية (1).

وتؤكد بعض الدراسات الإجتماعية على سيطرة هذا النمط من الزواج في أغلبية المجتمعات، على الرغم من إستمرار وجود وإنتشار الزواج المرتب في وقتنا الحالي وخاصة في المناطق الريفية أو الحضرية.

ثانيا : دائرة الإختيار للقرين :

إن الإختيار للقرين تبدو أهميته فقط في أنه يحدد إتجاها نحو الزواج، وإنما أهمية الإختيار هو أن يكون بناء الأسرة قائما على التجانس والقدرة على التكامل المشترك بين الطرفين.

وقد تعرضت الباحثة سامية حسن السعاتي في كتابها إلى الإختيار للزواج والتغير الإجتماعي، إن هناك نظريات علمية مدعمة بالبحوث والتجارب الدقيقة حول العوامل التي يقوم عليها إختيار إنسان ما إنسانا آخر للزواج منه.

وقد أكدت على النظريات الإجتماعية الثقافية القائمة على العوامل الثلاث :

- نظرية التجانس.
- نظرية التجاور المكاني.
- نظرية القيمة.

(*)-السعاتي سامية حسن، مرجع سابق، ص ص 213-228.

(**) Girard Alain, Le choix du conjoint, une enquête psychosociologique en France, Paris, P.U.F. 3eme édition 1981.

(1)- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 65

ا)- نظرية التجانس :

ترتكز هذه النظرية على أساس أن الشبيه يتزوج بشبيهه، تعتمد هذه النظرية على أن الإختيار في الزواج يرتكز على التشابه والتجانس في الخصائص الإجتماعية العامة وأيضا في الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الإجتماعي الإقتصادي وفي السن والتعليم والحالة الزواجية والخصائص الفردية من حيث الطول ولون البشرة والجنس والأصل في بعض المجتمعات (1).

كما أكد أيضا الباحث " لهولينجزهيد " في دراسته على أهمية العوامل الثقافية في الإختيار للزواج، حيث يؤكد على أن الفرد مقيد بعدة ضغوط عند إختياره لقرينه وقد لا يحس بهذه العوامل أو الضغوط بالإضافة إلى تأثير التعاليم والقواعد الدينية على الفرد كذلك.

كما وجد " هولينجزهيد " في بحثه عن العوامل الثقافية في الإختيار للزواج أن هناك قيودا تتعلق بالسن، تحد من حرية الرجل في الإختيار للزواج بحيث يتزوج من تماثله سنا أو تصغره (2).

وتؤيد نتائج دراسة " كيندي " على ما وجده " هولينجزهيد " من أن للسنن العنصرية أقوى الأثر على الإختيار للقرين، بحيث نادرا ما يحدث زواج بين البيض والسود في ما بين أعوام 1870-1949 في بلدة « نيو هيفن « (3).

وقد إستخلصت دراسة " لانديس وداي " من الدراسة التي أقيمت على 330 طالبا وطالبة متزوجين في جامعة واشنطن، إلى أن التعليم من بين العوامل الأساسية في الإختيار للزواج، فقد لاحظا أنه كلما إرتفع مستوى تعليم الشباب (من أحد الجنسين) زاد الميل إلى تفضيل الزواج من قرين قد وصل إلى مستوى عال، أي هناك إرتباطا موجب بين مستوى تعليم كل منهما، أو ما يسمى بالتناسب الطردي (4).

---

(1)- السعاتي سامية حسن، الإختيار للزواج والتغير الإجتماعي، مرجع سابق، ص 136.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 145.

(3)- Ruby J.R. Kennedy, « single or triple Melting pot ? intermarriage, in New Haven, 1870-1950 », A.J.S, 58 (1952), P 59.

(4)- السعاتي سامية حسن، مرجع سابق، ص 154.

ب)- نظرية التجاور المكاني :

تتم عملية الإختيار للقرين في نطاق جغرافي محدد، يكون بمجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الفرصة الإيكولوجية للإختيار (1).

وهذه الفرصة تتفاوت بين فرد وآخر، فهي ليست متكافئة بالنسبة لجميع الأفراد، فالناس يحبون ويختارون فقط، من تسمح الفرصة بالتواصل معهم والإختلاط بهم، ولذا فإن الإنعزال والعزلة الإيكولوجية تميل إلى تحديد دائرة الإختيار بالنسبة للفرد.

وقد أكد " وولر " أن « الفرد لا يختار قرينته، من بين كل من يمكن الزواج منهن، بل أنه يختارها فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها » (2).

والتقارب السكاني يرتبط بالطبقة أيضا، فكلما كان الناس ينتمون إلى جماعات مهنية متوسطة أو مرتفعة كلما إتسعت دائرة التقارب السكاني، وأن التقارب السكاني قد يزيد أو ينقص من إحتمالات حدوث غرات إجتماعية غير مدبرة ووليدة الصدفة.

أيا كانت النظريات التي حاول العلماء وضعها لتقنين الأسس التي يقوم عليها الإختيار للقرين، وأيا كانت الأساليب، إلا أن الإنسان يختار من يناسبه من وجهة نظره، وحسب ما يتفق مع تقاليد وأوضاع محيطه الإجتماعي.

جـ)- نظرية القيمة :

يختص الإطار المرجعي لنظرية القيمة في الإختيار للزواج، بفكرة القيم الشخصية، فقد أجريت من قبل بحوث تكشف على أهمية القيم في إختيار الأصدقاء، إن الإنسان العادي ينجذب إلى هؤلاء الذين يشاركونه بأشياء كثيرة، فالقيم المشتركة والإهتمامات الواحدة، والطقوس المتماثلة كلها تؤدي إلى إحساس بالتجانس والإئتلاف (3).

مهما يكن من أمر، فإن عملية الإختيار للقرين تؤدي عملها في شكل يشبه تماما نسق السوق، يختلف هذا السوق من مجتمع إلى آخر.

فنظام الزواج يتضمن في ثناياه بناء سوق، لأنه مبني على عملية البحث والإختيار، فالناس يقومون بإختيار الصفات التي تتلاءم معهم، ثمة عرض طلب من الجهتين : الرجال والنساء.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 164.

(2)- السعاتي سامية حسن، الإختيار للزواج والتغير الإجتماعي، نقلا عن
Willard Waller, the Family Adynamic interpretation, P 291.

(3)- نفس المرجع السابق، ص 174.

ثالثا : مجال الإختيار للقرين

لكل مجتمع نظمه وأساليبه وأوضاعه التي تحكم الإختيار بين الأفراد من أجل الزواج، علما أن هذه النظم والأساليب قابلة للتطور والتغير مع التغير الإجتماعي والثقافي للمجتمع والأفراد كذلك، وطبقا للعادات والتقاليد والقيم والأنماط التي تسود المجتمع عامة والأسرة خاصة. إلا أن هناك مبدأ سائد وهو أن كل فرد يختار للزواج من يتناسب معه ويوازيه من حيث عوامل مختلفة، فالسؤال المطروح إذن « من يتزوج من؟ » نظريا: كل واحد يتزوج واحدة (1).

إلا أن هناك الأسلوب المفضل للإختيار في المجتمع، ويقصد به مدى تدخل الأشخاص الأخرين من غير الذين يعنيهم الأمر في عملية الإختيار للقرين والترتيب له، وتتفاوت حدة التدخل في هذه العملية من مجتمع إلى أخر، فقد يكون تدخلا كليا من طرف الأهل أو الوالدين مثلا، أو تدخلا جزئيا بحيث يأخذ رأي المعنيين بالأمر.

وفي بعض المجتمعات لا يكون هناك تدخل بالمعنى المفهوم، بل يكون ذلك التدخل صوريا أي أن رأي الأهل أو الوالدين إستشاري فقط، وليس من المهم التقيد به (2).

سنحاول عرض أهم أساليب الإختيار للقرين مع التركيز على مدى شدة تدخل الأسرة وقلته وإنعدامه وتتمثل في : الأسلوب الوالدي والأسلوب الشخصي.

ا)- الأسلوب الوالدي لإختيار القرين :

وهو ذلك الأسلوب الذي يسمح بتدخل أحد أو بعض الأقارب في عملية الإختيار للقرين، وغالبا ما يكون من بين الوالدين، إما الأب أو الأم، كما يمكن أن يكون شخصا آخر معترفا به في الأسرة، كالجد أو العم أو الخال مثلا.

والتدخل من طرف الأهل أو الأقارب قد يكون مطلقا، إذ لا يستطيع المقبلان على الزواج الخروج عن ذلك القرار حتى لو كان ضد رغبتهما، كما قد لا يكون.

وفي الحقيقة فإن العديد من الظواهر الإقتصادية والإجتماعية هي التي تدفع بالأهل أو الأقارب إلى السيطرة على الأبناء عند الإختيار للقرين حتى لا يوضع الترتيب الإجتماعي في خطر (3).

---

(1)- Simply François, Mobilité Féminine par le mariage et dot scolaire, « L'exemple nantois » in Revue Economie et statistique, Juillet-Août, 1971 / 1991, PP 33 - 34.

(2)- السعاتي سامية حسن، نفس المرجع السابق، ص 65.

(3)- Segalen Martine, Sociologie de la Famille, Armand colin, Paris (3ème édition révisée et augmentée) 1981, P 2.

لقد كان النسق الأبوي في الإختيار للقرين هو المألوف في الماضي، كما لا يزال الأسلوب المنتشر في أغلب المجتمعات العربية الإسلامية، لأن الأسرة هي عماد التنظيم الإجتماعي، -فالأسرة التقليدية- في اليابان مثلا هي العمود الفقري لشتى الأنشطة في المجتمع، ففي العصر الإقطاعي، كان اليابانيون لا يتزوجون كي يبدءوا أسرا جديدة، بل ليخلدوا الأسر القائمة، حيث يزوج الأبناء صغارا وذلك بواسطة وسيط -الذي غالبا ما يكون إمرأة - يدعى « ميزوكيكي »، حتى لا تعرض الأسرة نفسها للمفاوضة مع أهل الفتاة حفاظا على منزلتها ومكانتها (1).

أما في مصر القديمة، فغالبا ما يكون الإختيار للقرين من صلاحيات الأقارب وخاصة عند معظم الريفيين ويتم ذلك وفق نظام تفضيلي تدريجي معين، بمعنى أنه يفضل الزواج من أبناء العمومة، وللريفيين أغان وأقوال كثيرة في هذا المجال، منها : « بنت عمك تحل همك وستر وغطاء عليك ».

وغالبا ما تتبع بعض الأسر الريفية عادة حجز الطفلة للعريس منذ ولادتها، بإتفاق الأبوين معا لأبناء عمومتها أو خئولتها، وعندئذ يقطعون حبل سرة المولود في حضرة ذلك الطفل المعين، ويقولون في أثناء عملية القطع « فلان لفلانة » ويقرؤون الفاتحة، بعد ذلك خطبة رسمية.

إن إجراء قطع سرة الطفلة الوليدة في حضر الطفل الذكر، يعد عهدا من أوثق العهود (2).

وعموما، إن تدخل الوالدين في عملية الإختيار للقرين بالنسبة لأبنائهما، يسير بشكل معين، حيث يزداد تدخل الأب في حالة زواج إبنته، ويقوى تدخل الأم إذا ما كان الإبن هو المقدم على الزواج، فكثيرا ما تلاحظ فتاة تناسب الإبن حسب رأيها وحقل الفحص يكون يوم زيارة الفتاة في بيت أهلها من حيث الهندام والملامح الجسمية الخارجية ومعرفتها لشؤون البيت والطبخ، علما أن الإبن ملغى وجوده في هذه العملية، فزواجه لا يعنيه على الإطلاق (3).

---

(1)- السعاتي سامية حسن، نفس المرجع السابق، ص 77.

(2)- دياب فوزية، القيم والعادات الإجتماعية. بحث ميداني لبعض العادات، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980، ص 203.

(3)- M'Rabet Fadéla, La Femme Algérienne suivi de, les Algériennes François Maspero, Paris 1969, PP 35-36.

ب)- الأسلوب الشخصي لإختيار القرين :

تتجلى رغبة الفرد الشخصية فيه كأهم عامل للإختيار، في هذا النسق يكون تدخل الأهل أو الوالدين أقل تأثيرا وغالبا ما يكون تدخلا صوريا فقط، أو قد لا يتدخلون في الأمر نهائيا.

من أسباب ظهور هذا الأسلوب، التعقد المتزايد الذي طرأ على حياة الجماعة فلم تعد الأسرة في الدول المتطورة كالولايات المتحدة مثلا تؤدي الوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، فقد ظهرت العديد من الدراسات السوسيولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حاولت البحث عن أهم الميكانيزمات الإجتماعية المعدلة للزواج وذلك بالتساؤل : هل الإختيار الحر لا يخضع لإعتبارت معينة ؟ (1).

نستطيع القول بأنه كلما أصبح المجتمع أكثر تعقدا، إتجه مؤشر الإختيار للقرين إلى الأسلوب الشخصي، لكن الباحث الفرنسي Alain Girard في بحثه عن الإختيار للقرين أكد على أن المونوجامية القديمة ما زالت واسعة الإنتشار (2).

ويرى الباحثان «بيرجيس – ولوك » أن للوالدين تأثيرا كبيرا على عملية الإختيار للقرين في الأسلوب الشخصي، ويقصد به التأثير اللاشعوري الكامن في نفسية الفرد، لأن هناك إرتباطا وثيقا بين الزواج والنظام الإجتماعي عامة (3).

---

(1)- J. Keller Hals et autres, Mariages au quotidien : inégalités sociales, Tensions culturelles et organisation Familiale, édition Pierre Marchel, Faure, octobre 1982, P 53.

(2)- Girard Alain, Le choix du conjoint : une enquête psychosociologique en France, P.U.F. Paris, 1981, P 51.

(3)- J. Keller Hals et autres, Op-cit, P 51.

المبحث الثالث : الأشكال المختلفة لنظام الزواج

أولا : أشكال نظام الزواج

إن المجتمعات الإنسانية المتطورة لا تبيح بإرتباط الرجل والمرأة إلا في الحدود التي ترسمها النظم الإجتماعية، فهي مقيدة بعدة قيود يفرضها العقل الجمعي للجماعة، حيث تختلف بإختلاف العصور والمجتمعات.

فأشكال نظام الزواج وصوره المختلفة التي مر عليها في تاريخ البشرية قد تطورت بما يناسب ظروف الزمان وأوضاع المجتمعات من البدائية والحياة الإنسانية الأولى، حيث لم يكن هناك نظام محدود وواضح، فالهمجية والفوضى هي التي كانت تحكم جميع الروابط التزاوجية الموجودة بين الرجل والمرأة لأن هذا راجع إلى عدم وجود مجتمعات بالشكل الذي نفهمه، إذ أنه يتميز بعدم الإستقرار الإجتماعي (1).

فنظام الزواج إذن، قد تطور تطورات مختلفة، ومر بأدوار متباينة، حسب نظرية داروين فإن نظام الزواج في الأزمنة الغابرة لم يكن قائما كنوع من تأليف العائلة وتنظيم أفرادها، بل كانت الحياة مشتركة بين الجنسين، ولا تدوم تلك الحياة إلا خلال فترة التزاوج كما هو عند الحيوانات. ففي عصر الوحشية، نظام الزواج الجماعي هو الشكل العائلي الذي كان يسود في تلك الفترة حيث كان الإنسان يعيش على ما تنتجع الطبيعة دون مجهود إنساني، فكان يأكل البذور والجذور والفواكه.

ويعتبر نظام العائلة المكونة من فردين الشكل العائلي الخاص بعصر البربرية، إذ عرف فيه الإنسان إستئناس القطعان الحيوانية وتربيتها وزراعة الأرض، حيث يعمل في هذه الفترة بوسائل الإنتاج الطبيعي عن طريق مجهوده الخاص (2).

أما نظام الزواج بمعناه الحديث، فهو الشكل الخاص بعصر المدينة، فقد ظهر خلال فترة الإنتقال من المرحلة الوسطى إلى المرحلة العليا لعصر البربرية، كما كان نظام الزواج أكثر شيوعا عند الأمم البدائية منه عند الأمم المتمدنة، الكل فيها يسعى إلى الزواج عندما يصل إلى سن البلوغ، بل يعتبرون الزواج ضرورة ما دام الرجل يشعر بالرغبة الجنسية (3).

---

(1)- كحالة عمررضا، سلسلة بحوث إجتماعية 1-2 مؤسسة الرسالة الجزء I، الطبعة الثالثة 1984،بيروت ص 12.

(2)- سركبيس عادل أحمد، الزواج وتطور المجتمع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، (دون تاريخ) ص ص 25-38.

(3)- كحالة عمر رضا، مرجع سابق، نفس الصفحة.

عند تطور نظام الزواج الحديث، تميز الإنسان بالعمل الإنتاجي الطبيعي وذلك بإدخال العامل التكنولوجي، كما تميزت العلاقات بين أفراد المجتمع بتدخل سلطة الدولة وسيادة الحكم، حيث توجه هذه العلاقات على أساس صلات العقد الإجتماعي، والممثلة في السلطة الأبوية.

هناك شبه إجماع بين الدارسين في علم الإجتماع والأنثربولوجيا على أن تاريخ نظام الزواج الإنساني قد عرف أشكالا أساسية هي : نظام الشيوعية الجنسية -نظام وحدانية الزوجين- نظام تعدد الزواج - نظام الزواج الجماعي (1).

أما نظرية بوست A.H.Post إدعت أن نظام الزواج قد تطور عبر أشكال ثلاثة هي:

زواج الخطف، ثم زواج الشراء، وأخيرا زواج الرضا أو الإتفاق.

لكن ثمة إعتبارات أخرى تاريخية أفسدت هذه النظرية منها :

1- دلت الشواهد التاريخية الموثوق بها على أن زواج الخطف لم يكن أبدا هو الشكل الأصلي أو الأول للزواج.

2- زواج الخطف ليس شكلا من أشكال نظام الزواج، وإنما هو بديل لعملية الزواج التقليدية.

3- ظهر زواج الخطف في مراحل متأخرة من تطور المجتمع الإنساني، كما يعتبره البعض نوعا من الحماية للعروس، لأن الخطف غالبا ما يكون مدبرا من الطرفين (2).

أما فيما يخص الشريعة الإسلامية فقد خولت للرجل الحق في أن يتزوج من واحدة، خول له حق التعدد، تعدد الزوجات وقد حددها بأربعة شريطة أن يتوفر فيه -أي الرجل- عنصر العدل والتقوى، وهذا هو النظام والشكل الوحيد الذي أراده الله سبحانه وتعالى للبشر.

غير أن الكثير من المجتمعات اليوم ما تزال في طور الوثنية حيث تسودها نظم وأشكال مختلفة لنظام الزواج تختلف عن النظام الإسلامي (3).

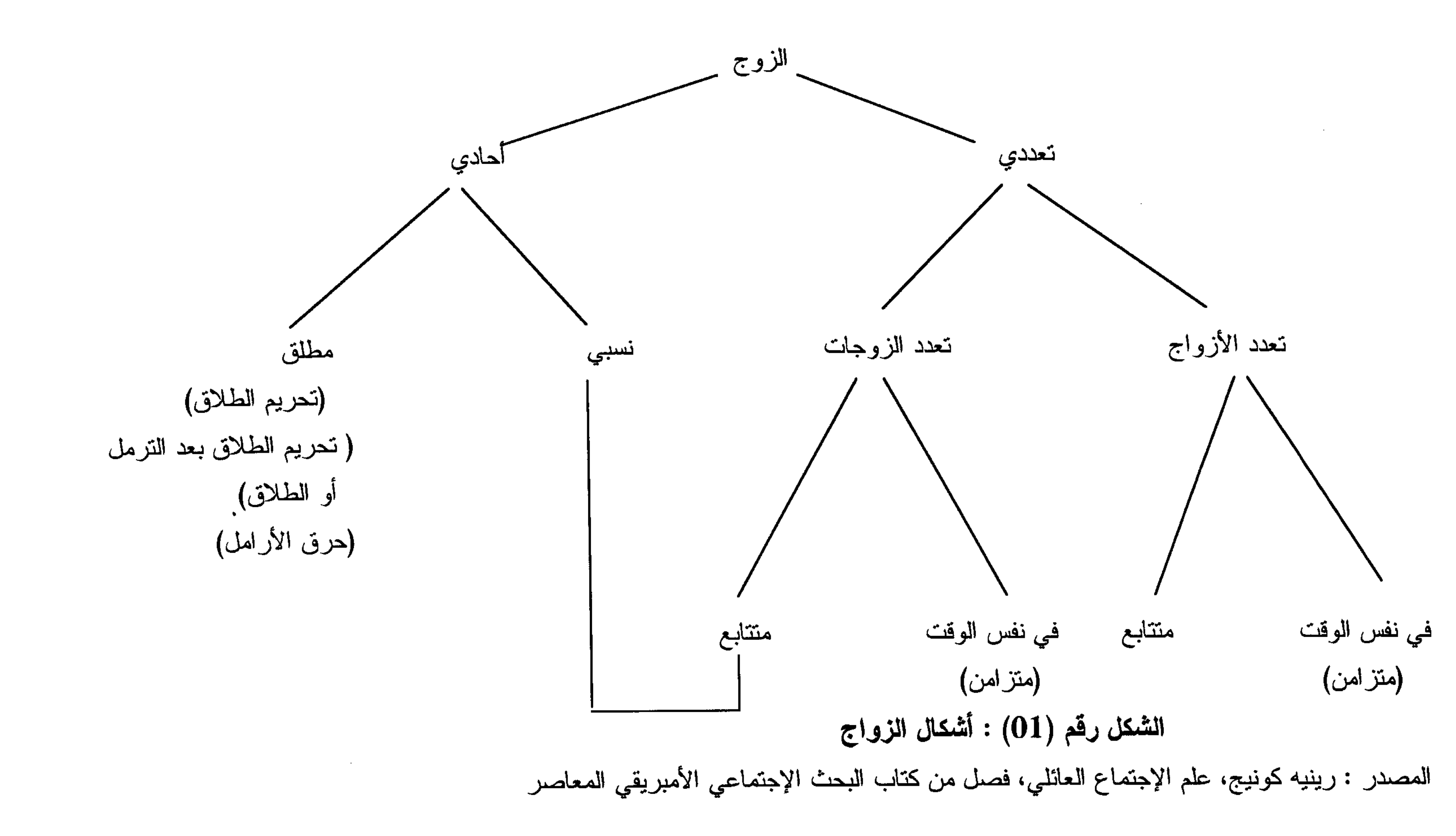
وسنناقش فيما يلي أهم أشكال نظام الزواج كما سادت أو تسود في بعض مجتمعات العالم فعلا (أنظر الشكل رقم 01).

---

(1)- السعاتي سامية حسن، الإختيار للزواج والتغير الإجتماعي، كلية الأداب جامعة عين الشمس، الطبعة الثانية، شريدة، بدون تاريخ، ص 51.

(2)- شكري علياء، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، ط1، مصر، 1979، ص 204.

(3)- السمالوطي نبيل محمد توفيق، الدين والبناء العائلي، دراسة في علم الإجتماع العائلي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية 1981، ص 155.



الشكل رقم (01) : أشكال الزواج

المصدر : رينيه كونيج، علم الإجتماع العائلي، فصل من كتاب البحث الإجتماعي الأمبريقي المعاصر

أ)- نظام المشاعية الجنسية Promiscuité :

يعتبر نظام المشاعية الجنسية المرحلة الأولى لنظام الزواج في المجتمعات الإنسانية الأولى، حيث يعيش جميع الناس فيها على ما تنتجه الطبيعة دون مجهود إنساني.

فثمار الأشجار والنباتات والحيوانات كانت مشاعا بينهم جميعا، وكذا العلاقات الجنسية، حيث تكون للرجال في مجتمع ما حقا مشاعا على النساء بدون قيود زواجية وذلك تبعا للنظام الإقتصادي السائد أنذاك، إلا أنه لا يعتبر نظاما للزواج، لأن النظام يفترض طائفة من القيود والأوضاع والمصطلحات المنظمة لسلوك ما (1).

وقد إنبثق من هذا النظام الجنسي البدائي عدة أشكال من العائلة أهمها، العائلة المرتبطة برباط الدم الذي يعتبر الشكل الأول الذي عرفه المجتمع الإنساني أين كانت علاقة الأخ بأخته تشمل ممارسة العلاقات الجنسية. وفي هذا الشكل من أشكال العائلة نجد أن الأصول والفروع فقط هم الممنوعون من ممارسة حقوق الزواج وواجباته بين بعضهم البعض، كما نجد أن أبناء وبنات الجيل الواحد جميعا إخوة بالتبادل (2).

لكن سرعان ما ظهر شكل العائلة البونالوانية -التي تعتبر أعلى صور لنظام الزواج الجماعي- كخطوة أولى للتنظيم العائلي.

نصت هذه الأخيرة منع ممارسة العلاقات الجنسية بين الأصول والفروع بعدما كانت مشاعا بين الرجال والنساء. وقد كان هذا المنع السبب المباشر في نشأة القبيلة، التي تعتبر أساس النظام الإجتماعي لمعظم الشعوب في مرحلتها البربرية.

أما نظام الزواج بين الطبقات بأكملها (كما كان سائدا في أستراليا)، فهو شكل بدائي منحط جدا من نظام الزواج الجماعي. يمتاز هذا النظام بأن المجتمع مقسم إلى طبقتين كبيرتين، وأن العلاقات الجنسية ممنوعة تماما داخل الطبقة، لكن كل رجل من إحدى الطبقتين يعتبر قرينا بالميلاد لكل إمرأة في الطبقة الآخرى بدون وجود موانع مثل : السن أو روابط الدم.

ويؤكد بعض علماء الإجتماع أمثال " مورجان وباكوفن " أن نظام المشاعية الجنسية كان النظام السائد في المجتمعات الإنسانية الأولى، فقد كان نتيجة حتمية -إعتمادا على أن النظام الأمي الذي تعتمد فيه القرابة على الأم لا على الأب - إذ يحول هذا النظام دون معرفة

---

(1)- الخشاب مصطفى، دراسات في علم الإجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة سنة 1981، ص ص 105-106.

(2)- سركبيس عادل أحمد، الزواج وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص 40.

الأبـاء، هذا ما دفع بالمجتمعات الإنسانية الأولى إلى إعتبار الأم وحدها هي محور القرابة (1).

وقد تطـور عـن نظـام المشـاعية الجنسـية وعـن نظـام العائلـة المرتبطـة بـالدم والعائلــة البونالوانية بعض أشكال نظام الزواج الجماعي، تطور نظام تعدد الأزواج والزوجات.

وأهم صور هذا النظام في المجتمع الإنساني أربع :

1- نظام المشاعية الأسرية : بموجـب هـذا النظـام يعاشـر الإخـوة إخواتهـم البنـات فـي الأسـرة الواحدة بدون قيود الزواج (2).

2- نظام الزواج الجماعي : (نظام تعـدد القرائـن و القرينـات): إن هـذا النظـام كـان سـائدا فـي المجتمعات البدائية في العصــور القديمـة، وهـذا الشـكل مـن الـزواج يسمح بقيـام مجموعـة مـن الرجال بالزواج من مجموعة من النساء حيث يكنّ حقا مشاعا بين الرجال.

وقد وجد هذا النظام في قبائل التبـت والتـورا وبعـض جهـات أسـتراليا، لكـن حاليـا يكـاد ينعدم، - هذا الشكل من الزواج - (3).

3- نظام الزواج الأخوي المقيـد : وبموجـب هـذا الشـكل فـإن الإخـوة مـن أسـرة مـا يـتزوجون أخوات أسرة ثانية، على أن يكنّ مشاعات بينهم، أي أن حق الأخوة في إختيار النســاء يقيّد بـأن يكن جميعهن أخوات من أسرة واحدة. وقد ترك هذا النظام بعض الأثـار فـي نظـم الـزواج لـدى العديد من المجتمعات الإنسانية، منها مثلا نظام الزواج بأرملة الأخ، هو نظام يقتضى أن يتزوج الأخ من أرملة أخيه المتوفى (ويسمى نظام Levirat +) حيث يكتسب العم فـي خضـم هـذا النظـام صفة الأب.

وكان هذا النظام معروفا عند العبريين وبعض القبائل العربية في الجاهلية.

ومن أثاره أيضا، نظام الزواج بأخت القرينة، حيث يتزوج الرجل من الأخت بعـد وفـاة القرينة الأولى أو يجمع بينهنّ في زواج واحد (ويسمى نظام Sorora ++)، حيث تكتسب الحالـة فـي هذا النظام صفة الأم.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 42.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 45.

(3)- السمالوطي نبيل محمد توفيق، الدين والبناء العائلي، دراسة علم الإجتمـاع العـائلي، دار الشـروق للنشـر والطباعـة والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية 1981، ص 165.

+ لفظ Levirat مشتق من الأصل اللاتيني Levir ومعناه أخ القرين.

++ لفظ Sorpra مشتق من الأصل اللاتيني Soror ومعناه الأخت.

وهذا النظام كان معروفا عند بعض القبائل العربية في الجاهلية (1)، وقد تطورت عنه -أي النظام -نظامان، أولهما نظام تعدد القرائن مع وحدانية القرينة، وثانيهما نظام تعدد القرينات مع وحدانية القرين، ولعل هذا حدث تحت ضغط بعض ظواهر إجتماعية وجغرافية أهمها عدم تعادل نسبة المواليد بين الرجال والنساء، وعوامل إقتصادية كذلك لزيادة إنتاج الأيدي العاملة أو لسد النقص الذي تسببه الحروب رغبة في إنجاب الأطفال والإستفادة من ميراث القرينة (2).

إلى جانب النظام السابق، هناك نظام زواجي آخر يسمح بإعادة القرينة في شروط يضعها المجتمع، كما هو الحال في قبائل الكومانشي، حيث يشترك الإخوة في قرينة واحدة في مناسبات معينة، وإن كان هذا لا يمنع من معاقبة القرينة وإعتبارها زانية، إذا ما سمحت لنفسها بعلاقة تخرج عن هذا الإطار لأنها تحدث دون موافقة القرين (3).

والواقع أن الحرية الجنسية القديمة لم تختف تماما بتطور نظام الزواج الحديث، لأن نظام العائلة القديمة ظلت تحيط بالعائلة الحديثة، وتمثل ذلك في شكل العلاقات غير الشرعية، التي تعود في أصلها إلى نظام الزواج الجماعي حيث ما زالت هذه الأشكال تتطور في ثبات بفضل العوامل الإقتصادية والإجتماعية إلى بغاء علني. وتعتبر هذه العلاقات غير المشروعة نظاما إجتماعيا، والواقع أن هذه الظاهرة لا تمس الرجال فحسب، بل تمس النساء كذلك، لكن نظرا لسيطرة الرجال على النساء الذي يعتبر كقانون أساسي في المجتمع يحل للرجال ما لا يحل للنساء.

ب)- نظام وحدانية القرينين (المونوجامية Monogamy) : الواقع أن الإنتقال من الإباحة الجنسية إلى الزواج بين إثنين فقط قد تم عن طريق النساء، فقد فقدت العلاقات الجنسية الجماعية القديمة طابعها البدائي نتيجة لتطور الظروف الإقتصادية، وتحلل المشاعية القديمة وإزدياد عدد السكان، كانت النساء تعتبرن العلاقات الجماعية عملا مهنيا منحطا حيث سعت إلى الحصول على حقها في الفضيلة ونظام الزواج المؤقت أو الدائم مع رجل واحد فقط (4).

---

(1)- الخشاب مصطفى، مرجع سابق، ص 108.

(2)- سركبيس عادل أحمد، مرجع سابق، ص ص 45-46.

(3)- السعاتي سامية حسن، الإختيار للزواج والتغيرّ الإجتماعي، كلية الأداب، جامعة عين الشمس، الطبعة الثانية، شريدة، بدون تاريخ، ص 58.

(4)- سركبيس عادل أحمد، مرجع سابق، ص 59.

يكاد نظام وحدانية القرين و القرينة أن يكون من أقدم وأوسع أشكال نظام الزواج إنتشارا في المجتمعات القديمة والحديثة، لأنه يتفق مع دوافع الإنسان الطبيعية والغريزية ومع الأوضاع الإقتصادية والعمرانية، كما يتفق خاصة مع متطلبات الأسرة من ثبات وإستقرار وسهولة في تصريف شؤونها.

كان تطور العائلة عبارة عن تضييق مستمر في نطاقها الذي كان يضم في الأصل الجماعة كلها في نظام مشاعية جنسية بين الرجال والنساء ... ثم أخذت موانع نظام الزواج تزداد حتى أصبح نظام الزواج الجماعي مستحيلا، ولم يبق إلا نظام الزواج بين إثنين فقط، بينما كان الرجال في ظل أنظمة الزواج السابقة غير محتاجين إلى النساء، حيث كان لديهم ما يزيد عن الحاجة منهن، أصبح عدد النساء في ظل وحدانية القرينين قليلا بعد التوسع الذي حدث في نطاق موانع الزواج ... فلم يبق إلا نظام الزواج بين إثنين فقط ، وقد كان للحب الجنسي –أو الإختيار الطبيعي– أثره في تطور هذا الشكل من أنظمة الزواج ونتيجة لذلك كان بدء نظام الزواج الفردي هو بدء الإغتصاب على العلاقات غير المشروعة، هذا ما أدى إلى منع الزواج بين الأقارب من الدم وجعل نظام الزواج الجماعي أكثر إستحالة.

وهكذا بدأ يستقر نظام الزواج بين إثنين، ويعتبر من بين الأشكال المفضلة في معظم المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، ومعناه ألا يكون للرجل أو المرأة إلا قرينة واحدة أو قرينا واحدا، في وقت واحد للفترة التي يعتبر فيها الإنسان متزوجا –طال هذا الوقت أو قصر– حيث تظل هذه الصورة قائمة لا يستطيع أي من القرينين أن يغيرها إلا في حالة حدوث الوفاة لأي منهما فيكون للآخر الحق في الزواج مرة آخرى.

إلا أن في بعض المجتمعات الريفية أو العائلات العريقة التي لها تقاليدها الخاصة إذا ما توفى القرين تبقى الأرملة دون زواج آخر، لأي سبب من الأسباب.

والمهم في هذا الشكل من الزواج هو ألا يكون لأي من القرينين شريك آخر يقتحم حياتهما بيد أنه وفي ظل هذا النظام كان للرجل حق تعدد القرينات والخيانة الزوجية من وقت لآخر، أما الرابطة الزوجية فقد كان يمكن حلها من طرف الطرفين بسهولة.

ونظام وحدانية القرينين قائم على أساس سيادة الرجل، الذي يهدف إلى إنجاب أطفال غير مشكوك في أبوتهم حتى يرثوا ثروة أبيهم، فلم يكن تطور نظام الزواج الفردي ثمرة للحب الجنسي فقط، وإنما كان الشكل الأول للعائلة المبني على أسس إقتصادية – ليست طبيعية – حيث تعتبر إنتصارا للملكية الخاصة على الجماعية الأصلية التي نمت نموا طبيعيا.

كما يقوم نظام الزواج الفردي في العهد القديم البدائي على سلطة رب الأسرة في تنظيم وتوجيه كل الروابط الأسرية والزوجية (1).

ويعتبر نظام وحدانية الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، بحيث نجد هذا الشكل منتشرا على أوسع نطاق عالميا، بل هناك مجتمعات ترفض كل أشكال الزواج عدا نظام الزواج الفردي.

لقد إعتبرت المجتمعات المسيحية هذا النظام المثل الأعلى للزواج رغم أنه لم يرد نص صريح في الإنجيل يدل على تحريم تعدد القرينات ، كما أن المجتمع الحبشي لا يزال يبيح للرجل حتى الآن أن يتزوج بواحدة، وأن يحتفظ بأخريات في المنزل كسراري ...

وقد كان هذا هو المتبع في المجتمع المسيحي قبل تأكيد نظام الزواج المفرد في القرن السادس عشر ... بل إن نظام تعدد القرينات كان مقبولا من الكنيسة والدولة.

والمجتمعات الحديثة تعيش صراعا هائلا بين نظام تعدد القرينات ونظام وحدانية القرين والقرينة في المجتمعات العربية خاصة، حيث مازال نظام الزواج الجماعي موجودا إلى اليوم بالنسبة للرجال من الناحيتين العملية والقانونية (2).

فنظام الزواج الأحادي الذي تعرفه مثل هذه المجتمعات وبعض المجتمعات الصناعية، ليس نظاما أحاديا مطلقا، إذ نجده تحول إلى مثل أعلى ثقافي، لأنه أخذ نوعا من النسبية في شكله، إذ يعتبر زواجا أحاديا نسبيا أو بما يمكن تسميته نظام تعدد القرينات المتتابع ومن الملاحظ أن هذا الشكل هو المسيطر تدريجيا على بلاد العالم الثالث.

ويذهب أنصار النظرية البيولوجية إلى أن هذا النظام الأحادي هو أحدث النظم الزواجية ويعتبر هو نهاية الخط التطوري لنظم الزواج في العالم، وقد قام هذا الظن الخطئ على مسلمة أنطلق منها علماء الإنثولوجيا والإنثروبولوجيا مفادها أن النظم الإجتماعية (الأسرية والسياسية والإقتصادية ...) الأوروبية هي أرقى الأشكال للنظم في التطور، لكن الكثير من الدراسات السوسيولوجيا المقارنة قد كشفت عن خطأ هذا التصور حيث وجد أن الكثير من المجتمعات البدائية تطبق نظام الزواج الأحادي، مثل القبائل الطوطمية (3).

---

(1)- المسلماني مصطفى، الزواج والأسرة. المطبعة الفخرية ، شبرا، طبعة منقحة و معدلة ، 1977، ص 79

(2)- سركبيس أحمد عادل، مرجع سابق، ص ص 40-66.

(3)- السمالوطى نبيل محمد توفيق، الدين والبناء العائلي، دراسة في علم الإجتماع العائلي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، سنة 1981، ص 164.

كما ساد هذا النظام قديما، وخاصة عند اليونان والرومان، نجد أن جميع الأوربيين في الوقت الحاضر يسيرون عليه، وتسير عليه أيضا سلالاتهم خارج أوروبا لأنه هو الشكل الوحيد عند المسيحية وتأخذ بهذا النظام أيضا معظم الشعوب الإسلامية، رغم أن الإسلام يبيح في حد ذاته تعدد القرينات (1).

إن مثل هذا الشكل من الزواج في العصر الحديث قائم على أسس قانونية، فهو في معظم مظاهره عقد مدني يربط بين رجل وإمرأة ويخضع لأحكام القانون الذي حل محل الدين والعرف.

جـ)- نظام تعدد الزواج أو البوليجامية Polygamy : وهو نظام الزواج الذي يقوم على التعدد سواء من ناحية الرجل أو من ناحية المرأة على أن الأكثر شيوعا بالنسبة لبعض المجتمعات هو تعدد القرينات للرجل وهو عكس نظام وحدانية الزواج، الذي يتفرع إلى « نظام الزواج الداخلي Endogamy » و« نظام الزواج الخارجي Exogamy ».

فالأول غالبا ما يحدث داخل القبيلة أو العشيرة، أما النوع الثاني فإنه لا يجوز حدوثه داخل أعضاء القبيلة أو العشيرة نظرا لإنتمائهم إلى « طوطم » واحد، إذ يحرم التزاوج فيما بينهم فيلجؤون إلى نظام الزواج الخارجي، لأنهم يعتبرون إخوة.

ونظام الزواج التعددي يشير إلى ثلاثة أنواع من الزواج (2) :

1- زواج رجل واحد من عدة نساء ويسمى « نظام تعدد القرينات أو البوليجينية Polygamy ».

2- زواج إمرأة واحدة من عدة رجال ويسمى « نظام تعدد القرائن أو البوليندرية Polyandry »

3- زواج عدة نساء من عدة رجال ويسمى « نظام الزواج الجماعي Group Mariage ».

بالرغم من أن الشريعة الإسلامية تسمح بتعدد القرينات إلا أن نظام وحدانية الزواج هو الشائع في أغلب المجتمعات العربية والأوروبية، وذلك تبعا للعوامل الإقتصادية والثقافية والإجتماعية التي تحول دون الزواج بأكثر من واحدة، أو تجعله أمرا غير مرغوب فيه على الأقل.

---

(1)- السعاتي سامية حسن، مرجع سابق، ص 52.

(2)- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 53.

1- نظام تعدد القرائن مع وحدة القرينة **أو البوليندرية Polyandry** : يأخذ بهذا النظام الكثير من الشعوب البدائية، وهو يقتضى أن تشترك مجموعة من الرجال في إمرأة واحدة ، بحيث تكون حقا مشاعا لهم، إلا أنه شكل نادر الحدوث، ومحدود الإنتشار للغاية، وقد ظهر هذا النظام داخل بعض المجتمعات القديمة والبدائية. ويكون القرائن في معظم الحالات من الأشقاء، فهم إخوة في البدنة وينتمون إلى نفس الجيل، حيث يشترك الإخوة جميعهم في إمرأة واحدة ويعيشون في منزل واحد كأسرة واحدة على أن ينسب الأولاد للأخ الأكبر، وللأم الحق في إختيار الرجل الذي تنسب إليه الطفل، كما كانت تبيح بعض قبائل العرب في الجاهلية مشاركة الولد أباه في قرينته، وكانوا يطلقون على هذا الولد إسم « الضيزن » (1).

وتختلف في هذا النظام أوضاع القرائن وحقوقهم القانونية، ودرجة قرابتهم، وعددهم، ففي بعض المجتمعات يعاملون جميعا بشكل متساوي في الحقوق والواجبات والأبوة، حيث يعتبرون جميعا أباه لما يجب من أبناء.

أما في المجتمعات الأخرى فإنهم يعاملون بالتميز حيث يعد أحدهم يقوم بدور الأب لكل ما تنجبه من أبناء - سواء كانوا أبناءه بيولوجيا أم لا - أما بقية القرائن فينظر إليهم على أنهم لهم الحق في معاشرة القرينة فقط (2).

ويرجع نظام تعدد القرائن في الواقع إلى ظروف الفقر الشديد من حيث الموارد الغذائية حيث تساعد هذه المجتمعات الأسر على الإحتفاظ بأملاكها لعدة أجيال وعدم إنتقالها إلى أجنبي، مما يجعل من الصعب على كل أخ أن يتزوج من إمرأة بمفرده، وبالتالي يشترك الإخوة في إمرأة واحدة (3).

وقد وصف الدكتور « توتيان » البوليندرية « نظام تعدد القرائن » بقوله « إن كل إخوة الرجل من الذكور كانوا يعدون أنفسهم منذ لحظة زواجه قرائنا من الدرجة الثانية لقرينة أخيهم، كما أن أخواتها من الإناث يصبحون قرينات من الدرجة الثانية لقرينها، وهذا لا يمنعهن من الزواج برجال آخرين إذ لم يكن قد تزوجن بعد، لكنه لا يشترط أن يكون كل قرائن المرأة الواحدة دائما إخوة » (4).

---

(1) سركبيس عادل أحمد، مرجع سابق، ص 47.

(2) السمالوطي نبيل محمد توفيق، مرجع سابق، ص 151.

(3) الخولي سناء، مرجع سابق، ص 54.

(4) السعاتي سامية، مرجع سابق، ص ص 53-55.

من بين أسباب نظام الزواج البوليندري بين قبائل التـودا مثـلا، هـو عـدم تحقق التـوازن العددي بين الذكور والإناث أما عند العديد من المجتمعات الأخرى، فيرجع إلى دوافع إقتصاديـة وعجز دفع مهر العروس فيسعى الإخوة إلى المشاركة في تحمل أعباء الزواج، وبذلك يتأتى لهم المشاركة في كل الحقوق الزوجية، كما هو الحال عند بعض القبائل في شرق إفريقيا.

كما ترد كذلك إلى المصاعب والأخطار التي تواجه المرأة عندما يتركها قرينهـا ويذهـب للصيد والقنص أو الحرب مثلا.

أما بالنسبة لدرجة قرابة القرائن، فتختلف المجتمعات في إشتراط نوعيـة القرابـة بينهم : كإشتراك الإخوة في إمرأة واحدة -كما سبق الذكر- أو الزواج مـن مجموعـة رجـال بشـرط أن تتحقق بينهم القرابة والإنتماء لعشيرة واحدة.

ونستطيع القول أن هذا النظام شاذ ولا يتفق مع فطـرة الرجـل ولا فطـرة المـرأة، بـل لا يتفق حتى مع فطرة بعض الحيوانات.

زيادة على أنه يتعارض مع غريزة الغيرة على النساء كدافع فطري، هذا النظام الشاذ لـم ينتشر بشكل كبير بين الشعوب الإنسانية.

<u>2- نظام تعدد القرينات مع وحدة القرين أو البوليجينية Polygamy</u> : ويبيح هـذا النظـام لـلرجل أن يعدد القرينات أو يكون في عصمته أكثر من إمرأة في نفـس الوقـت، وقـد ظهـر هـذا النظـام عند الكثير من الشعوب القديمة كالعبريين والعرب في الجاهلية... إلـخ، كمـا يوجـد عنـد أغلبيـة الشعوب المعاصرة - بأشكال كبيرة - مثل المجتمعات الإسلامية.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الشكل الغالب لـدى الشـعوب الموغلـة فـي البدائيـة ولـدى الشعوب الحديثة، هو نظام وحدة القرينة، وأن نظام تعـدد القرينـات لـم يظهـر إلا لـدى الشـعوب المتقدمة في الحضارة التي وضعت مرحلة كبيرة في مسيرة التقدم.

وقد إختلفت المجتمعـات فـي إطـلاق نظـام تعـدد القرينـات أو تقليده، وفـــي تعميمـــه أو تخصيصه، إختلفت في تحديد عددهن اللائي يجوز لـلرجل الجمـع بينهـن، كمـا أنـه يختلـف مـن مجتمع لآخر بشكل واضح في مجال التطبيق على حسب طبيعة العقيدة والنظم السائدة، فبعضهـا تبيح التعدد بدون تحديد وبعضها الآخر تقيده بأوضاع وشروط محددة، فـثمة مـجـتمعات تـقصر الـحق في التعدد على طبقة معينة وليس على أبناء الشـعب كلـه، وهنـاك مجتمعـات تحـدد العـدد المسموح بهن على حسب كل طبقة بحيث يختلف من طبقة إلى أخرى.

كما تختلف المجتمعات من حيث تحديد الأوضاع القانونية والمراكز الإجتماعية للقرينات، فبعض النظم تساوي بينهن جميعا، وبعضها يفرق بينهن بحيث تصبح إحداهن القرينة الأصلية ينسب إليها جميع أبناء الرجل منها ومن غيرها (1).

وتأخذ بعض المجتمعات بنظام خاص يتميز بالإختلاط بين نظام وحدانية الزواج ونظام تعدد الزواج، حيث يباح للمرأة أن تتصل ببعض الرجال -غير قرينها- في فترة محددة قبل زفافها أو بعده دون أن يكون له صفة القرين أو حقوقه.

كما كانت تحتم بعض المجتمعات أن يدخل على العروس قبل زفافها بعض رجال الدين أو السحرة أو ذوي السلطة، كما يدع الرجل قرينته تتصل بعظماء المجتمع، وذلك طبقا للمعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع، حتى تنجب له أبناء ينسبون إليه وليس للأب الحقيقي (2).

لقد عرف عرب الجاهلية هذا النوع من النكاح، حيث يرسل الرجل قرينته إذا طهرت من طمثها (العادة الشهرية)، إذ أنه يعتزلها ولا يمسها أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، ويطلق على هذا النوع من النكاح« نكاح الإستبضاع ».

كما عثر علماء الإنثوجرافيا على ما يثبت أن المرأة لدى بعض الشعوب القديمة كان يباح لها في حالة غياب قرينها أن تعيش مع رجل آخر وهي على ذمة الرجل الغائب.

وفي بعض المجتمعات يباح للرجل أن يعير إمرأته أو يؤجرها لشخص آخر أو يقدمها لضيوفه، ونظام تقديم القرينة للضيف تقليد متبع من طرف بعض الشعوب السامية (3).

أما بالنسبة للدول الإسلامية، فإن إتخاذ المرأة لأكثر من رجل واحد يعتبر من الصور القليلة الإنتشار والنادرة.

وهناك بعض المجتمعات تنظر إلى التعدد على أنه واجب، والبعض الآخر تأخذ به وتعده جائزا، وتعتبره دلالة على القوة والثراء وإرتفاع المركز الإجتماعي.

---

(1) السمالوطي نبيل محمد توفيق، الدين والبناء العائليّ، مرجع سابق، ص 160.

(2) سركبيس أحمد عادل، مرجع سابق، ص 50.

(3) السمالوطي نبيل محمد توفيق، مرجع سابق، ص 168.

تحدد قيود البوليجينية وأوجه تطبيقها، حسب الظروف الإجتماعية التي تمر بها المجتمعات، ففريق يبيحها على الإطلاق والفريق الآخر لا يبيحها إلا في حالات معينة تدعو إليها الضرورة كأن تكون المرأة عاقرا أو مريضة، وفي بعض المجتمعات تكون قاصرة على الملوك والأمراء ورؤساء القبائل كما سبق الذكر (1).

إن نظام التعدد (تعدد القرينات) كان منتشرا في أوروبا عند بعض القبائل الجرمانية، كما ظهر عند قدماء العبريين حيث كانت القرينة الأصلية تتنازل أحيانا عن حقها في فراش قرينها لجارية من جواريها بشرط أن ينسب أبناءه من جواريه إلى المرأة الأصلية، أما الأمهات الجواري فكان ينظر إليهن على أنهن مجرد أداة للإنجاب لا أكثر، وعادة ما كان هذا النظام يطبق في حالة عقم المرأة الأصلية أو عدم إنجابها للذكور، ويعرف هذا النظام«نظام التسري».

وقد أباح الإسلام الحنيف تعدد القرينات كرخصة يمكن للفرد أن يمارسها إذا وجد الحاجة إليها، لكن لا يزيد التعدد عن أربع، بعد أن كان التعدد مطلقا وليس له حدود تقيده في عهد الجاهلية، حيث نزلت الآية الكريمة في سورة النساء بإباحة الزواج المتعدد والنكاح مثنى وثلاث ورباع بشرط العدل بين النساء (2).

ولهذا النظام عدة وظائف هامة في العديد من الحالات مثل حالة إختلال النسبة بين الإناث والذكور في بعض المجتمعات التي تتعرض للحروب المستمرة، حيث يحمل الأبناء أسماء أمهاتهم، وغالبا ما كانت الأم تتولى رئاسة البيت والدولة.

ويمكن القول بأن الكثير من الباحثين في مجال علوم الإجتماع والإنسان والتاريخ توصلوا إلى فكرة سيادة النساء أسريا وسياسيا وإقتصاديا قبل وصول الرجل إلى السيادة في هذه المجالات.

أما عن دراسة الإثنولوجي البريطاني ماكلينان Mac Lennan بعنوان «الزواج البدائي Primitive Mariage» فإنه يذهب في تحليلاته إلى أنه نتيجة لقلة عدد النساء في الأزمان الماضية بسبب الحروب المستمرة وإستمرار عملية وآد البنات، لذا لم يكن من الممكن لكل رجل أن يجد له قرينة لإختلال نسبة الرجال على النساء، مما يؤدي إلى ظهور

---

(1) السعاتي سامية، مرجع سابق، ص 54.

(2) السمالوطي نبيل توفيق، مرجع سابق، ص ص 42 - 43.

مرحلة إشتراك عدد من الرجال في الزواج من إمرأة واحدة« نظام تعدد القرينات » (1).

ويمكن القول بأن هذه الآراء والنظريات فاسدة، حيث آدعت بمرور البشرية بمرحلة من الشيوعية الجنسية وذلك إعتمادا على الظن والتخمين دون الإعتماد على حقائق أو وقائع ثابتة، لا يوجد ما يسندها واقعيا وتاريخيا ودينيا، لأن كل المجتمعات - قديما وحديثا - تعتبر الزواج النظام الوحيد للإرتباط المشروع بين الرجل والمرأة وهو الوضع السوي، وإذا كانت المجتمعات تبيح الإتصال خارج الزواج فهو إستثناء في الأصل، ومادام هناك نظام للزواج فلا يمكن إذن إستنتاج وجود شيوعية جنسية، لأن هذا المصطلح الأخير يفترض عدم وجود لنظام الزواج أصلا.

ويذهب بعض العلماء إلى عكس النظريات السابقة التي تدعى أن نظام الزواج الأحادي هو أرقى أنواع أنظمة الزواج، وأنه لم يظهر إلا بعد مرور البشرية بمرحلة نظام الزواج التعددي والشيوعية الجنسية.

وقد ذهب« السيرهنري مين Sir Henry Main » في كتابه« القانون القديم » إلى أن نظام القرابة الأبوي أسبق في الوجود من مختلف النظم القرابية الآخرى، لأن الفطرة الإنسانية تجعل الرجل لا يسمح لأحد أن يشاركه في قرينته (2).

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 103 - 107.

(2) نفس المرجع السابق، ص 111.

تعقيب

تقودنا النقاط السابق إلى ضرورة توضيح العلاقة بين نظام الزواج الأحادي ونظام الزواج التعددي، وإلقاء نظرة على الإنتشار النسبي لكل شكل منهما في المجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة على السواء. ويمكننا أن نأخذ فكرة مبسطة عن الأشكال المختلفة لأنظمة الزواج بنوعيه الأحادي والتعددي.

إن نظام تعدد القرائن في وقت واحد أي أن تقترن المرأة بأكثر من رجل في نفس الوقت هو أندر أشكال نظام الزواج على الإطلاق، مع العلم أن هذا الشكل نادر الوجود حتى عند الحيوانات.

لقد عرفت بعض المجتمعات الإنسانية هذا النوع من الزواج في الماضي، مثل : شعب الشوكس Chukcnee في سيبيريا، وشعب النايار Nayar وبعض الشعوب الأخرى القديمة التي كانت تعيش في شبه القارة الهندية.

و نظام تعدد القرائن المتتابع هو شكل واسع الإنتشار في الماضي والحاضر على السواء، ومعناه أن تتزوج المرأة بعد وفاة قرينها من أخيه أو من إبن عمه (وهو ما يسمى بنظام الزواج الليفراتي Levirat) فالمرأة هناك تجتمع في حياة زوجية بين أكثر من رجل، لكنها تقترن بعدة رجال الواحد بعد الأخر.

– أما نظام تعدد القرينات، فهو أكثر الأشكال إنتشارا، فهناك المتزامن، أي الإقتران بأكثر من إمرأة في نفس الوقت، والثاني المتتابع أي أن يلجأ الرجل إلى الإقتران بإمرأة أخرى بعد إنتهاء علاقته الزوجية بقرينته السابقة بسبب الوفاة أو الطلاق (1)، (كما هو مبين في الشكل 01).

إلا أنه يمكن القول بأن نظام الزواج الأحادي النسبي هو القاعدة العامة للزواج في المجتمعات الصناعية المعاصرة، حيث تدل الشواهد على أن نظام تعدد القرينات في طريقه إلى الإختفاء كلية، حيث يحدث الإختفاء بشكل تلقائي كرد فعل لبعض التغيرات الإجتماعية في مجالات الحياة الأخرى.

فتغير أسلوب الحياة الإقتصادية، كالبعد عن الزراعة التقليدية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، وإنتشار التعليم، وتغير وضع المرأة ... إلخ، كل هذه الظروف والتغيرات تؤدي

(1)– شكري علياء، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 201.

بشكل تلقائي إلى العزوف عن الجمع بين أكثر من إمرأة واحدة في نفس الوقت، والشيئ المساعد على ذلك في وقتنا الراهن هو الأعباء الباهضة التي أصبح الزواج يلقيها على العريس كالمهر والهدايا والعثور على المسكن المناسب ... إلخ.

وإذا رجعنا إلى دراسات بعض الباحثين حول تطور أنظمة الزواج، نجد أن هذه الدراسات إتجهت إتجاها تطوريا خلال القرن الماضي تماشيا مع التيار الفكري العام الذي ساد في دراسة النظم الإجتماعية خلال تلك الفترة، فمن خلال تتبع المراحل المختلفة التي مرت بها الأشكال المختلفة لنظام الزواج، نجد أراء « لويس مورجان L. Morgan » مثلا التي تشير إلى تطور الزواج والحياة العائلية من البساطة إلى التعقيد حسب نسق عقلي تصوري ظن أن البشرية سارت عليه، وتصور أن المجتمع البشري في الأول كان عبارة عن جماعة إجتماعية بسيطة تعيش في حالة بدائية لا تحكمها ضوابط أو قوانين أو قواعد خلقية، مما ساعد على ظهور « العائلة الدموية » التي تقوم على الزواج بين الإخوة والأخوات داخل الجماعة الواحدة (1).

إلا أن الواقع والأدلة التاريخية والدينية تثبت عكس ما أكده على إنتشار مرحلة الشيوعية الجنسية، وإعتبار أن نظام الزواج الأحادي أرقى أشكال الزواج الذي يسود أوروبا، إلا أن هذا الإفتراض متحيز لنظم الغرب وجهل لفلسفة الأسرة الإسلامية ونظامها الأسري.

ومن بين النظريات الهامة التي أثرت في الدراسات الإجتماعية في الغرب، نظرية الباحث السويسري « باخوفن » الذي أكد على أن نسق القرابة عن طريق النساء أسبق ظهورا من نسق القرابة الأبوي، وأن الشكل الطبيعي الأول للعائلة هو العائلة الأموية.

وحسب « باخوفن » فإن مرور البشرية بفترة الإباحة الجنسية، لم تكن نتيجة إغراق الناس في الشهوات، لكنها في رأيه نتيجة فكرة غريبة أو زائفة وهي أن المرأة لم تخلق كي تدفن بين يدي رجل واحد. بيد أن الكثير من أساطير المجتمعات القديمة تشير إلى المكانة المرتفعة للمرأة والدلالة على ذلك نظام الإنتساب إلى الأم، كما أنها -أي المرأة - تؤدي وظائف هامة في المجتمعات الزراعية أين تساعد النساء الرجال.

---

(1)- السمالوطي محمد نبيل توفيق، مرجع سابق، ص 101.

يضاف إلى هذا أن نظام تعدد القرينات يبيح للرجل إشباع رغباته بأسلوب مشروع يرضي عنه الله سبحانه وتعالى في حدود وضوابط وشروط معينة تحقق العدل والأمن، بهذا يجنب المجتمع الإسلامي الكثير من النظم الإنحرافية التي تطبق في الدول التي تمنع نظام الزواج المتعدد، بأخذ الخليلات والعشيقات لإشباع حاجاته الغريزية والإجتماعية ... إلخ.

ومما سبق يمكن أن نحصر أسباب البوليجينية فيما يلي :

1. زيادة عدد الإناث على الذكور بشكل ملحوظ.
2. رغبة بعض الرجال في الزواج من إمرأة جميلة ضغيرة السن.
3. الرغبة في الذرية إذا كانت الأولى عاقرا.
4. الرغبة في إنسال الذكور إذا كانت الأولى لا تنسل إلا الإناث.
5. المباهاة بكثرة عدد القرينات كعلامة إمتياز للأغنياء، كما هو الحال عند بعض القبائل الإفريقية.
6. يعد إتصال الرجل بقرينته في فترة الحمل والرضاعة غير صحي في بعض المجتمعات.

إلى جانب الأشكال المختلفة السابقة، نجد في الصين مثلا ما يسمى بنظام التسري الشرعي، حيث يوجد إلى جانب القرينة الأصلية الشرعية ما يطلق عليهن زوجات بالتسري الشرعي، لأنه يحرم القانون إتخاذ إمرأة أخرى أثناء حياة القرينة الأولى، التي لها سلطان على المحضيات.

فالقرينة الأولى الرئيسية تخاطب قرينها بعبارة « يازوجي » أما المحضيات تخاطبه بعبارة « ياسيدي » (1).

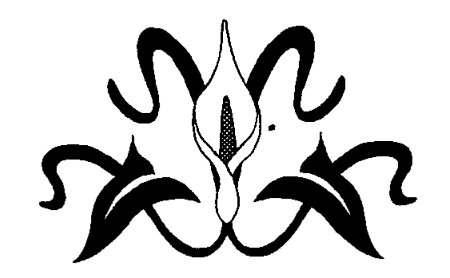
---

(1)- سركبيس أحمد عادل، الزواج وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص 56.

الفصل الثاني

نظام الزواج في :

- المجتمعات القديمة
- المجتمعات الجاهلية
- المجتمعات الإسلامية



تمهيد

نظام الزواج هو وسيلة إستمرار الحياة ودوامها في الذرية، يستمد فكرة الإستخلاف من العقيدة، فعند الجماعات البدائية يحتقر العازب ويمنع من المشاركة في الإحتفالات الدينية، وإذا مات فإنه يلقى عذابا شديدا في الآخرة، ولا يدخل (بيت الأموات) ويقطع إربا إربا.

وعند الشعوب ذات الحضارات القديمة، كانت الديانة تتصل بتكوين الأسرة وتقوم على الإيمان بخلود القرائن الأسلاف المؤلهة بعد الموت. كما تتصل فكرة نظام الزواج في الديانات السماوية بالعقيدة، ففي شريعة اليهود يعتبر أداة لفريضة أمر الله بها لإستمرار عبادته، فمن تأخر عن أداء هذه الفريضة وعاش عازبا، كان سببا في غضب الله على بني إسرائيل.

وفي الشريعة الإسلامية يفرض نظام الزواج على كل قادر عليه لكي تستمر عبادة الله في الأرض وفي ذلك يقول تعالى :« وما خلقت الجنّ والإنس إلا ليعبدون » *.

إلى جانب ظاهرة الزواج وجدت ظاهرة التبتّل والعزوبة، وهي كالزواج تتصل بالعقيدة أيضا، وتقوم هذه الظاهرة على الإعتقاد بأن المعاشرة الجنسية عمل دنس، وإن الطهارة تكون في الإبتعاد عن النساء، كذلك كانت العزوبة مفروضة على رؤوساء الديانة –وهم السحرة – في الجماعات البدائية (1).

وعند بعض الجماعات كانت العزوبة مفروضة على كبار الكهان وعلى النساء اللائي ينذرن أنفسهن للآلهة، فقد كان الإعتقاد سائرا عند المسحيين الأوائل في أنه من الممكن أن تقيم المرأة علاقة مع إله.

وعموما فإن العزوبة كانت مبنية على الإعتقاد بدنس الجماعة، ومن هنا فرض الإغتسال منه قبل دخول المعابد، أما الشريعة الإسلامية فقد نهت عن العزوبة وحصنّت على الزواج والإستكثار في النسل، وفي ذلك يقول الرسول (ص) :« تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة ».

(*)- سورة الذّريات : 56.

(1)- ا لترمانيني عبد السلام : الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام (دراسة مقارنة)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الأداب، الكويت، 1984، ص ص 63-66.

المبحث الأول : نظام الزواج في المجتمعات القديمة

كانت المرأة تحتل في المجتمع القديم مكانة هينة، وقد كتبت إحدى سيدات الطبقة العليا بالصين رسالة قديمة تصف فيها مركز المرأة، فكان مما جاء فيها :« نشغل نحن النساء آخر مكان في الجنس البشري، ويجب أن يكون من نصيبنا أحقر الأعمال » (1)، حسب هذه الرسالة نستنتج أنه ليس في العالم كله شيئ أقل قيمة من الإناث في الصين.

كما نجد في أساطير « مانو » في الهند أن النساء قد فرض عليهن حب الفراش، والمقاعد والزينة والشهوات الدنسة وسوء السلوك. وهذه القاعدة تعتبر ثابتة في تشريع مانو، حيث يؤكد على أن القرينة الوفية ينبغي أن تخدم سيدها –قرينها– كما لو كان إلها، وكانت المرأة بناء على ذلك تخاطبه في خشونة قائلة : يامولاي .. وأحيانا يا إلهي .. وتمشي خلفه بمسافة، وقلما يوجه إليها هو كلمة واحدة وكانت لا تأكل معه، بل تأكل مما يتبقى من أكله هو (2).

أما فيما يخص المجتمعات العربية القديمة، فإن إحتكاكها بحضارات مختلفة (الفرعونية، الإغريقية، الرومانية، المسيحية والإسلامية)، ترتبت عليه أثار متنافرة ومختلفة في عادات وتقاليد الأسرة والزواج التي ما تزال إلى أيامنا هذه.

وسنعرض في هذا الفصل تطور نظام الزواج كظاهرة إجتماعية وموقف الأسرة في المجتمع الفرعوني ثم الإغريقي والروماني والمجتمع العبري (اليهودي القديم) والمجتمع العربي قبل الإسلام ثم المجتمع المسيحي والمجتمع الإسلامي.

أ)- نظام الزواج في المجتمع الفرعوني القديم :

كان تطور نظم الزواج في مصر الفرعونية تطورا مدهشا، حيث إبتدأت المدينة في مصر في شكل عدد من دول المدن المستقلة، أي أن المجتمع المصري إجتاز بسرعة مرحلة مجتمع القبيلة لذلك كان النظام الأمي لا يزال سائدا في الأسرة المصرية، فالقرينة آنذاك هي السيدة في المنزل، ومن مظاهر هذا النظام أن الإرث ينتقل من الأم للأولاد وليس للقرين، ويعتبر تدخله في شؤون قرينته الخاصة تدخلا غير شرعي في عهد الدولة القديمة، كما كان عبء الإنفاق على الوالدين عند الشيخوخة يقع على عاتق البنات لا الأولاد.

---

(1)- حطب زهير، تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والإجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان 1980، ص 43.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 45.

أما في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة، فقد كان للفرد المصري الحق في الزواج من إمرأة واحدة فقط، وأطلق لفظ أسرة على الأب والأم والأولاد ... حيث كانوا يشتركون في كل شيئ.

لكن في عهد الأسرة الخامسة عندما سيطر الإقطاع على الحكم فرض نظام الأسرة الأبوي على الأسرة المصرية بعد تطور الملكية الفردية حتى ينتقل الإرث من الرجل إلى أولاده، كما أعطى الحق للرجل بالزواج أكثر من واحدة، مع إحتفاظ واحدة منهن بالتمتع بمركز القرين الإجتماعي، وكانت هذه الظاهرة شائعة بين الإقطاعيين وحدهم، على غير أفراد الشعب.

ونتيجة لذلك ظهر مع النظام الإقطاعي نظام تعدد القرينات ثم نظام التسري، كما شهد المجتمع أثار هذين النظامين بوجود - ولأول مرة - ظاهرة الأبناء غير الشرعيين وعدم مساواة المرأة للرجل في الحقوق (1).

فقد ساد هذا النظام إلى غاية حكم الأسرة العاشرة 216 ق.م عند قيام ثورة إجتماعية إشتراكية ضد النظام الإقطاعي، وبذلك وجد في الدولتين الوسطى والحديثة نظام رب الأسرة المسمى«بالرودو » يكون فيها هو المسؤول الأول عن عائلته وعن أعمالهم أمام الدولة... لكن الحال لم يستمر على ذلك الشكل، ففي عام 1094 ق.م بعد موت رمسيس الحادي عشر بدأ عهد الإقطاعي الثاني وذلك بإستلاء الكاهن الأعظم« حرحور »على السلطة حيث اشترط لإتمام الزواج أن تتخذ إجراءاته بواسطة كاهن آمون... وبذلك أعيد نظام التسري ونظام تعدد القرينات حيث أسترد الرجل سلطته المطلقة في حق الطلاق...

وبعد إنقراض العهد الإقطاعي الثاني عام 663 م عرفت مصر عهد المالك بوكخوريس من الأسرة الرابعة والعشرين، حيث تحرر الأبناء من سلطة رب الأسرة، واستردت المرأة حقوقها الكافلة، وبذلك تحرر نظام الزواج من سلطة الكهنة، فلم يعد دينيا ذا قداسية دينية بل أخذ شكلا مدنيا حيث يكتفي عقد إتفاق بين القرينين شفويا أو مكتوبا يقوم بكتابته كاتب قانوني(2).

(1) سركبيس أحمد عادل، الزواج وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص ص 73 - 74.

(2) نفس المرجع السابق، ص 75.

ب- نظام الزواج في المجتمع الإغريقي :

لقد تطور نظام الأسرة في اليونان القديمة - الإغريق - من النظام الأمي إلى النظام الأبوي بسرعة فائقة نظرا للظروف الطبيعية والإقتصادية التي دفعت إلى توطيد سلطة الأب. أما المرأة فإنها كانت معزولة عن المجتمع حتى في العصر الذهبي الذي شاهده هذا الأخير، تعيش في أعماق البيوت على أنها سقط متاع، حتى أننا نجد أن المفكرين والمؤرخين الكبار كانوا ينادون (بحبس« إسم » المرأة في البيت كما يحبس جسمها) (1).

وكانت وظيفتها إنجاب الأطفال والخدمة في البيوت.

أما الأب في المجتمع اليوناني القديم يستمد سلطانه من كونه الوصي الأمين على أملاك الأسرة، والكاهن الذي يقوم بمباشرة العبادة المنزلية لأسلاف الأسرة، وإنجاب الأولاد لضمان بقاء الأسرة. وقيام الأبناء بمتابعة العبادة المنزلية من الأغراض الأساسية لنظام الزواج عند الإغريق لذلك نظروا إلى العزوبة على أنها جريمة كبرى لأنها ضد ألهة الأسرة، فالأبناء هم الذين يتولون إبرام الزواج دون الأخذ بعين الإعتبار رغبات الأبناء والبنات.

ومع تطور الوضع الإجتماعي للمرأة نشأ نظام البائنة« الدوطة » الذي بموجبه يعطي الأب لابنته مبلغا من المال مقابل حقها في الإرث الذي تفقده بمجرد زواجها.

لقد بدأ عقد الزواج مدنيا، ثم تطور إلى نظام الزواج الديني بسبب نظام عبادة الأسلاف بإنتقال عبادة المرأة من عبادة أسلاف والدها إلى عبادة أسلاف قرينها مما يقتضي بعض الإجراءات والشعائر الدينية التي تكشف لها تقاليد أسرة القرين، حيث يقوم والد المرأة بتقديم القرينين للآلهة قبل أن يعلن للحاضرين قبوله تزويج إبنته من الشاب المتقدم إليه وهذا ما كان يحدد من حرية زواج الفتيات برغبتهن المطلقة وتأكيد سلطة الأب.

وفي منزل القرين كانت تقام الطقوس الأخيرة الخاصة بحفلة العرس فيتقدم العروسان - وهما في العرش الأبيض - نحو موقد القرين لتتلى الأدعية، ونلاحظ محاكاة المجتمعات الحالية للعروس في إرتداء ثوب الزفاف الأبيض.

لقد تطور المجتمع اليوناني القديم مع حلول النظام الأبوي محل النظام الأمي نحو وحدانية القرين والقرينة بيد انه انتشر بينهم نظام التسري كما استقر للرجل سلطانه على المرأة، ولم يكن نظام تعدد الزوجات غريبا في المجتمع الإغريقي، فإتصال المرأة اليونانية بعبيدها الرجل أمرا معروفا تماما في اليونان القديمة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 76.

وعادة، فمع النظام الأبوي للأسرة يصاب المجتمع الإنساني بإحدى ظاهرتين خطيرتين -أو بهما معا- ظهور تعدد القرينات والتسري (1). ومن بين الأسباب التي أدت إلى إنتشار ظاهرة التسري في المجتمع الإغريقي ذلك الفارق الكبير بين كل عقل رجل وإمرأة، فالمرأة اليونانية كانت تلازم البيت ولا تغادره إلا بإذن من القرين شريطة مصاحبة العبيد لها، في حين كان الرجل يمارس كل النشاطات المختلفة الخارجية، فقد كانت حياة كل منهما تسير في إتجاه منفصل لذا لا يحدث أي تجاوب عقلي بينهما.

جـ- نظام الزواج في المجتمع الروماني :

ظلت روما القديمة يسودها نظام القبيلة، وكان رب الأسرة هو رئيسها الديني وحاكمها السياسي ومديرها الإقتصادي فإليه ترجع الحقوق كلها، هو الذي يملك وهو الذي يبيع ويشتري... أما المرأة فلم تكن لها أهلية أو شخصية قانونية، بحيث كان القانون يحول « الدوطة - المهر » إلى نظام الزواج بمجرد إنتقال المرأة من بيت أهلها إلى بيت القرين أين تصبح ملكا خالصا له، ولم يكن لها الحق في الظهور أمام المحاكم ولو كشاهدة.

ولقد عرف الرومان نوعا من نظام الزواج اسمه« نظام الزواج بالسيادة » وبه تدخل المرأة في سيادة الرجل حيث تنقطع صلتها بأسرتها الأولى وكان له الحق أن يحكم عليها بالإعدام، وإذا ما توفى دخلت في وصاية أبنائها الذكور ، أو أخ القرين أو أعمامه (2).

ويشترط عقد الزواج بالسيادة في معبد الإله « جوبتر » إله الآلهة حيث يرتد العروسان بعض العبارات الدينية المعينة أمام عشرة شهود رومانيين ، كما ظهر في روما شكل جديد لعقد الزواج بالسيادة دون حضور الكهنة ودون الإلتزام بعقده في المعبد أو القيام بأية مراسم أو شعائر دينية، وهذا النظام الجديد يغلب عليه الشكل المدني ويسمى « نظام الزواج بطريقة الشراء » لأنه يتم بنفس الطريقة التي تنتقل بها الملكية على الأشياء.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 181.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 85.

وكان النظام يستلزم حضور العروسان وخمسة شهود رومانيين بالغين من الذكور ، كما يستلزم وجود بعض أشياء معينة كميزان من البرنز وسبيكة منه أيضا ترمز لثمن الشراء، ثم يقول الرجل بعض عبارات معينة دون المرأة :« أقرر أن هذه المرأة مملوكة لي طبقا للقانون الروماني وقد إكتسبتها عن طريق هذه السبيكة البرونزية وهذا الميزان »، ثم يؤدي حركات مرسومة بأن يضرب الميزان بقطعة البرونز ثم يسلمها إلى والد القرينة (1).

بيد أنه سرعان ما إختفى نظام الزواج بالسيادة سواء بالشكل الديني أو المدني، وذلك بتقدم مركز المرأة الإجتماعي بتحمل كافة المسؤوليات الإجتماعية عندما إغترب الرجال عن روما أثناء عهد الإستعمار الروماني، وبهذا الإنطلاق إنتشر نظام الزواج بدون سيادة، ومن آثار الحرب كذلك إنتشار نظام التسري مع زيادة عدد الأسرى من النساء بإتساع رقعة الإمبراطورية الرومانية، يستطيع الرجل إشباع رغباته الجنسية دون التقيد بالزواج، كما ظهرت في أوساط المجتمع الروماني ظاهرة العزوبة، والزواج بالمعاشرة ومنه بروز نظام الزواج بالإتفاق المباشر بين الرجل والمرأة وذلك بإعلان الرجل للخطوبة وعقد المهر وأخيرا إنتقال القرينة إلى منزل القرين (2).

أما موقف الأسرة من نظام الزواج في المجتمع الروماني القديم، فقد كان مسألة مصلحة أو ملاءمة ينظمها الوالدان دون مراعاة لعاطفة الحب أو الود بين الطرفين، لذلك نجد بين الطبقة الوسطى صورتين لنظام الزواج :

الأولى : أن يقدم الوالدان لإبنهما المرأة المناسبة، ونتيجة لذلك يظهر أقصى التناقض في العلاقات الزوجية حيث تظهر العلاقات غير الشرعية من جانب الرجل والزنا من جانب المرأة.

الثانية : أن يسمح للإبن بأن يختار قرينته بحرية مقيد بشرط أن تكون من طبقته، ونتيجة لذلك يمكن تأسيس الزواج على درجة معينة من الحب الذي نفترض وجوده تبعا لوجود عنصر الإختيار.

نلاحظ من كلتا الصورتين أن نظام الزواج يتحدد بالوضع الطبقي للقرينين، إلا أنه يظل – أي الزواج – مصلحة بين أسرتين وليس فردين، لكنه يمكن لعاطفة الحب مثلا أن تصبح القاعدة بين الطبقات الشعبية خاصة، نظرا لإنعدام الأسس التقليدية لنظام الزواج

---

(1)– سركبيس أحمد عادل، مرجع سابق، ص 85.

(2)– نفس المرجع السابق، ص 89.

ولإنعدام الملكية ووسائل السيطرة كذلك عند خروج المرأة من المنزل إلى ميدان العمل، حيث أصبح أساس نظام الزواج هو العلاقات الشخصية، رغم بقاء بعض مظاهر الضغط والسيطرة في معاملة المرأة مثل أن يرثها الرجل، وإنطبعت في أعماقه منذ نشأة نظام الزواج عدم مساواة بين كل من الرجل والمرأة.

د- نظام الزواج في المجتمع العبري (اليهودي القديم) :

لا شك أن دراسة المجتمع العبري القديم تعتبر هامة لما تركته من آثار في كل من الديانتين المسيحية والإسلامية.

والمجتمع العبري القديم -كالمجتمع العربي قبل الإسلام - مجتمع رعي وزراعة بدائية ... الشيئ الذي ساعد على نمو نظام الأسرة الأبوية حيث تطور سلطان رب الأسرة إلى الحد الذي كان يجوز له فيه قتل أولاده.

فقد كانت المرأة اليهودية في مركز إجتماعي ذليل، فهي إما أن تكون تحت سلطان أبيها أو أخيها الأكبر أو قرينها، فمع أن اليهودية دين سماوي فإن مواريث البداوة دعت البعض إلى أن يعتبر أن البنت دون مرتبة أخيها، فهي لا ترث مع أخيها الذكر ... وكان لأبيها الحق أن يبيعها وهي طفلة (1).

أما نظام الزواج كان يتم بمجرد دفع الرجل مهر المرأة (أخذ اليهود نظام الدوطة من الرومان وسار جنبا إلى جنب مع نظام المهر). فيما يخص الطلاق فقد كان من حق الرجل وحده.

ومن بين تقاليد نظام الزواج المنتشر في مجتمع بابل سنة 2000 قبل الميلاد، أن يقدم الرجل هدية إلى والد المرأة، وعلى الوالد أن يقدم صداقا لإبنته حتى يتم الزواج، ولم يكن يحق للقرين أن يتخذ قرينة ثانية، إلا إذا تبين أن الأولى مريضة على الدوام. أما الطلاق فقد كان سهلا على الرجل وصعبا على المرأة (2).

---

(1)- الخولي البهي، الإسلام والمرأة المعاصرة، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ص 14.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 16.

هـ – نظام الزواج في المجتمع المسيحي :

دعى رجال الكنيسة إلى الزيادة من إحباط شأن المرأة، على الرغم من أنهم دعاة شريعة الحب والرحمة، فكانوا يقولون للنساء قولا له وزن الشرع المقدس :« إنه أولى لهن أن يخجلن من أنهن نساء، وأن يعيشن في ندم متصل جزاءا ما جلبن على الأرض من لعنات ». ونلاحظ هنا إتفاقا مع ما قاله « مانو » في النساء باب للجحيم.

وقد ذهب البعض إلى أبعد من هذا، فزعموا أن أجسامهن من عمل الشيطان، وكان يقال إن الشيطان مولع بالظهور في شكل أنثى بهي.

ومع إنتشار المسيحية وإعتناق كهنة المعابد الوثنية للديانة الجديدة، عاد نظام الزواج إلى إحدى مراحله المتأخرة في التطور وهي مرحلة الزواج الديني الذي يعقده الكاهن الأعظم في المعبد، فأخذ شكلا خاصا تستغرقه الطقوس والمراسيم الدينية.

ولعلنا نرى تأثير المجتمع المسيحي بتقاليد نظام الزواج في المجتمعين الإغريقي والروماني، وذلك بالتقاليد الخاصة بتلاوة الصلوات والتراتيل الدينية في عقد الزواج وأن تنتقل من عبادة أسلاف أبيها إلى عبادة أسلاف قرينها.

ويتضح ذلك في الأنشوذة التي ترتل في صلاة الإكليل على المسحيين :

« إسمعي يا عروس وأضحي بدمعك

وإنسي شعبك وبيت أبيك

لأن العريس راق له طهرك

فهو زوجك وله تخضعين » (1).

كما تظهر لنا تقاليد روما، حيث كان عقد الزواج عبارة عن عقد تمليك –أو إملاك – وتوجب الشريعة المسيحية على المرأة طاعة قرينها ...

إلا أنه سرعان ما أخذت تفقد الكنيسة سيطرتها على ضمائر الناس وذلك عند إنتشارها في القرن الثالث عشر في العالم، حيث أصبحت الديانة المسيحية مجرد صلاة ودعوات، إظافة إلى ذلك إستمرار النظم السياسية للدولة وإنتشار الأفكار الديمقراطية مع تطور المجتمعات

---

(1)– سركبيس أحمد عادل، مرجع سابق، ص 118.

من نظامها الإقطاعي إلى الرأسمالي وظهور الطبقة الوسطى ثم الطبقة العاملة، وإنتشار التعليم والثقافة، فإن الكثير من المجتمعات المسيحية قد تخلت عن الشكل الديني لنظام الزواج وإكتفت بالشكل المدني (1).

و- نظام الزواج في المجتمع العربي قبل الإسلام :

كانت المرأة في ظل هذا المجتمع تستمتع بقدر من الحرية في حركتها وتنقلاتها، فهي تشترك مع الرجل في جميع شؤون الحياة، ولها في كثير من الأحوال حق إختيار القرين بنفسها، أي أنها لم تكن رقيقا ولا متاعا ... بل كانت متساوية مع الرجل وندا له، إذ كان النظام الأمي منتشرا ولا يدع مجالا لطغيان الرجال وفرض سيطرتهم على المرأة، ناهيك على نظام القرابة الذي كان يقوم على أساس الأم لا الأب.

كانت المرأة في خضم هذا المجتمع تأخذ مهرها كاملا وتبقى بعد زواجها فردا في عشيرتها إذ ينتقل الرجل للعيش معها. إلى جانب الحق الذي كانت تملكه في إختيار قرينها، كما كان لها الحق في تطليقه.

إن نظم الزواج في المجتمع العربي قبل الإسلام متعددة بتعدد القبائل المنتشرة في الصحراء العربية، أهمها :

1- زواج المشاركة : وهو صورة من نظام تعدد الأزواج ... حيث تتزوج المرأة بعدد من الرجال يقل عن عشرة.

2- نكاح الإستبضاع : حيث يطلب الرجل من قرينته أن تستبضع من أي رجل، والطفل الذي يولد في ظل هذا النظام يعتبر ولدا للرجل الشرعي (أنظر أنكحة الجاهلية فصل سابق).

3- زواج المتعة والزواج المؤقت : كانت المرأة تبقى في بيت أهلها وتتردد على قرينها بين وقت وآخر ويعيرها عندما يريد ذلك.

4- الزواج بالأسر : لم تكن نظم الزواج بالتراضي بين القرينين هي وحدها نظما للزواج في المجتمع العربي قبل الإسلام، إذ كان بجانبها الزواج بالأسر أو بالشراء أو بالميراث، لأن مكة كانت مركزا لبيع السبايا (2).

---

(1)- سركبيس أحمد عادل، مرجع سابق، ص 122.

(2)- نفس المرجع السابق، ص ص 105-108.

المبحث الثاني : نظام الزواج في المجتمع الجاهلي

إن الحياة الإجتماعية بمفهومها الأساسي هي العلاقة القائمة بين أفرد المجتمع، وما ينجم عن تلك العلاقات من تكوين مبدئي للأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية الأولى في تركيب المجتمع العربي الجاهلي.

هذا الأخير يعتمد في تركيبه الأساسي على المفهوم القبلي حتى ولو عاش حضاريا أي في الحواضر، وتعتبر صلة الدم أو النسب هي العامل الجوهري في الإنتماء لهذا المجتمع.

وتستند العلاقة بين الرجل والمرأة في هذا المجتمع - كما في المجتمعات البشرية الأخرى - إلى عاملين طبيعيين وهما : فروق فيزيولوجية، حيث تجعل المرأة مهيأة لعملية الحمل والولادة والرجل لعملية الإخصاب، وثانيا العلاقة الجنسية الناجمة بدورها عن غريزة طبيعية (1).

نلاحظ في بنية هذا المجتمع سيطرة تقليد فكري، أصبح شبه عقيدة في أذهان جميع الناس آنذاك وحتى في الوقت الحاضر، وهو أن الرجل أقوى في بنيته وفكره ونشاطه، إذ يعتبر السيد في الأسرة، وصاحب السلطة العليا في المجتمع. والمرأة بالمقابل بحاجة ماسة لوجود الرجل بجانبها لضعف بنيتها الجسمية وفعالية شخصيتها في إطار الجماعة، فالرجل إذا هو المسؤول عرفا عن الأسرة.

فالمرأة في ظل هذا المجتمع منذ نشأتها تذكر بالفروق القائمة بينها وبين أخيها، لذلك تنشأ وهي مؤمنة بسلامة الإمتيازات التي يتمتع بها الرجل أو الولد الذكر في نطاق الأسرة والمجتمع.

أولا : المفهوم الجاهلي لنظام الزواج

إن المفهوم السائد في المجتمع الجاهلي عامة والقبيلة خاصة، يعكس إلى حد ما درجة تطور المجتمع وحاجاته، وإختيار القرين مقيد إلى حد بعيد بقواعد الزواج السارية في نطاقها.

إن ما نسميه اليوم « شأنا خاصا » لم يكن كذلك عند القبائل الجاهلية، بل كان شأنا تابعا للعشيرة أو حتى للقبيلة ككل، ومن هذه الشؤون نظام الزواج، حيث كان بيت من طرف مجلس القبيلة وأعيانها ورؤساء عشائرها، لأن نظام الزواج يعتبر الوسيلة الكملية التي تبيح للقبيلة أن تنشئ روابط قرابة مستحدثة تشدها إلى قبائل جديدة، تنظم تحالفاتها وسياستها وتجدد قوتها.

---

(1)- صباغ ليلى، المرأة في التاريخ العربي، في تاريخ العرب قبل الإسلام، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص ص 130-131.

لقد عرف البدو الجاهلين نمطين من أنظمة الزواج : نظام الزواج الداخلي Endogamie ونظام الزواج الخارجي Exogamie.

فنظام الزواج الأول يعبر عن الميل إلى الإحتفاظ بوحدة القبيلة وتماسكها الداخلي، وقاعدة نظام الزواج في هذا النمط مبدؤه إلزامية زواج أبناء الأعمام بعضهم ببعض، وكانت رابطة الدم تحقق الوحدة الداخلية للقبيلة عن طريق العصبة، ومن بين المجتمعات التي أوجدت هذا الشكل في القبائل الجاهلية نجد المجتمع الصحراوي الفقير إذ يؤكد إلزامية الزواج من بنت العم.

ونظام الزواج الثاني -الزواج الخارجي- يعكس تطلعات القبيلة لتجديد قوتها عن طريق الخارج، وأغلب هذه القبائل كانت من المجتمعات القائمة على الزراعة والصيد، حيث كان ضروريا أن تتبادل الفائض من منتجاتها مع القبائل الأخرى، لذا لجأت إلى أسلوب تحريم الزواج من الأقارب كي تجعل أنظار أفرادها متجهة بل ملزمة بالبحث عن قرينة خارج القبيلة، لأن النساء في ذلك الوقت كان الوسيلة التي يتم بواسطتها التبادل الإقتصادي بين القبائل (1).

يمكن تفسير نظام الزواج الخارجي على أنه جاء إستكمالا وإستدراكا لنقاط الضعف التي يتصف بها نظام الزواج الداخلي ، فصحيح أنه يحقق الوحدة والتماسك الداخلي والقوة للقبيلة، لكنه يصادف أحيانا أن تكون القبيلة قليلة العدد وأن تقل الخصوبة فيها لسبب من الأسباب او أن يكون نموها بطيئا، لذا أتجه المجتمع القبلي الجاهلي إلى التساهل في الأمر والزواج بأماء وسبايا القبائل المغلوقة، حيث أستعملت أداة للإنجاب والكثرة.

ومن بين أنظمة الزواج المعروفة في الجاهلية ما ورد في حديث السيدة « خديجة » من أن أنكحة آخرى كانت معروفة في الجاهلية منها : نكاح الإستبضاع والشغار والبدل والمتعة والخدان والصداقة وزواج الوهط وزواج الكثرة، حيث تحمل طابع المشاعية الجنسية، والبعض الآخر طابع تعدد القرائن أو الزواج التبادلي (1).

لقد عرف المجتمع الجاهلي هذه الأنماط خلال المسار الذي قطعه بدءا من الأشكال البدائية الأولى، حتى ظهور الإسلام حيث عرف المجتمع الجاهلي الزواج الأحادي.

ففي كل مرحلة كان المجتمع يفرز نظام زواج يوافقها، كتوافق المشاعية البدائية مع المشاعية الجنسية، والبداوة مع تعدد القرينات مثلا.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص 40-41.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 41.

أ- نظام الزواج في المجتمع الجاهلي البدوي :

لم يكن جميع العرب يسيرون في الحقيقة على أعراف واحدة في قضية الزواج، بل كانت السنن مختلفة بحسب المناطق، وإختلاف الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.

رغم القيود الإجتماعية التي تؤكد على أن نظام الزواج ليس من شأن الفرد، إذ لا يبحث المجتمع في الجاهلية على مصلحة الفرد، وإنما كان يطمح لتحقيق سيادة القبيلة ومطامحها، إلا أن الأدب الجاهلي يمدنا بعناصر صور عن مدى تدخل الفتى والفتاة في زواجهما، فإذن فرصة التعارف بين الفتى والفتاة تقع خاصة عند المجتمع البدوي وذلك عندما تخرج الفتيات للإستسقاء أو التحطيب أو الرعي ...

والفتاة في هذا المجتمع كانت ترغب في شاب متعقل، قوي العزيمة، لا يتوالى عن الأخذ بالثأر، كريم، غني، ذي شباب ونسب وعصبية.

أما الشاب فكان يطلب الفتاة لعفتها ولكرم أهلها ونسبهم ولكونها تلم بأعمال الخدمة المنزلية (1)

كما تذكر الأخبار أن هناك مجالس سمر كانت تنعقد في المساء حيث الغناء، يجمع فيها شبان القبيلة وشاباتها، ورجالها ونسائها، يسرق الفتى والفتاة بعض كلمات حديث، أو يتم التخاطب باللحظ أو الحركات، بحيث لا يشعر بهما أحد ، إلا أن عزلتهما عن بعض لم تكن عامة ومطلقة. والعرف السائد عند عرب الجاهلية أن يتزوج الشاب والشابة في سن مبكرة قد تكون السادسة عشر للفتى والثانية عشر للفتاة.

وقد كان والد الشاب يتكلف بإعالة الأسرة الجديدة، طالما أن الشاب يعمل مع أبيه ولصالح أبيه.

وإذا ما تأخر الخاطب عن الفتاة حتى سن الثامنة عشر أو العشرين فإنه ينظر إليه نظرة إشفاق لأن الركب قد فاتها، ولما كانت عاجزة عمليا عن القيام ببحث عن القرين المنشود، فإنها كانت تلجأ إلى وسائل السحر، والتوسل إلى الألهة (2).

ومن الوسائل المستغربة التي كانت تستخدمها الفتاة إذا ما تأخر خطابها أن تنشر جانبا من شعرها، وتكحل إحدى عينيها، وتحجل على إحدى رجليها، ويكون ذلك ليلا، ثم تقول:« يالكاح، أبغي النكاح، قبل الصباح ».

---

(1)- حطب زهير، تطور بني الأسرة العربية، مرجع سابق، ص 51.

(2)- صباغ ليلى، المرأة في التاريخ العربي، مرجع سابق، ص ص 130-137.

ويتضح مما ذكرنا، أن في هذا المجتمع الذي كانت السلطة فيه للرجل، نجد أن الفتى هو الذي يختار لا العكس، وإن كان هذا لا يمنع من أن يكون لها رأي في إنتقائه.

وقد يبدو الرجل في الظاهر هو العنصر الإيجابي في الإختيار، لكن الواقع يوضح أن أسرته هي العامل في ذلك، فالأم والأب يفكران في أن تزويج إبنهما الشاب منذ بلوغه سن الرجولة، من إختصاصهما، ومن هنا يبحثان له عن القرينة، وإبتداءا من بنات العم، لأن الشائع في هذه الفترة –عصر الجاهلية – حق الزواج من أية فتاة هو لإبن العم أو لا لأنه الكفء نسبا وشرفا، فغالبا ما يستشار إبن العم في أمر زواج إبنة عمه قبل الزواج من الغريب، وكثيرا ما تحدث خصومات، وإسالة دماء بين أسرتين في مثل هذه الحالات (1).

إلا أن العرب شعروا مع مرور الزمن، بأن الزواج بين الأقارب قد أضعف النسل وشوه الكثير من الأطفال لذا شاعت تلك النصائح للزواج من البعداء، إلا أن الفتاة كانت تفضل الزواج من ذوي القرابة لأنها أكثر معرفة بدخائلهم من الغرباء، وهم أحرص عليها وعلى سلامتها وستر عيوبها.

فعلى الرغم من بساطة المجتمع الجاهلي في المعاملة، إلا أنهم –أي الجاهليين – كانوا يمتنعون عن تزويج بنات الأشراف والسادات من رجال دونهن منزلة إجتماعية وإقتصادية، حيث يتزوج الأشراف ضمن طبقاتهم، كثيرا ما يعير الشريف إذا ما تزوج من بنات أصحاب البسطاء، فالمال كان العنصر الحيوي في تزويج الفتاة. وكثيرا ما يلجأ العرب الجاهليون إلى وأد البنات وذلك مخافة تزويج بناتهم من غير الأكفاء.

بالإضافة إلى الكفاءة في الشرف والمال، فإن الدين يعتبر عنصرا هاما في حياة العرب الجاهليين، إن العربي الوثني يتزوج بوثنية، واليهودي يتزوج باليهودية، والنصراني بالنصرانية، والمجوسي بالمجوسية، أما بين الأعراب فكان أقل أثرا.

ورغم وجود التزاوج بين دينين مختلفين، إلا أنه يمكن القول أن التكافؤ في الدين كان مبدأ من مبادئ إختيار القرين أو القرينة، بيد أن هذا لم يمنع من إستثناءات، فقد يتزوج المسيحي من وثنية والعكس.

بالإضافة إلى التقيد بكفاءة الحرية عند الإختيار للزواج، أي على الحر أن يختار قرينه حرة لا أمة، غير أن زواج الأشراف العرب بسباياهم من قبائل أو بطون أخرى كثيرة في العصر الجاهلي ويسمى بـ (زواج الضحينة).

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص، ص 138-139.

ب- نظام الزواج في المجتمع الجاهلي الحضري :

أستتبع الإستقلالية النسبية للأسرة ضمن القبيلة في المجتمع الجاهلي الهندي، بروز ظاهرات جديدة في نظام الزواج، فبعد أن كانت الكفاءة بالنسب شرطا وحيدا للموافقة على الزواج عند الجاهلين البدو، أصبحت الأسرة في البيئة الحضرية تتمسك بالكفاءة في النسب والحسب عند الزواج وخصوصا بعد ظهور طبقة التجار أو الحرفيين لكن بدرجة أقل من الأول.

نلاحظ أن هذا المبدأ أصبح الأداة العملية لإتمام الزواج الذي أصبح فئويا وبتعبير حديث زواجا طبقيا، لأن المتساوون يتزوجون من بعضهم. فقد أتاحت هذه القاعدة للتمايز الطبقي داخل كل قبيلة .

لقد إنحصر نظام الزواج الحضري في المجتمع الجاهلي ضمن دوائر مغلقة لإختيار القرين لا يمكن إختراقها إلا لمن إنتمى إلى إحداها، حيث ظهر التفاوت بين الفئات الإجتماعية، إذ تكونت فئات متجانسة من حيث تركيبها الداخلي، وقد ساهم زواج أبناء رؤوساء العشائر من بعضهم ومصاهرتهم حيث ساعدوا على تعزيز ملامح التمايز الفئوي (1).

عرف عن الحضريين ميلهم إلى تفضيل الرجل ذى المقدرة الإقتصادية والغنى، كما حظيت المرأة الغنية الثرية بمنزلة خاصة عند الزواج، طمعا لا إمتناعا. لقد إستعملت هذه الفئة من النساء ظروفها وفرضت على القرين شروطا أقلها إمتلاك حق طلاقها بيدها وأحيانا حق إنتساب أولادهما إليها (2).

إن المرأة الحضرية كانت تستشار في أمر الزواج، حيث يؤخذ برأيها في مسألة القبول أو الرفض، كما تساهل الحضريون في مجالسة الخطيب لخطيبته قبل الزواج، وسمحوا للفتاة بأن تتجاذب أطراف الحديث.

إن حياة المدينة وظهور طبقة الحرفيين وإستقرار الموارد المعيشية وإرتفاع قدرة الرجال على الإنفاق أدى إلى ظهور ظاهرة تعدد القرينات - هو الشأن في المجتمعات التي جاءت بعد المجتمع العربي الجاهلي -، وظاهرة إرتفاع المهور، حيث يلجأ الحضريون إلى إقتطاع حصتهم من الثروة عن طريق فرض مهور مرتفعة عند تزويج بناتهم، نلاحظ أن الزواج في هذه المرحلة أصبح أداة إجتماعية لتوزيع الثروة والتبادل.

---

(1)- حطب زهير، مرجع سابق، ص ص 55-56.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 58.

ثانيا : الخطبة عند المجتمع الجاهلي

الخطبة هي إعلان رغبة الرجل في الزواج من إمرأة معينة، ويتم الزواج بعد الإستجابة لهذه الرغبة وفقا لمراسيم تختلف بإختلاف العادات والتقاليد، وتعتبر الخطبة عقدا تمهيديا لعقد الزواج، يحدد فيها المهر ويتفق فيها على الشروط التي يتضمنها العقد.

ففي الجماعات الهمجية أو البدائية التي تعيش على الصيد والقنص يقوم الرجل بإعلان رغبته إلى المرأة التي يختارها مباشرة، فإذا إستجابت تزوجا، فهي صاحبة الشأن في القبول أو الرفض.

وتختلف أساليب الرفض والقبول في تلك الجماعات بإختلاف عاداتها وتقاليدها، فعند بعضها يأتي الخطيب ببعض صيده فيلقيه أمام المرأة، فإن أخذته المرأة فإن هذا دلالة على أنها قبلت الرجل قرينا لها. وعند بعضها يأتي الخاطب إلى كوخ المرأة فإن أحسنت إستقباله وقدمت إليه بعض الفاكهة فقد أرتضته قرينا لها، وإذا أكل الرجل مما قدمته أنعقد الزواج بينهما.

وعند جماعات أخرى يخطب الرجل المرأة من أبيها ويقدم إليه بعض الهدايا فيسأل الأب إبنته فإن رفضت لا يجبرها على القبول ويعيد الهدايا إلى الخاطب.

أما بعض الجماعات الأخرى فإنها تخطب المرأة من ذويها، فلا يرفضون وإنما يختارون يوما ترسل فيه المرأة إلى الغابة وتختفي فيها ثم يتبعها الخاطب بعد زمن معين ليفتش عنها، فإن ظهرت له يعنى ذلك أنها رضيت به ، وإن إختفت عنه ولم يعثر عليها فيعني ذلك أنها قد رفضته.

ففي هذه المجتمعات والجماعات التي تعيش على الصيد والقنص يتوقف الزواج على رأي المخطوبة، فمن رضيته لا تمنع عنه، ومن رفضته لا تجبر عليه (1).

تفقد المخطوبة حقها في التعبير عن رضاها بخاطبها أو بمن تحب في الجماعات التي تتقدم في سلم الحضارة على الجماعات الهمجية أو البدائية، وهي الجماعات الراعية والزراعية، ففي هذه الجماعات ظهر رأس المال في الماشية وفي محصول الأرض وثمراتها، وفيه تجلت فكرة الملكية وسيطرة الرجل على وسائل الإنتاج وموارد العيش. وفقدت المرأة بهذا التقدم الإقتصادي مكانتها وأصبحت بعض ما يملك الرجل، يبيعها ويغتني بثمنها.

---

(1)- الترمانيني عبد السلام، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، مرجع سابق، ص 71.

ويرى " **ويسترمارك** " في كتابه «تاريخ الزواج » أن تقدم النمو الإقتصادي أدى إلى نشوء نظام الزواج بالشراء (1)، وبالتالي حرمان المرأة من حق إختيار قرينها. وإتسعت سلطة الأب مع الزمن حتى أصبحت كلمته هي العليا في الأسرة، فهو يختار لأولاده قريناتهم و قرائنهم حيث يصرّف أمورهم بإعتباره هو المالك لرأس المال وليس لأحد أن يخرج أو يخالف أمره ولا لإرادته.

ونلاحظ في المجتمعات القبلية أن سلطة الأب تقترن بسلطة رؤوساء القبيلة وشيوخها وخاصة إذا كان الزواج من غريبة أو من غريب حيث تحتم إستشارتهم، والفتاة لا تزوج إلاّ لمن يساوي أباها في الحسب والنسب، وفي الأسرة الشريفة لا يجوز أن تقلّ مرتبة الزواج في قومه عن مرتبة والد القرينة في السادة والشرف.

إلا أن هناك من نساء العرب من كان أمرهن بيدهنّ، فكان يأتيها الخاطب فتجلس إليه وتظهر أمامه على طبيعتها دون تكلف ولا مصانعة، وهؤولاء النساء كانوا من الأعراب، ممن تعاقب عليهن العديد من الرجال، لذا لم يكن يتحرجن من التحدث والجلوس إليهم.

ويعقب الخطبة إحتفال يقصد منه إعلان الإتفاق على الزواج، ويلتقي الخاطبان في هذا الإحتفال ويعقدان يديهما. وعند بعض الشعوب يتقدم أكبر الحاضرين سنا فيعقد أيديهما، وعند شعوب أخرى يقوم الكاهن بذلك ليضفي قدسية على الزواج، حيث يتبادل الخاطبان خاتمين، يضعه كل منهما في أصبع الأخر.

وقد سارت هذه العادة بعد ذلك إلى اليونان والرومان وأصبحت شائعة في العالم.

وقد يرمز إلى إتحاد الخاطبين بالدم، ففي بعض مناطق بريطانيا تجرح المخطوبة تحت ثديها الأيسر، ويقوم الخاطب بمص قطرة من الدم السائل، وعند شعوب أخرى يمسح الخاطبان جبينهما بدم دجاجة تذبح على عتبة منزل المخطوبة (2).

---

(1)- المرجع السابق، ص 72.

(2)- المرجع السابق، ص 73.

ثالثا : أنواع الأنكحة في الجاهلية

سنحاول عرض نظام الزواج عند العرب في الجاهلية، وما طرأ عليها من تعديل في الإسلام، فالزواج نظام قانوني وإجتماعي، تتمثل فيه بنية الجماعة، وتتجلى فيه طبائعها وخصائصها، وهو يخضع في نشوته لتقاليد وأعراف ترتبط بعقيدة الجماعة وسلوكها الإجتماعي والأخلاقي.

لما ظهر الإسلام حاول بناء مجتمع جدير، يقوم على أساس العقيدة الجديدة الداعية إلى توحيد الله تعالى، فكان لابد أن يخضع النظام لإنشاء أسرة تكون عمادا قويا للمجتمع الإسلامي. ومن ذلك أبطل ماكان شائعا في الجاهلية من أنواع الأنكحة التي تقوم على رابطة مؤقتة بين الرجل والمرأة. ورفع المرأة من المكانة الوضيعة التي كانت عليها في الجاهلية ورفعها إلى المستوى الإنساني، ومنحها الشخصية القانونية وما يترتب لها بموجبها من حقوق.

وفي الجاهلية كان الزواج هو الأصل، ويسمى عندهم زواج البعولة *، إلا أن هناك إلى جانب الزواج أنواعا أخرى من الأنكحة، نشرحها فيمايلي :

1- الإستبضاع ** :

كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يكون له ولد نجيب أو شجاع، طلب من قرينته أن تذهب إلى من أشتهر بذلك لتستبضع منه، فإذا باضعها وعلقت منه، أعتزلها حتى يتبين حملها من ذلك الرجل، فإذا ولدت نسب الولد إلى قرينها (1).

والشبيه بالإستبضاع ما يعرف اليوم بالتلقيح الصناعي Insémination Artificielle الذي تجريه في الغالب النساء.

2- المضامدة :

المضامدة من الضّمد، وهو اللّف والعصب، وكانت في الجاهلية تطلق على معاشرة المرأة لغير قرينها، وكانت تلجأ إليها نساء الجماعات الفقيرة، يضطرها الجوع إلى دفع نسائها في المواسم التي تعتقد فيها الأسواق لمضامدة رجل غنّي، تحبس المرأة نفسها عليه حتى إذا غنيت بالمال والطعام عادت إلى قرينها.

---

* - البعولة مصدر (بعل) أي تزوج ويقال للزوج (بعل) وللزوجة (بعلة)، لسان العرب : (بعل).

** - الإستبضاع : هو طالب المباضعة، أي المجامعة، مشتقة من (البضع) وهو الفرج، لسان العرب (بضع).

(1) - الترمانيني عبد السلام : مرجع سابق، ص 17.

وقد عرفت المضامدة عند اليونان القدامى، ففي أثينا كانت البغايا على درجات، فالدرجة العليا منهن تدعى (هيتانير Hitaire) وكانت تضم نساء على قدر كبير من الجمال، وكان لكل منهن عشيق من كبار الحكام ومشاهير الفلاسفة تضامده، وقد بلغ بعضهن منزلة عالية في مجالس الرجال الإجتماعية في أثينا (1).

وتعرف المضامدة باسم الحب الحر Amour libre، والحب خارج نظام الزواج، وكان شائعا في كل العصور في الطبقات العليا، حيث يقوم على إعتبارات إقتصادية وسياسية.

3- المخادنة :

والمخادنة لغة : المصاحبة، والخذن هو الصديق والصاحب، وفي الجاهلية كانت تطلق على معاشرة رهط في الرجال لأمرأة واحدة.

وقد ذهب (سترابون) إلى أن هذا النوع من النكاح كان يجري عند العرب في الجاهلية بين الإخوة، فيشتركون في المال، وفي المرأة، أي لهم قرينة واحدة، فإذا أراد أحدهم الإتصال بها وضع عصاه على باب الخيمة، لتكون علامة على أن أحدهم في داخلها، وأما في الليل فتكون من نصيب الأخ الأكبر.

وكانت المرأة تلتحق الولد الحاصل من معاشرتهم لها بمن تشاء منهم، فينسب إليه ولا يقدر على الإمتناع من ذلك، في حالة الإخوة ينسب الولد إلى الأخ الأكبر (2).

إن زواج المرأة من عدة رجال، كان مألوفا عند بعض الجماعات البدائية ويعرف بإسم Polyandrie *، كما كان الرجال في بلاد اليونان يقبلون بأن يشترك معهم في قريناتهم غيرهم وخاصة الإخوة.

ويبدو أن المخادنة كانت نكاحا متعدد القرائن، وكانت تجري في القبائل التي تقتل البنات لقلة مواردها، فيقل بذلك عدد الإناث ويكثر عدد الذكور، فتكون المرأة قرينة لعدد منهم.

4- البغاء :

يطلق البغاء على زنا المرأة، فالأول بدافع الكسب، أما إذا كان بغير أجر فهو زنا، وفي كليهما يعاشر الرجل مرأة ليست قرينته.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 17.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 23.

* - Polyandrie مؤلفة من قطعتين، (Poly) ومعناه (متعددة) و(andros) ومعناه (الرجال المتعددون) ويراد بها : ذات الأزواج.

وقد كانت المضامدة والمخادنة في الجاهلية شكلا من أشكال البغاء. وكان تعاطي البغاء في الجاهلية مقصورا على الإماء المجلوبات من بلاد أخرى، وكانت تقام لهن في المدن بيوتات تدعى (المواخير)*، وفي الأسواق الموسمية، وسوق عكاظ.

وكانت ترفع على بيوت البغايا رايات حمر تدل عليها، فكن يدعين بأصحاب الرايات. عرفت الشعوب القديمة نوعا من البغاء الديني أو المقدس، حيث كانت النساء تتعطاه تقربا للآلهة وإرضاءا لها، أما النوع الثاني فكانت تمارسه النساء لمدة طويلة مع كهانة المعبد وزواره، وكان يجري إرضاء لآلهة ذكور (1).

يمكن تفسير ظاهرة البغاء الديني، بأن مضاجعة الغريب تقوم على الإعتقاد بأنه قد يكون « ملكا » ظهر على صورة إنسان، وأن بركته تفيض على المرأة إذا ما ضاجعها.

وعموما، لا نجد في حياة الجاهلين ما يدل على وجود البغاء الديني كما عند الشعوب القديمة، وإنما كانوا يمارسون أنواعا أخرى من الأنكحة، وقد ورد ذكر بعضها في القرآن الكريم والبعض الأخر في حديث الرسول (ص).

5- الضّيزن أو وراثة النكاح :

كان الرجل إذا مات وترك قرينته وكان له أولاد من غيرها، ورث نكاحها أكبر أولاده في جملة ما يرث من مال أبيه، وذلك من غير مهر ولا عقد، وإذا لم يكن للميت ولد يرث نكاحها، إنتقل الحق إلى أقرب أقرباء الميت، ويطلق على هذا الوارث إسم (الضّيزن).

وقد كان هذا الشأن من النكاح شائعا في بلاد الفرس، فانتقل إلى العرب، ونجد هذه الظاهرة شائعة عند شعوب كثيرة، تعرف عند علماء الإجتماع بظاهرة الخلافة Levirat ، وهي تقوم على إعتبار القرينة من جملة المال المورروث (2).

ومما تقدم نرى أن الخلافة على القرينة تقوم عند تلك الشعوب على فكرة الملكية، وتقوم عند شعوب أخرى على فكرة العبادة، كالهنود، واليهود، واليونان، والرومان وغيرهم، ذلك أن الزواج عند هؤلاء فرض لإنجاب الأولاد وإستمرار العبادة فيهم.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص 26- 32.

* - المواخير جمع ماخور، وهو بيت الريبة ومجمع أهل الفسق ومجلس الخمارين، قيل أنه من (مي خور) أي شارب الخمر، لسان العرب، وتاج العروس : مخر - وتفسير الطبري 18-57.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 33.

ويقابل ظاهرة الخلافة على قرينة المتوفى، ظاهرة أخرى عند بعض الشعوب، هي الخلافة على الأخت المتوفاة، وتدعى عند علماء الإجتماع Sororat، وهي مشتقة من كلمة Soeur أي الأخت – كما سبق الذكر في فصل أشكال نظام الزواج –.

ويمكن تعليل هذه الخلافة بما عللناه على خلافة قرينة الأب، حيث تعتبر شيئ مملوك لأن الرجل قد دفع ثمنه، فإذا ماتت بعد زواجها بمدة يسيرة، أو ماتت قبل أن تلد، وجب تعويض القرين فتحل محل أختها، فإن لم توجد حلت محلها أقرب قريباتها.

6- نكاح الشّغار :

وهو أن يتزوج الرجل إبنته أو أخته رجل آخر، على أن يزوجه –أي الرجل– إبنته أو أخته، ليس بينهما مهرا (1)، فيقول أحدهما للآخر : زوجني إبنتك أو أختك، على أن أزوجك إبنتي أو أختي، وتكون كل واحدة منهن مهرا للآخر، ويطبق على هذا الزواج الشّغار* لخلوه من المهر.

والمشاغرة شائعة عند كثير من الجماعات البدائية في مناطق كثيرة من العالم كأستراليا وما حولها من جزر كغينيا الجديدة ... كما كان مألوفا عند عرب البادية، وفي أرياف البلاد العربية، ويسمى عندهم المقايضة، تقتضي العادة أن الرجل إذا طلّق قرينته يطلق الآخر كذلك، وأن يعامل كل منهما قرينته بمثل ما يعامل الآخر قرينته (2).

7- نكاح البدل أو تبادل القرينات :

كان الرجل في الجاهلية يقول للرجل أنزل لي عن إمرأتك، أنزل لك عن إمرأتي، أو بادلني بإمرأتك أبادلك بإمرأتي، وسمي عندهم نكاح البدل. وعادة تبادل القرينات معروفة عند القبائل الإفريقية وعند سكان جزر هاواي وفي بعض جبال همالايا وفي التبت ... وغالبا ما تكون هذه المبادلة مؤقتة، وتعتبر في هذه الحالة من مظاهر الود والصداقة.

وفي بعض قبائل إفريقية الوسطى والشرقية يجرى تبادل الزوجات بين الزائرين، وعند بعض الشعوب كذلك يجرى التبادل أيام الأعياد أو في مواسم معينة، في إحتفالات دينية، ويعتقدون أن ذلك يقيهم شر الكوارث والأمراض (3).

---

(1)- Lise Vincent Doucet Bon, Le mariage dans les civilisations anciennes édition Albin Michel, Paris 1975, P 393.

(2)- الترمانيني عبد السلام، مرجع سابق، ص 37.

(3)- نفس المرجع السابق، ص 39.

* – الشّغار من شغر وهو الرفع، ويراد به الزواج الذي رفع المهر وخلا منه، لسان العرب : شغر.

8- نكاح المسبّيات والمخطوفات :

كان العرب إذا غزوا قوما ما نهبوا أموالهم وأسروا رجالهم وسبوا نساءهم، فكانوا يتخذون من الرجال عبيدا ومن النساء سبايا وإماء.

وكانوا يقتسمون النساء بالسهام، فمن وقعت في سهمه إمرأة أخذها وحل له الإستمتاع بها لأنه ملكها بالسبي، وهذه الظاهرة شائعة عند كثير من الجماعات القبلية، في أنحاء مختلفة من العالم.

أما الخطف فيقوم به شخص يعتمد على قوته، فيخطف إمرأة ويتزوجها وخاصة في الجاهلية، وإليه يرجع كثير من علماء الإجتماع الزواج في أصوله التاريخية.

فعند اليونان والرومان كان القرين يحضر إلى بيت القرينة ومعه نفر من أصدقائه، ويمسك هاته وينتزعها بقوة، وكان عليه أن يستغيث وهي تبكي، يتظاهر أهلها بالدفاع عنها.

ومازال تمثيل إختطاف العروس جاريا، وإلى عهد قريب، عند جماعات الجركس الذين يعيشون في أرياف سورية والأردن (1).

9- الزنا :

هو أن يرتبط الرجل بإمرأة لا تحل له بقصد الإستمتاع، ويسمى سفاحا ويعتبر من أقدم الظواهر الإجتماعية التي رافقت البشرية، ويشمل الزنا أنكحة الجاهلية، وتدل الأخبار أن النساء في بعض القبائل كن يزنين إذا غاب قرينهن (2).

10- الزواج المؤقت أو زواج المتعة :

الأصل في هذا الزواج أنه غير محدود بمدة، ولو من الممكن حل عقدته بالطلاق أو الموت لأحد القرينين، غير أنه قد يعقد لمدة محدودة فيكون مؤقتا، وتحل عقدته بإنتهاء المدة المتفق عليها بين الطرفين.

وكان هذا النوع معروفا في الجاهلية، خاصة عند التجار أثناء أسفارهم والغزاة في غزواتهم ويسمى «زواج المتعة » لأن القصد منه الإستمتاع بالمرأة مدة من الزمن. وأصبح هذا النوع من الزواج مألوفا في بلاد العرب ، ولكل من القرينين الحرية في مفارقة الآخر متى شاء (3).

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 41 - 44

(2) نفس المرجع السابق، ص 45.

(3) نفس المرجع السابق، ص 48.

المبحث الثالث : نظام الزواج في المجتمعات الإسلامية

تعتبر الشريعة الإسلامية عقد الزواج أخطر عقد لأن موضوعه الحياة الإنسانية، يعقد على أساس الدوام إلى نهاية الحياة، ولذلك وجد نظام الخطبة وهو طلب الرجل يد المرأة للزواج بها والتقدم إليها وإلى ذويها.

ويشترط لصحة الزواج شرطان : حضور شاهدين للعقد بقصد إشهار الزواج وإعلانه بين الناس والثاني أن تكون المرأة غير محرمة على الرجل.

أما نظام تعدد القرائن فقد ألغاه الإسلام، ولكنه أخذ بنظام تعدد القرينات على أن لا يجمع الرجل بين أكثر من أربع نساء في الوقت الواحد، وذلك بإشتراط العدالة بينهن في الإنفاق والمعاملة.

أما بالنسبة لحقوق الرجل على قرينته فهي حق الطاعة والقرار في بيت الزوجية والقيام بشؤون البيت...

ويعتبر المهر في الإسلام من حقوق المرأة وإشتراط المهر على القرين يرجع إلى النظام الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي حيث كان الرجل وحده يعمل لكسب المال والمرأة تقوم بشؤون المنزل.

وقد تطورت عادة إنتقال الرجل إلى منزل القرينة في المجتمع الإسلامي حيث أصبحت المرأة هي التي تعد أساس البيت الزوجية.

وتقتضي العلاقة الزوجية بإحدى الأسباب الثلاثة : وفاة أحد القرينين، فسخ عقد الزواج، الطلاق (1).

أما العزوبة فهي غير موجودة نهائيا في الإسلام، وإن وجدت فهي مؤقتة كما بينه القرآن ومفروضة من طرف حوادث خارجية وليس من طرف الإرادة الذاتية.

إن الإسلام يعتبر الزواج حالة بديهية مثل ظهور الإنسان على الأرض، فالعادات الإسلامية لا تقبل لأحد يتمتع بدخل يمكن له بأن يتكفل بمصاريف الحياة الزوجية أن يمتنع عن بناء أسرة.

---

(1) مذكورمحمد سلام، الإسلام والأسرة والمجتمع، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1968، ص 41.

إن وضعية المرأة العازبة في الإسلام تختلف عن وضعية الرجل، فالمذهب المالكي مثلا يعطي للأب الحق في تزويج إبنته لمن يحب عكس الرجل فلا أحد يجبره على الزواج على الرغم من الضغط الذي يجده من طرف الأسرة أو المجتمع بأكمله.

كما تؤكد المذاهب الإسلامية الأخرى على حق«الجبر Jabr » في الزواج مع إعطاء فرصة إبداء الرأي للطرفين، كما يحرم القرآن على الوالدين منع الفتاة مثلا من الزواج، فيمكنها أن تتعدى الإرادة الوالدية في أمر زواجها حيث يوافق القاضي على زواجها فالإسلام عموما يعتبر المرأة أما في المجتمع الإسلامي (1).

أولا : المفهوم الإسلامي لنظام الزواج

لقد وقع في ظنون كثير من المجتمعات القديمة أن الصلات الجنسية لا ترشح صاحبها للصفاء الروحي، والتقرب إلى الله... ولذا إلتزم رجال تلك المجتمعات لونا من الرياضة الروحية يتخلون به عن الدنيا وينقطعون به إلى الله تعالى، ومن مناهج تلك الرياضة الإمتناع عن الزواج، ليأمنوا تشوش الخاطر بلذات الجسد.

بمجيئ الإسلام أبطل ذلك وحرمه، فجعل سبيل الصفاء والتطهير هو الزواج نفسه لا الإمتناع منه.

ومما يجدر ذكره، أن المسيحية حين ظهرت لم يكن من تعاليمها أن يمتنع ذو الوظائف الدينية عن الزواج، لكن كبارهم مالبثوا أن أبتدعوه لأنفسهم، فأدخلوا به على دينهم مالم يشرع لهم المسيح عليه السلام.

وبظهور الإسلام قضى على هذه الأنظمة وأكد على ضرورة الزواج على أسس شرعية وحرم كل العلاقات الجنسية الخارجية عن هذا الإطار، فقد قضى على المشاعية الجنسية وعلى النظام الأمي وأكد على إجبارية التمسك بالنظام الأبوي وجعله الدعامة الأساسية للأسرة (1).

وقد شرع الإسلام الخطبة قبل الزواج ليتعرف كل من الفردين على ملامح البدن الظاهرة، بالرغم من تحريمه نظر الرجل للمرأة الأجنبية إلى غير الوجه والكفين، لكن الإسلام إستثنى ذلك في الخطبة (2).

---

(1) الخولي البهي، الإسلام والمرأة المعاصرة، مرجع سابق، ص 50.

(2) نفس المرجع السابق، ص 54.

ومن تعاليم الخطبة في الإسلام أن لا يخطب المسلم فتاة يعلم أن سواه يخطبها في نفس الوقت، لأن ذلك يخلق العداوات والشحنات، وقد نهى الرسول (ص) في قوله:« لا يخطب الرجل على خطبة الرجل، حتى يترك الخاطب قبله، أو يأذن له ».* ونص الحديث يدل على تحريم خطبة الرجل إذا كان منافسا لغيره.

المفهوم الإسلامي للأسرة :

يرسم الدين الإسلامي سياسة الأسرة في توزيع الحقوق والتبعات على أساس من العدل والمساواة والشورى، إلا أن الرئاسة للرجل لا للمرأة، لأن الرجل كان المسؤول على نفقة الأسرة وهو الذي يسهر على رعاية سائر شؤونها في الخارج.

فالرئاسة في الحقيقة ماهي إلا إمتياز نشأ للرجل في مقابل التبعات الكثيرة والإختصاصات الواسعة المستندة إليه، وليس فيها ما يلغي إرادة القرينة وإهدار بشخصيتها.

ودرجة الرياسة التي قررها الإسلام يحقها للرجل على المرأة داخلة في حكم قوله تعالى:« الرجال قوامون على النساء.... » سورة النساء الآية 34 (1).

ليس معنى هذا تفضيل معدن الرجل على معدن المرأة، إلا أنه تفضيل نشأ من تفرقة عضوية بينها وبين الرجل.

ومن العادات التي أدركها الإسلام والتي كانت في الجاهلية، تعدد القرينات، حيث كان يمارس على نطاق واسع بين الأوساط المتحضرة وغير المتحضرة، الوثنية وغير الوثنية... فكانوا لا يتقيدون فيه بإعتبار من الإعتبارات.

ولما جاء الإسلام حرر المرأة من نظرة الجاهلين إليها، ومنحها حقوقها الإنسانية والشرعية، فجعل لها حق إختيار قرينها وأجاز لها طلب فسخ الخطوبة وعقد الزواج، وترتب على ذلك تبدل المفهوم الجاهلي لنظام الزواج والمهر، فلم يعد ثمنا للمرأة وإنما أصبح حقا لها في مقابل حقه في معاشرتها.

ومن أجل أن يجرد الإسلام المهر من عنصر الثمنية المادية، خفضه حتى جعله رمزيا، لكن لما جاءت الفتوحات الإسلامية في عهد أبي بكر وأتسعت في عهد عمر بن الخطاب، أثرى المسلمين من غنائمها، فارتفعت المهور وغالى فيها الناس.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص.ص 45-47.

* رواه أحمد والبخاري والنسائي

المرأة في الإسلام :

سنحاول التعرف على المكانة والظروف الإجتماعية للمرأة قبل الإسلام، حيث كانت تعتبر ألة أو حاجة مادية في خدمة الرجل وشيئا جنسيا وأداة لإنجاب الأطفال الذكور خاصة (1). بقيت المرأة تعاني من الإهانات طوال أزمان كثيرة، إلى أن ظهر الإسلام في الجزيرة العربية في 622 هجرية فكانت بداية التنظيم الأسري للمجتمعات العربية.

لقد حدد الإسلام الوضعية للمرأة، وأهمها تحريم وأد البنات والإعتراف بشخصية المرأة القانونية بصفة نهائية. إن وضعية المرأة قد تحسنت خصوصا في المراحل الأولى من ظهور الإسلام فأصبحت تتساوى مع الرجل كل المساواة، حيث تعتبر أخت الرجل من أب واحد وأم واحدة، وذلك بقوله تعالى :«ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ... » سورة الحجرات، نلاحظ أن الله سبحانه وتعالى لا يفرق بين الرجل والمرأة، فهو ينادي الجميع بكلمة « الناس ».

كما قرر لها الإسلام أهليتها الإقتصادية والإجتماعية، فإذا ما بلغت علامات الرشد وحسن التصرف، زالت عنها ولاية وليها أو الواصي عليها، سواء كان أبا أم غير أب، فيكون لها التصرف الكامل في شؤونها المالية والشخصية، كما لها الحق في القبول أو الرفض من يطلب يدها، ولا يحق لوليها أن يجبرها على الزواج بمن لا تريد، أو يمنعها أن تتزوج من رضيته من أهل الخلق والدين (2). وفي هذا جاء قوله عليه الصلاة والسلام:« البنت أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صمتها » *.

كما نادى الرسول (ص) بالمعاملة الحسنة للقرينة، وإعطاء الحرية للمرأة بالخروج إلى المسجد وإلى طلب العلم والعمل والدليل على ذلك مثلا نجد أن في الفترات الذهبية من تاريخ المسلمين في مصر، العراق، إسبانيا قد لعبت بعض النساء دورا هاما في إزدهار ذلك العهد، فقد ذهب أبو حنيفة إلى التأكيد على آهلية النساء لممارسة المهن القضائية مع إجبارية وضع الحجاب (3).

---

(1)- Toualbi Radia : Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille Algérienne, ENAL, Alger 1984, P 31.

(2)- الخولي البهي، مرجع سابق، ص ص 20 - 27.

* - رواه الجماعة إلا البخاري.

(3)- Lise Vincent Doucet Bon, Le mariage dans les civilisations anciennes, édition Albin Michel, Paris 1975, PP 401 - 402.

مما سبق نلاحظ أن الإسلام أعطى مكانة سامية للمرأة لم تقرر شريعة من الشرائع القديمة ولا الحديثة.

ثانيا : الإختيار للزواج في المجتمعات الإسلامية

لم يخل النظام الدينيّ من توجيهات حول الإختيار للزواج، سواء كانت توجيهات ضمنية يمكن إستقراؤها من قصص الغابرين، كما في اليهودية أو ضريحة محددة كما في الإسلام.

ففي الثورات أشار –أي النظام الديني – إلى أسس الإختيار للقرين، ويظهر ذلك في قصة زواج يعقوب بن إسحاق من « راجيل » فإننا نستطيع من هذه القصة أن نستكشف بعض الأسس التي تحكم الإختيار للزواج في اليهودية وهي : الجمال بالنسبة للقرينة، عدم تزويج الأخت الصغرى قبل الكبرى، أن تكون المرأة ولودا.

وتنص الثورات على تحريم معاشرة القربى التي تتمثل في القرابة القريبة جدا : كالأم، إمرأة الأب، الأخت، إبنة الإبن ... إلخ.

حيث تتجه دائرة نظام الزواج إلى الإغترابية أي الزواج من خارج أسرة الفرد وهذا ما يتفق مع الدين الإسلامي الحنيف.

ونظام الزواج في المسيحية أحادي يرتكز على إختيار القرينة على العفة والإخلاص، أما الإسلام فتعاليمه واضحة فيما يتعلق بالإختيار للزواج أما فيما يخص مجال الإختيار فقد أجاز الإسلام تعدد القرينات أو البوليجينية، للضرورة لكن بشروط هي : كثرة عدد النساء بعد الحرب – مرض أو عاهة القرينة – إذا كانت المرأة عاقرا (1).

فقد شرع التعدد للضرورة فقط، لاللمتعة، يقول تعالى : « لعن الله الذواقين والذواقات » قيل هم الذين يتزوجون رغبة في لذة النكاح.

من هنا نلاحظ أن مجال الإختيار للزواج في الإسلام متسع من حيث العدد، أما دائرة الإختيار فتدور في تحريم معاشرة المحارم، أي تكون خارج دائرة القرابة القريبة (2).

---

(1)– السعاتي سامية حسن، الإختيار للزواج والتغير الإجتماعي، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، الطبعة الثانية، شريدة، ص ، ص 91–96.

(2)– نفس المرجع السابق، ص 97.

أ- مجال الإختيار للقرين :

أصبح إختيار للقرين في المجتمعات الإسلامية من مهمات نساء الأسرة ، بعد أن كان من مهمات مجلس القبيلة ، أي أن نظام الزواج تحرر من سلطة القبيلة بعد أن أنتهت سلطتها التي كانت وحدة التنظيم الإجتماعي للجماعة انتقلت هذه الأخيرة إلى الأهل والقريبات بعد أن أصبحت الأسرة هي المسيطرة على البناء الإجتماعي في غالب المجتمعات الإسلامية.

تلتزم النساء - الخاطبات - عادة بجميع تقاليد وعادات المجتمع عند الإختيار من حيث كفاءة أهل الخطيبة لاهل العريس ، نسبا وثروة وجاها ودينا وتعبدا ، ويعرض إختيار النساء على والد الشاب فيزكي الإختيار أو يلغيه وبعد ذلك يبلغ إلى الشاب الذي يأخذ علما بذلك ، فالفرد هنا ليس له فرصة إختيار قرينته ، إذن الزواج هنا يكون أمرا مفروضا وملزما بالإضافة إلى إستمرار الزواج بين أبناء العمومة ، فإن هذه الأفضلية بقيت حتى عهد قريب (1).

ففي المجتمعات الإسلامية لم يخرج حق الإختيار للزواج عن نطاق وحدة التنظيم الإجتماعي القائمة، فإن نظام الزواج قد أعتبر أداة تستعمل إجتماعيا لغايات تتجاوز سعادة الفرد إلى تأمين مصلحة الجماعة ، كما في الماضي تماما عند القبيلة - حيث كانت تعبر عن الجماعة لذا كان أمر الزواج بيدها ، وبظهور الأسرة الممتدة والأسرة الحديثة - النواة - انتقل أمر البث والإختيار للقرين إليها.

أما أسلوب الإختيار للزواج في الإسلام فهو مزيج من الأسلوب الوالدي والأسلوب الذاتي، اذ يسمح بتدخل الأهل والأبوين على وجه الخصوص في الإختيار ، لكن يعطى الحق للفتى في أن يختار قرينته ، كما يعطى الحق للفتاة في إبداء الرأي بشأن أمر زواجها سواء بالقبول أو بالرفض ، أي إن رضا المرأة شرط لإتمام الزواج في الإسلام، ولا يسمح أن يكره الفتاة على الزواج بمن لا تقره (2).

إن الدين الإسلامي - إذن - أتخذ موقفا وسطا فيما يتعلق بأسلوب الإختيار في الزواج فهو لا يسمح بإلغاء شخصية الأبناء في الإختيار ، وإعطاء الكلمة العليا للأباء ، بل يعطى الأبناء قدرا كبيرا من الحرية في الإختيار للقرين.

---

(1)- حطب زهير، تطور بني الأسرة العربية، مرجع سابق، ص 109.

(2)- نفس المرجع السابق ، ص 97.

ب- الخطبة في المجتمعات الإسلامية :

شرع الإسلام الخطبة قبل الزواج وشرع الإختيار قبل الخطبة، ووجه كلا من القرينين إلى أن يتعرف على ما عليه الآخر من صفات. قال الرسول (ص) :« تنكح المرأة لأربع : لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها ... »، وأوصى أن تختار على أساس الدين، بقوله تعالى:« لاتزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغين ولكن تزوجوهن على الدين ».

والإختيار للزواج كما يتحقق من جانب الرجل فإنه يكون من جانب المرأة أيضا، وأساس الإختيار واحد فإنه ينبغي أن تنشد المرأة قرينا ذا دين.

والخطبة كما تكون من الرجل تكون من المرأة، وإن كان ما فيها من حياء بحكم الفطرة يحول بينها وبين إظهار رغبتها في التزوج بشخص معين إلا أن الإسلام بتعاليمه يحث على ذلك وقد جرى العرف بذلك قديما.

فقد روي أن رجلا أتى النبي (ص) وأخبره بأنه خطب إمرأة، فقال له : أنظرت إليها ؟ قال : كلا، قال له : إذهب وأنظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما (1).

لاتترتب على الخطبة أثار مادية إلا ما تعارف عليه الناس بتقديم ما يسمى بالخاتم وليس لأحدهما على الآخر أي سلطان في هذه الفترة، إلا أن هذا الموقف الإسلامي كثيرا ما لا يؤخذ به، حيث تتحكم الأسرة والخطيب في فترة الخطوبة، كأن تترك الفتاة دراستها أو وظيفتها إستجابة لرغبة إحداهما، أو ينتقل الفتى من بلده أو سكنه أو عمله إستجابة للخطيبة أو لأسرتها، ثم إن حدث فسخ الخطوبة يقع الضرر ويحدث النزاع بينهما (2).

جـ- الوساطة في الخطبة :

قد يريد الخاطب معرفة أوصاف ما لا يحل النظر إليه من أعضاء المرأة التي يريد خطبتها ويتأكد من سلامتها من العيوب الخفية، فيرسل إمرأة عرفت بالفطنة والفهم لتنظر إليها وتخبره.

كما قد يكون الوسيط في الزواج رجلا أتخذ مهنة الوساطة في الزواج، والوسيط يصف للخاطب ما دون الوجه واليدين، مما يتمنع عليه رؤيته.

---

(1)- الترمانيني عبد السلام، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، مرجع سابق، ص 81.

(2)- مذكورمحمد سلام، الإسلام والأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 58.

ففي العصر الأموي ظلت المرأة تظهر للناس وتتحدث إليهم، وخاصة المترفات من الطبقة العليا، حيث كانت المحادثة سبب الصلة بينهم.

ولما تبدل حال المجتمع في العصر العباسي وساد فيه العنصر الفارسي والتركي، شاع الفسق والفجور مع أفواج الإماء المجلوبات بالشراء أو الخطف أو الإستيلاء، فرضت العزلة على الحرائر وأضحى النظر إليهن حراما. فلزمن البيوت لا يخرجن منها إلا في حالة الضرورة الملحة.

هنا تولت النساء الخطبة في البحث وتقصي أخبار النساء في الحي ... إلخ.

وكانت الحمامات العامة مكان تتبع الفتيات، فعندها يظهرن مكشوفات الأعضاء ويتجلى ما فيهن من محاسن وعيوب يخفيها الحجاب (1).

وتتمتع -أي القابلات - بالخطبة أو النساء اللاتي تجوب البيوت، بحظ وافر من الذكاء وطلاقة اللسان، وتحسن التشبيه وضرب الأمثال، وقد تتعاطى بيع أصناف من سلع النساء للائي لا يخرجن إلى الأسواق.

وهذه الطرائف سادت المجتمع العربي والأسلامي منذ أن حجبت المرأة عن الحياة العامة ومازالت سارية إلى يومنا هذا.

والخاطبات يستعملن الكثير من أساليب التمويه والخداع في تنفيق من تتوسط في تزويجهن من النساء، فكثيرا ما تستبدل بالشابة إمرأة مسنة، وبالوسيمة إمرأة قبيحة وكثيرا ما يكون ذلك في المدن.

د- المهر في الإسلام :

بصفة عامة، إن نظام الزواج يعتبر- في الإسلام - بمثابة عقد مقسم إلى ثلاثة مراحل، الخطوبة - المهر - حفل الزواج.

فالمرحلة الأولى تحتم رضى الأسرتين والإتفاق على شكليات المهر، فخلال هذه المرحلة تعتبر الفتاة « محجوزة » لا يحق لأحد أن يخطبها حتى يتبين موقفها وإعلان قرار الوالدين بالرفض أو القبول (2).

---

(1)- الترمانيني عبد السلام، المرجع سابق، ص 91.

(2)- Lise Vincent Doucet Bon, Ibid, p 405.

ومن بين الشروط الأساسية لإتمام الخطبة والزواج الإستقرار على دفع المهر * للزواج، الذي يعتبر نظاما قرآنيا بحيث يضمن المرأة ويعاقب القرين في حال الطلاق والطرد، كما يظهر بمثابة « جزية » على فض بكارة المرأة، وقد يعاد إلى صاحبه في حالة عدم ثبوت البكارة حتى في آيامنا هذه (1). (أنظر القرار الشرعي لمحكمة تلمسان في 21 ديسمبر 1968 الشرط الأساسي للزواج: بكارة القرينة).

وقد سمحت شروحات القرآن الكريم والحديث، وكذلك التحليلات المبنية إنطلاقا من آراء علماء الشرع المسلمين، بتحديد طبيعة المهر القانونية :

- المهر كثمن شراء حق إستخدام جسد المرأة.
- المهر كركيزة للزواج وشرط قانوني لعقد الزواج.

كل شرائع الإسلام قائمة على اليسر والمساهلة، فالإسلام دعا إلى القصد في المهر وتيسير إجراءات الزواج، قال عليه الصلاة والسلم:« خير الصداق أيسره»**،والمهر من الحقوق التي أوجبها الإسلام للمرأة.

كانت مهور النساء في الجاهلية تسير إلى أوليائهن، دون أن يكون لهن - أي النساء - فيها شيئ، فلما جاء الإسلام جعل المهر حقا خالصا لها، وتجدر الإشارة إلى أن المرأة الغربية لم تظفر بمثل ذلك إلى اليوم والعرف مازال يجري عندهم على ما كان عليه أيام الرومان واليونان القدامى، إذ يوجب إعداد المهر « دوطة » للمرأة يقدم لمن يخطبها حيث تصبح حقا خالصا للرجل بعد إتمام الزواج.

كما ذهب بعض الفقهاء إلى أن الوليمة في العرس فرض وآخرون إعتبروها مستحبة، فالرسول (ص) كان يكره أن يمر حفل الزفاف صامتا لا إعلان له أي يكون الزواج سرا ونجد ذلك في قول الرسول (ص) :« فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في الزواج » *** (1).

---

* - المهر أو الصداق هو مجموعة الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يهبها الزوج إلى إمرأته وحدها.

** - رواه أبو داود والحاكم صححه.

*** - رواه الخمسة إلا أبا داود.

(1)- الخولي البهي، مرجع سابق، ص ص 57 - 63.

ثالثا : موانع الزواج في الإسلام

أ- قرابة الدم :

ينص الفقهاء على أنه يحرم على الإنسان فروعه وأصوله وفروع أبويه كالأخ والأخت وأولاد كل منهما وكذا عماته وخالاته لقوله تعالى :« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ».

فالعقد على إحدى هؤلاء يكون باطلا وحراما (1). والواقع أن هذا التحريم مشتق من الفطرة الإنسانية، ولذا فقد أجمعت عليه الشرائع السماوية، فضلا على أن ثبت أنه كلما زادت درجة الصلة الدموية كان النسل ضعيفا، حتى قيل :« إن كانت بنت العم أصبر فإن الغريب أفضل »، هذا فضلا على أن الزواج بالغريبة ينشئ صلات جديدة وترابطا بين الأسرة.

ب- قرابة المصاهرة :

فالتحريم بسبب المصاهرة معناه التحريم بسبب الزواج، فيحرم على الشخص قرينات أصله، فمن عقد عليها الأب أو الجد لا يصح التزوج بها لقول الله سبحانه وتعالى :
«ولا تنكحوا ما نكح أباؤكم من النساء ... »، وهذا يتفق مع الفطرة أيضا لأن قينة الأب أو الجد لها مكانة الأم أو الجدة. كما تحرم على الشخص أصول وفروع قرينته بمجرد العقد عليها لعموم قول الله :« وأمهات نسائكم » (2).

جـ- القرابة الرضاعية :

أكد الدين الإسلامي والفقهاء على التحريم بسبب الرضاعة حيث حرم على الشخص أصوله من الرضاعة وكذا فروعه (3).

---

(1)- مذكور محمد سلام، الإسلام والأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 65.
(2)- نفس المرجع السابق، ص 66.
(3)- نفس المرجع السابق، ص 68.

تـعقيب :

أبطل الإسلام أنكحة الجاهلية وحرمها وإستبقى منها نكاح البعولة وهو النكاح الشرعي القائم على الخطبة والمهر والعقد بالشروط التي عيّنها -أي الإسلام- .

وكان أول ما حرم الإسلام الزنا والبغاء ونكاح البدل وكل نكاح أخر لا يتم بخطبة أو عقد ومهر. وذلك لبناء مجتمع يقوم على أسرة البنيان قوية راسخة الأركان، تنظم علاقات أفرادها في الحقوق والواجبات المتبادلة، ويرتبط فيها القرينين برابطة مستديمة معقودة على الود والوفاء.

وقد كانت أنكحة الجاهلية من عوامل الفوضى والفساد التي كان يعانيها المجتمع الجاهلي: بدوه وحضره.

ومن ذلك وجه النبي (ص) إهتمامه إلى تحريم أمرين كان الجاهلون أشد تعلقا بهما، وهما: الخمر وأنكحة الجاهلية.

ففي تحريم الخمر أراد سلامة العقل وفي تحريم أنكحة الجاهلية أراد سلامة الأسرة.

ليس كل النساء حلالا لكل الرجال، ويخضع التحريم والمنع لعوامل تختلف بإختلاف الشعوب. فالتحريم والمنع - كتحريم الأمهات على الأبناء، والأخوات على الإخوة - يمتد إلى درجات تختلف في تحديدها القوانين والشرائع، أما المنع فيتصل بالعقيدة كإختلاف الدين أو بسبب يتصل بالنظام الإجتماعي، ويخضع لإعتبارات الأعراف، ويزول بزوال المانع.

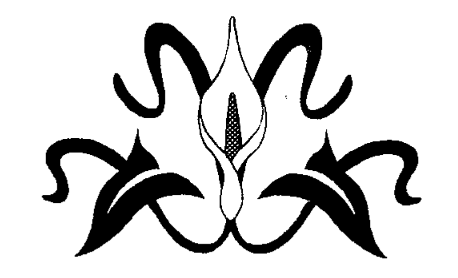
إن قاعدة التحريم قد تجاوزتها بعض الجماعات القديمة، ففي مصر القديمة كان يباح للملك أن يتزوج أخته، وكان له أحيانا أن يتزوج إبنته، وذلك للإحتفاظ بالدم الملكي خالصا نقيا من الشوائب، وإنتقلت هذه العادة بعد ذلك إلى كافة الشعب، وأضحى الزواج من الأخت مألوفا حتى بعد إنتشار المسيحية (1).

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 97.

الفصل الثالث

نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري



تمهيد :

أوضحت الدراسات المقارنة لنظام الزواج، سواء تلك التي قام بها الأنتربولوجيون أو علماء الإجتماع، أن الزواج لا ينطوي فقط على تعاقد بين فردين، ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقدا بين أسرتين (1).

إن مكانة الفرد في الثقافات التقليدية والقديمة كانت تتحدد في ضوء إنتمائه العائلي (أي إنها كانت مكانة موروثة)، معنى ذلك أن الأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي إليها الفرد هي التي ترسم وتحدد طبيعة العلاقة بين القرينين.

والملاحظة أنه حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تلعب فيها الأسرة دورا قليل الشأن نسبيا في الضغط الإجتماعي، يعد نظام الزواج من الأمور التي تهم الأسرة كما تهم الفرد تماما.

فكل من الرجل والمرأة يكتشف قبل وبعد الزواج، أنه لم يرتبط بقرين له فحسب، ولكنه ارتبط أيضا بعدد من الأقارب الجدد، الذين يتعذر عليه - إن لم يكن من المستحيل - أن يتجاهلهم.

هذا فضلا على أن الأسرة غالبا ما تصر على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلونهم في العقيدة الدينية وفي المكانة الإقتصادية الإجتماعية، إلا أن هذا لا ينفي وجود مسافة معينة (ثقافية، إقتصادية ومهنية) بين القرينين.

على الرغم من أن الغالبية الكبرى من الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية المعاصرة تؤكد أن نظام الزواج بين أبناء العمومة مازال منتشرا في الكثير من البلاد الإسلامية المعاصرة، إلا أننا نلاحظ تقلص هذه الظاهرة في المجتمع الحضري الجزائري، لأن المرور من الأسرة القديمة إلى الأسرة الضيقة (النووية) صحب معه عدة تغيرات إقتصادية وبسيكولوجية، فالأدوار التي كانت متمركزة في الجماعة الأسرية أصبحت منقسمة بفضل التقسيم الإجتماعي للعمل حيث دخلت مؤسسات ومراكز خدمات إجتماعية متعددة في سباق مع الأسرة وخاصة من حيث الوظائف (2).

---

(1) J. Keller hals et autres, Mariages au quotidien: inégalités sociales, Tension culturelles et organisation familliale édition Pierre Marchel, Faure, octobre 1982, P 53.
(2) Andre Michel, Famille, Industrialisation, logement, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris VII, 1959 , PP 359 - 360

علما بأن ثمة إعتراضات من قبل االشباب بالزواج من بنت العم، إلا أننا نجد بعض المناطق أو بعض العائلات الكثيرة التي تحرص على تفضيل قاعدة الزواج من بنت العم، فما زال العم يرجع إلى إبن أخيه قبل أن يوافق على خطبتها لشخص « غريب »، وغالبا ما يحصل هذا في المناطق الريفية أو في العائلات الكثيرة ذات المصالح المادية المشتركة-أي لاعتبارات إقتصادية - حيث يمنع إنتقال ثروة الأسرة إلى نطاق بعيد.

والحقيقة أن تفضيل نظام الزواج بأبناء العمومة أو الأقارب عامة ليست ظاهرة حديثة، وإنما تعود إلى جذور وأشكال تاريخية بعيدة. والمعمول به حاليا هو تعبير الشباب عن رغبتهم ممن يودون الإقتران بهم، لكن الأسرة هي التي تحتفظ لنفسها بحق إتخاذ القرار النهائي.

وقد ترتب على هذا الوضع أن طلب يد الفتاة للزواج في المجتمع الحضري الجزائري، لا يقوم به الشخص نفسه، بل يتحتم أن يقوم بذلك إما الأب، أو العم، أو رسول معين من قبل الأسرة، أو خاطبة.

على الرغم من التطورات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، إلا أن هذه الممارسات مازالت قائمة وتمارس بشكل فعال وعن إقتناع وتعتبر من أهم « الرواسب* » الثقافية الهامة (1).

وعموما فقد عرف نظام الزواج ببنت العم والزواج المرتب تقلصا ضئيلا في المجتمع الحضري الجزائري وتقليصا شديدا في المجتمعات الصناعية الغربية، أين لا تلعب فيها تقاليد القرابة سوى دورا ضئيلا في الضغط الإجتماعي، كما أدت كذلك السيطرة المتزايدة للطابع الفردي على الثقافة الإنسانية الحديثة إلى ظهور مشكلة التمييز بين نظام الزواج والأسرة.

فنظام الزواج في جوهره عبارة عن علاقة شخصية جدا بين فردين مستقلين لكل منهما فرديته المتميزة، هما الرجل والمرأة (القرين والقرينة)، أما الأسرة فهي عبارةعن جماعة إجتماعية تضم في جميع الأحوال تقريبا أشخاصا آخرين عدا القرين والقرينة.

لذا يرى الكثير أنه من الواجب ألا نطلق على القرينين اللذين لم ينجبا أطفالا إسم أسرة (2).

---

* الراسب الثقافي عبارة عن عنصر ثقافي ترسب من مواقف ثقافية قديمة كانت أكثر تكيفا معها ويعرفه هوبل Hoebel بأنه « عنصر أو مركب ثقافي تغيرت وظيفته الأصلية بمرور الزمن، بحيث أصبح استعماله مجرد إتفاق شكلي.

(1)- شكري علياء، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، مصر الطبعة الأولى، 1979، ص 183.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 187.

ومن مميزات هذا النموذج عدم التساوي بين الإخوة، مما يساعد المرأة على البروز في ظل هذا النموذج، ومما يسمح- أيضا- للأم بتقوية سلطتها في التربية والتهذيب، إلى جانب احتفاظ هذا النموذج بسلطة الرجل (1).

2- نموذج الأسرة النواة : في الحقيقة، الأسرة النواة ليست ظاهرة معاصرة، ظهرت نتيجة للتقدم الصناعي، بل تعتبر النموذج العائلي الأصلي لجزء معين من أوروبا القديمة، فالعديد من المعطيات تؤكد على أن (78%) من الأسرة النواة قد ظهرت في الينق (Ealing) بإنجلترا (76%) في فرنسا و (69%) في بلغراد (2). وأهم خاصية في هذا النموذج هي رفضها للتجمع العائلي المركب من الأولياء والأبناء المتزوجين، بحيث يطغى على هذا النموذج روح الفردية وعدم الإمتثال للضبط الأسري إلى جانب منح جميع أفرادها نفس حظوظ العمل والتعليم... إلخ.

ب- النمودج العائلي العمودي الجماعي«الإبيسي» : ينتشر مثل هذا النمودج في روسيا، يوغوسلافيا، شكوسلوفاكيا، بلغاريا، المجر، فلندا، إيطاليا المركزية...إلخ. ويمكن تسمية هذا النمودج بالعائلة الجماعية. ففي روسيا – مثلا – نجد أن بنية النموذج العائلي إيبيسي عمودي Patrilineaire Verticale أي ينسب إمتياز القرابة للرجال، والإمتلاك يكون غالبا عن طريقهم، ويعترف في خضم هذا النمودج بدور الأب في الإنجاب (3).

وميزة هذا النموذج إحتواء العائلة لتجمع كبير حيث تضم الأب وأبنائه المتزوجين تحت سقف واحد ويتساوون في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتعاون في الإنتاج.

ففي مثل هذا النموذج تكون مكانة المرأة جد ضعيفة، تطيع الرجل وتنفذ أوامره، أما نظام الزواج فغالبا ما يكون خارجيا Exogame . لقد تأثر النموذج العائلي الإبيسي، بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية، إذ انخفضت نسبة الأسر الجماعية في القرن العشرين، فحسب الإحصائيات السوفياتية لسنة 1970 نجد أن روسيا تمثل (31%) من الأسر الممتدة الأزواج (Menages)، أما المجر فتمثل (6.2%) (4).

---

(1)- Ibid, PP 63-65.
(2)- Segalen Martine, Sociologie de la famille, Paris, Armand colin, collection U, 1981, p 24.
(3)- Todd Emmanuel, Op- cit, P14.
(4)- Todd Emmanuel, La troisième planète: structures familiales et systèmes idiologiques, Paris, édition Seuil, 1983, PP 59-61

وعموما، إن مكانة ودور المرأة في الحياة الإجتماعية، يخضع لطبيعة النسق العائلي السائد الذي بدوره قد يطغى عليه عدة تغيرات داخلية أو خارجية، إقتصادية كانت أم إجتماعية أم سياسية.

جـ- النموذج العائلي العربي الإسلامي :

لقد خصص الإسلام للمرأة مكانة معينة، فبعد أن كانت محقورة ينظر إليها على أنها تمثل الرجس والدنس وكثيرا ما كانت تؤد، جاء - الإسلام - فحارب هذه العادة الشنيعة واسترجع للمرأة كرامتها وإحترامها حيث بين حقوقها المدنية.

فبالرغم من ذلك، نجد الرجل في الغالب يستصغر وظيفة المرأة، ويأخذ حقها في الميراث، رغم إلحاح الآيات على نصيب المرأة في الميراث، قال تعالى:« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظّ الأنثيين ... » (1).

وظاهرت حرمان المرأة من الميراث منتشرة بكثرة في البوادي والقرى، فكانوا يرون أنه ليس من حق المرأة الإنفراد بميراثها ونقله إلى عائلة قرينها، لأن المرأة حسبهم خلقن لتعمير بيوت غيرها (2).

وهذه العقلية ترجع إلى طغيان النظام الأبوي على النظام العائلي، فالعائلة العربية - عامة - أبوية هرمية، تتميز بالطبقية والتمييز بين الجنس والعمر عند توزيع العمل حيث يتسلط فيها الذكر على الأنثى والكبير على الصغير.

لقد عرف المجتمع العربي مختلف التجمعات العائلية في مراحل تطوره التاريخي إلى أن استقر في النظام الأبوي وسيطرة هذا الأخير، حيث أصبح الرجل هو المعيل، وبقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في الإنتاج وعلاقات الإعتماد والإعالة المتبادلة (3).

وبهذا يمكن تصنيف النموذج العائلي الإسلامي كنموذج عمودي أبيسي حيث أنه يجعل الرجل مركز السلطة والإحترام والتنفيذ والإرث والإنتساب إلى جانب أن تقسيم العمل والنفوذ

---

(1)- سورة النساء الآية : (7).

(2)- الحداد الطاهر،امرأتنا في الشريعة والمجتمع،الدار التونسية للنشر،تونس،النشرة الثالثة،1984،ص ص 25-39.

(3)- بركات حليم، النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، من المرأة ودورها في الوحدة العربية، بيروت، مركز الوحدة العربية، ط1، أفريل 82، ص 64.

والمكانة يكون حسب الجنس والسن، وغالبا ما تكون مكانة المرأة ضمن النظام الأبوي المتسلط هامشية، لأن الرجل سيد المجال الخارجي – منذ أزمنة عديدة – أين يقضي كل أوقاته في دائرة الإنتاج لتأمين الرزق لأفراد عائلته وخاصة قرينته، بينما ظلت المرأة مهتمة بالمجال الداخلي، وذلك بتحويل المواد الإنتاجية من أجل إستهلاك أفراد العائلة لها، فالمنزل بالنسبة للمرأة يعتبر مجالا للإنسال والإستنسال الثقافي وذلك بتلقين ابنائها مبادئ التربية والعادات الإجتماعية والتقاليد السائدة داخل المجتمع (1).

تبعا لمراحل التغير الإقتصادي والإجتماعي تطورت وضعية العائلة في المجتمعات الإسلامية عامة وفي المجتمعات العربية خاصة، وذلك نتيجة لتوسع نظام الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة، واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية، وتقلص معظم وظائف العائلة التقليدية وإحلال عدة مؤسسات إنتاجية وتربوية محلها تقوم بهذه المهام وفتح العمل المأجور لعدة مجالات لتوظيف أعضاء العائلة حيث يتقاضون رواتب مقابل العمل الذي يقدمونه (2).

وبإرتفاع المستوى المعيشي وإزدياد متطلبات الفرد في الحياة الحضرية وتطور نمط الإستهلاك يستدعي عددا من مصادر الدخل، وتحت هذه الضغوط الإقتصادية اضطرت مجموعة من النساء إلى الدخول في سوق العمل المأجور، وذلك من أجل المساهمة بأجرها في ميزانية الأسرة لكن خروجها للعمل المأجور كان بصفة متفاوتة في المجتمعات العربية الإسلامية، وغالبا ما كان يتمحور في وظائف معينة كالتدريس وقطاع الخدمات والإدارة العامة والصحة.

وعموما فإن ما يمكن قوله عن النموذج العائلي العربي الإسلامي، أنه على الرغم من التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي ظهرت على النظام الأبوي إلا أن النموذج التقليدي ما يزال هو السائر في هذه المجتمعات، فالرجل يبقى هو الحارس على السلطة داخل الأسرة وخارجها، وبذلك يمكننا إدراج العائلة الجزائرية التقليدية ضمن التمجوذج العائلي العربي الإسلامي.

---

(1)- بركات حليم،المجتمع العربي المعاصر ،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،ط3،1986،ص ص171-173.

(2)- بركات حليم المرأة ودورها في الوحدة العربية، مرجع سابق، ص 70.

ثانيا : العائلة التقليدية الجزائرية

يمكن ضم العائلة الجزائرية التقليدية إلى النموذج العمـودي الأبيسـي لأنهـا تحتـوي علـى أكثر من ثلاثة أجيال : الأجداد/ الأباء / الأحفاد الذين يعيشون مـع بعض، فكثـيرا مـا تتمركـز سلطة العائلة في الجد الأمر الذي يزيد من قوة سلطة الإخوة فيما بينهم، وميزة هذا التماسك هـو تأدية العائلة لعدة وظائف إيديولوجية وإقتصادية وتربوية والعائلة التقليدية الجزائرية كانت تسـير شؤونها حسب العرف والتقاليد ولم تعرف القوانين كما هو الحال الآن.

أما فيما يخص القرابة فتكون على الخط الأبوي ، حيث يبقى الإرث بين الإخوة الذكـور، فغالبـا ما يكون نظام الزواج داخليا بين أبناء العمومة وذلك لإستمرار سيرورة الأجيال فيما بينهم (1).

فالأفراد في المجتمع التقليدي الجزائري لا يختارون أدوارهم ومكانتهم الإجتماعية بل يخضعـون إلى العادات والتقاليد المسيطرة على سـلوكهم ومواقفهـم، وهـذا راجـع للتنشـئة الإجتماعيـة التـي تلقوها منذ الصغر، والتي ترسخت فيهم عن طريـق التربيـة والخـبرة التـي تعمـل بدورهـا علـى تحديد جزء كبير من سلوكاته ومواقفه الإجتماعية (2).

ولهذا لايكتسب كلا من الرجل والمرأة أدوارهما الإجتماعية إلا عند إكتمـال شـخصيتهما بالزواج أولا وبإنجاب الأطفال ثانيا، إذ يصبح الرجل أبا والمرأة أما.

فالرجل يكتسب دوره الإجتماعي في الوسط العائلي بالتدريج، وذلك منـذ أن يكـون طفـلا صغيرا من عالم الأمومة بعد عملية الختان التي تعتبر الجسر الذي يحمله إلى وسط الذكـور (3) إلى جانب كسبه قيما جديدة من البيئة الخارجية .

أما دور المرأة، فهو منحصر داخل العائلة في الدور البيولوجـي الـذي يكمـل أنوثتهـا ويعيـد لهـا إعتبارها ومكانتها في المجتمع، لأن :« مجد المرأة يمكن فـي إنجـاب الأطفـال » (4) كمـا يقـول المثل القبائلي.

---

(1)- Borrmans Maurice, statut personnel au Maghreb de 1940 à nos jours, Paris, Monton, 1977, P 614.
(2)- Lacoste Du Jardin camille; des mères contre les Femmes: Matriarcat et Patriarcat au Maghreb, Paris, édition La Découverte, 1985, p 61.
(3)- Khodja Souad, Les Femmes Algériennes et le développement annuaire de L'Afrique du Nord édition du C.N.R.S 1979, p 125.
(4)- Lacoste Du Jardin Camille, OP- CIT, P 83

أما الإبن فإن دوره في المجتمع الحضري الجزائري يبقى ناقصا ولا يرث سلطة الأب أو رجال العائلة إلا بعد زواجه : « إذ مادام الرجل عازبا يبقى ناقصا في المجتمع الجزائري طبعا، بحيث يعتبر غير بالغ سن الرشد، أما المرأة فلا تأخذ دورها ومكانتها الإجتماعية إلا بعد الولادة » (1).
نستنتج إذن، أن أهمية المرأة داخل العائلة الجزائرية والمجتمع ككل لا تتوقف عند الإنجاب فحسب بل يتعداه إلى دور أخر مكمل وهو الدور التربوي، فبهذا تعتبر الأم هي المسؤولة والحارسة على القيم والتقاليد الإجتماعية، وكثيرا ما تعطي هذه الأم أهمية بالغة للذكر عند التربية الأولى وهذا راجع في أنه هو السبب في إعادة الإعتبار للأم داخل العائلة الجزائرية. بينما تكون علاقتها بابنتها محدودة جدا في أوامر ونصائح قد تساعدها على الإندماج في العائلة بعد الزواج. ولهذا تعتبر مسؤولية الأم خطيرة جدا ، لأنها تسهر على تلقين الفتاة أصول التربية المبنية على الحشمة والوداعة والطاعة لكل أعضاء العائلة والمحافظة على سمعة العائلة وعدم تجاوز الحاجز المتين الموجود بينها وبين الذكور.
إلى جانب تدريبها منذ الصغر على تعلم الأعمال المنزلية الشاقة مثل التنظيف والغسيل والطبخ ... الخ، للاستعداد إلى الدور الذي ستقوم به بعد إنتقالها إلى عائلة القرين، إذ تجبر على خدمة كل أفراد العائلة وخاصة الحماة (العجوزة) نظرا للسيطرة وسلطة هذه الأخيرة التي تتعدى سلطة الأم ، وعمرما تهيئ البنت بشدة حتى تتمكن من تحمل كل المتاعب التي ستلقاها في البيت الزوجية ، فكلما يقول المثل القبائلي : « بيوت الناس متعبة وشاقة، إذا لم تموت فإنها تقتل ببطئ » (2). تعطي العائلة في المجتمع الحضري الجزائري الحماة (العجوزة) أرقى مكانة إجتماعية في السلم الترتيبي بين النساء الأخريات، حيث تمنح لها الثقة الكاملة بفضل سنها في إدارة الشؤون المنزلية، تعتبر المسؤولة الأولى في إختيار قرينة إبنها، إذ بهذه الأدوار الممنوحة للمرأة المسنة نلاحظ أن المولود الذكر يدعم مرتين مكانة أمه داخل الوسط العائلي: مرة عند الإزدياد ومرة ثانية عند زواجه، وهذه المرحلة الأخيرة حاسمة في حياة الأم إذ يسمح لها بممارسة سلطتها وسيادتها في البيت على النساء الأخريات الأقل سنا وخبرة ومكانة مثل « الكنة » (العروس) ،

---

(1)- Von Allemen Jean Dominique (Malik), Mariage et Famille, l'évolution des structures Familiales en Algérie, thèse de 3[eme] cycle, Paris 1985, p 28.
(2)- Lacoste Du Jardin Camille, op-cit, p 63.

فلا تستطيع أن تقبل على أي عمل منزلي إلا بعد إستشارة حماتها التي تعمل على مراقبة كل الأعمال المنزلية، وتستمر هذه الحالة (العجوز تأمر والعروسة تنفذ الأوامر) حتى يأتي دور الكنة (العروس) تدريجيا وتصبح هي كذلك (عجوز) وهكذا تسيير الأمور داخل العائلة على شكل حلقة.

أ- تأثير التصنيع على حياة الأسرة الجزائرية :

إن سياسة التصنيع التي اتبعتها الجزائر منذ الإستقلال قد ترتب عنها عدة تغيرات إجتماعية من بينها : النزوح الريفي التدريجي إبتداءا من فئة الرجال بحثا عن العمل في المصانع ثم إستقرار كل أفراد العائلة نهائيا داخل المدن، حيث تأثر هؤلاء بعد نزوحهم بالحياة الحضرية، إذ تغير نمط مستواها المعيشي، بحيث تكونت لديها إحتياجات جديدة كوسائل النقل والترفيه والإعلام المختلفة من تلفزة وراديوا ... الخ، إلى جانب إستعمالها لعدة أدوات منزلية وكهرومنزلية، كالثلاجة، آلة الطبخ ... وغيرها من الأدوات العصرية التي تستهل الأعمال المنزلية اليومية.

من الجانب الإيديولوجي، رغم محاولة وسائل الإعلام التأثير على عقليات الأفراد في إنتهاج أسلوب حياتي معين، إلا أن الأسرة الجزائرية بقيت محافظة في كيفية إستهلاكها ونبذ البرامج التي لا تتماشى مع نموذجها العائلي المحافظ الذي يحرص على تثبيت مبادئ الإحترام المتبادل بين الأفراد.

ومن بين آثار التصنيع والتحضير أيضا على الحياة الأسرية مشاركة النساء في سوق العمل المأجور، وإن كانت نسبتهن ضئيلة جدا، ومزاولة نسبة لابأس بها من الإناث التعليم على جميع المستويات من الإبتدائي إلى الجامعي.

ب- تأثير التعليم على الوضعية الإجتماعية للمرأة :

لقد برزت أهمية كبيرة للتعليم الإلزامي في تطور المجتمعات وخاصة النامية منها بإعتبار القاعدة الأساسية، والخلفية المتينة لمختلف مراحل التعليم اللاحقة، كما أن هذه المرحلة تساعد على نمو الفرد بدنيا، وعقليا، وخلقيا وإجتماعيا.

وانطلاقا من هذه الأهمية اتجهت مخططات الإستعمار الفرنسي بالجزائر إلى تطبيق سياسة التجهيل على الشعب طيلة قرن وثلث القرن، نلمس هذا خلال المراحل التي مر بها التعليم في الجزائر وهي :

1- مرحلة ماقبل الإستعمار (أي قبل سنة 1830) : كان التعليم في هذه المرحلة يشمل على مستويين :

- **التعليم الإبتدائي** : ويتضمن تعليم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن ويزاول في كتاتيب قرآنية.
- **التعليم الثانوي** : خاص بطلبة ينتسبون إلى بيوت علم، أو دين، يتلقون فيها دروس العفة والأصول والحديث والرياضيات والفلك والجغرافيا (1).

2- التعليم في عهد الإستعمار الفرنسي (1830م-1962) : لقد أخضع التعليم الذي كان موجودا في الجزائر قبل وبعد الإحتلال الفرنسي للسلطة العسكرية الفرنسية تمهيدا للقضاء عليه، وقد كانت أولى توصيات قادة الإحتلال الفرنسي في باريس لجيشهم قولهم:« علموا لغتنا وأنشروها حتى تحكم الجزائر، فإن حكمت لغتنا الجزائر فقد سيطرنا عليها حقيقة » (2).

وفي نفس الصدد قال أحد القادة الفرنسيين ممن عاصرو الحرب التحريرية الجزائرية (1954م-1962م):« إن القرآن طالما وجد في تلك البلاد فلن يكون لنا إستقرار أو هدوء » (3). أما الجنرال غرلازى فقد قال سنة 1937م : « يكاد العرب يعرفون القراءة والكتابة ففي كل قرية توجد مدرستين » (4).

ولتحقيق أهداف الإستعمار في القضاء على الشخصية العربية الإسلامية في الجزائر أنشأت فرنسا مدارس أطلق عليها إسم « المدارس الفرنسية العربية les écoles Franco- Arabe » مهمتها التوجيه إلى الثقافة والعادات الفرنسية (5).

كما اتخذت فرنسا من التعليم والمدرسة سلاحا لمحاربة الشخصية الجزائرية وتفتيت تماسكها، ومحاولة القضاء على مقوماتها الأساسية من لغة ودين وتاريخ، فلعبت مدرسة الإستعمار الفرنسي بإمكاناتها الهائلة دورها المرسوم بكل دقة ومهارة في هذا الميدان (6).

---

(1)- سلامى سعيد بلقاسم،دوافع الإختيار المهني عند معلمي ومعلمات الملحقات الأساسية في الجزائر،رسالة ماجستير، جامعة الأردن، عمان 1990، ص 18.

(2)- مازن المبارك، دور اللغة العربية في التعليم العالي والجامعي، المؤتمر التربوي لتطور التعليم العالي والجامعي، وزارة التعليم العالي، دمشق 1971، ص 562.

(3)- أحمد جمال، « عرب لايعرفون العربية » مجلة التربية، العدد (77)، 1986، ص 126.

(4)- غياث بوفلجة، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1984، ص 25.

(5)- Ageron, Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France, Paris, Presse Universitaires de la France 1968, P 70.

(6)- Debesse Maurice et Gation Mialaret, Traité de sciences pédagogiques, P.U.F. Paris 1974, P 608.

وقد أسندت فرنسا خلال إحتلالها للجزائر إلى المعلم والمدرسة إسم « الغزو من الداخل » يدعم هذا ما جاء في تقرير أحد المسؤولين الفرنسيين من أبناء مدرسة فرنسية بالجزائر أفضل من فيلقين لإقرار الأمن (1).

ولإحداث إنفصام تام وتوسيع الفجوة بين الفرنسيين المحتلين والمواطنين الجزائريين ظهرت مدارس خاصة بأبناء الأوروبيين المستوطنين، وأخرى خاصة بالأطفال الجزائريين، حيث لا يسمح فيها بمواصلة التعليم لما بعد الشهادة الإبتدائية إلا لفئة قليلة، وخدمة للمصلحة الإستعمارية، كانت لغة التعليم فيهما معا اللغة الفرنسية.

وهكذا تقلص التعليم بالجزائر، وأصبح معلم اللغة العربية مطاردا من قبل الفرنسيين، الأمر الذي زاد في إنتشار الأمية في أفراد الشعب الجزائري.

3- <u>التعليم في عهد الإستقلال</u> : لما نالت الجزائر إستقلالها عام 1962م، كان الوضع الإقتصادي والإجتماعي الذي خلفه الإستعمار مبعث قلق كبير على جميع الأصعدة، فآثار التبعية الثقافية ظلت ماثلة بعد سنوات عديدة من نيل الإستقلال حيث بقي التعليم منسوخا في جوهره عن النظام التعليمي الفرنسي (2).

لقد وجدت الجزائر نفسها أمام مدرسة فرنسية في الشكل والمضمون إلى جانب أقلية من المعلمين ونقص كبير في الإطارات، لهذا رأت البلاد ضرورة إيجاد حل يتماشى مع متطلبات الظروف الجديدة لتكوين وتعليم كافة أفراد المجتمع، فقد منحت الدولة جزءا كبيرا من ميزانيتها لميدان التربية والتعليم إنطلاقا من مبدأ ديمقراطية وتعميم التعليم وإنشاء عدد هائل من المدارس والثانويات عبر التراب الوطني، وهذه المؤسسات تمنح فرصا متساوية في التعليم بالنسبة للجنسين.

فالفتاة أصبحت تخرج لوحدها لتقطع مسافات إذ لزم الأمر للإلتحاق بمدرستها كما أنها تختلط بالذكور الذين يتقاسمون معها الشارع والقسم على حد السواء. ونسب الفتيات اللآئي يزاولن دراستهن قد سجل تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، إلا أنه وعلى الرغم من التقدم الملحوظ لعدد البنات فإن عدد الذكور يتجاوزه، كما يتبين من خلال الجدول :

---

(1)- أبو عمران الشيخ، « المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة »، مجلة الأصالة، العدد 6، الجزائر، سنة 1976، ص 23.

(2)- رميلي عبد الرحمان، « الإصلاح التربوي، قيوده وعقباته، التجربة الجزائرية »، مجلة التربية الجديدة، العدد 25، السنة 1986، ص 10.

1984 - 1985			1985 - 1986			1986 - 1987		
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1.945.862	1.469.043	3.141.705	1.978.531	1.516.157	3.481.288	2.035.874	1.599.458	3.635.332

(1)

يتبين من الجدول تقلص عدد الفتيات نظرا لعدم تقبل فكرة مواصلة بناتهم الدراسة، خاصة عندما تصل إلى سن معين (13 سنة) – أي مرحلة البلوغ –، ويرجع ذلك لتخوفهم من ظاهرة الإختلاط من جهة وإلزامية إعدادها في هذا السن حتى تلتحق بدورها الطبيعي كقرينة وأم أين تقوم بتربية الأطفال والقيام بالأشغال المنزلية.

ففي منطقة غرداية –مثلا – المعروفة بحرسها الشديد للتقاليد والعادات الإجتماعية، نجد الفتيات بعد خروجهن مباشرة من التعليم الإبتدائي يتزوجن ليصبحن أمهات تقليديات غالبا، بحيث لا يمكن أن يحدث تغير في عقلية الفتاة ورؤيتها للحياة إلا إذا وصلت إلى مستوى معين من التعليم –المرحلة الثانوية على الأقل – (2).

4- الجامعة الجزائرية من خلال تطورها التاريخي :لا يوجد تعريف قائم للجامعات، فهي مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة متعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه. ويؤسس كل مجتمع جامعته بناءا على مشاكله وتطلعاته وإتجاهاته السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها وإتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع.

والجماعة في المجتمع المحافظة، يوكل إليها مهام فكرية وتكوينية ترمي إلى المحافظة على الوضع القائم، لأنها تعتبر مصدر أفكار، إذ هي خالقة مواقف تصورية جديدة تساهم في حركة التطور (3). ففي مثل هذه المجتمعات تقوم الجامعة بمهام ثقافية وتكوينية، وحتى في المجتمعات الثورية الساعية إلى تغيير النظام الإجتماعي وتحقيق مجتمع يسوده العدالة، فإن الجامعة تكون المؤسسة المفضلة للثورة (4).

---

(1)- Annuaire statistique de L'Algérie N° 13, Alger, édition ONS, 1987, P 62.
(2)- Lacoste Du Jardin Camille, Des mères contre les Femmes Matriarcat et Patriarcat au Maghreb, Paris, édition La Découverte, 1985, PP 242-243.

(3)- بن اشنهومراد، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عائدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص ص 3-29.

(4)- التعليم العالي، نظرات عن الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، أكتوبر 1973، ص 12.

أما الجامعة الجزائرية فلا يمكن التعرف عليها إلا بعد إلقاء نظرة على التحولات التي عرفتها المؤسسة التعليمية منذ أن نشأت سنة 1909م، حيث قامت سلطات الإحتلال بوضع مبادئها الأساسية المستمدة من سياساتها التربوية العامة.

لقد عاشت الجامعة الجزائرية مرحلة ما بعد الإستقلال في جو عام من التململ والتبعية سواء في أشكالها التربوية أو في مضامينها التعليمية، وتميزت بإستمرار نظام التعليم الموروث وطغيان الروح الفرنسية.

وفي خضم التناقضات الموروثة التي تمارسها الجامعة الجزائرية، جاء الإصلاح الجامعي لسنة 1971م ليقطع مع أساليب التكوين، فضرورة وضع نظام جديد التعليم العالي كانت الظروف الإجتماعية الجديدة التي كان يعيشها المجتمع الحضري الجزائري.

وقد نص ذلك النظام على إستراتيجية جديدة ضمن الأهداف التالية : ديمقراطية التعليم، إعادة النظر في البرامج الدراسية، جزأرة إطارات التعليم العالي، التعريب، إعطاء الأولوية للتكوين العلمي والتكنولوجي.

التعليم العالي ووظائف الجامعة :

بما أن الجامعة لا تعمل في فراغ إجتماعي ثقافي فإن لها وظائف إجتماعية هي في الأساس جزء من طبيعة وجودها ذاته، وقد أوضح كل من " بارسونز " و" بلات " صاحبا التحليل البنائي – الوظيفي، بأن النظام الجامعي يمثل نظاما متكاملا في حد ذاته بكل ما يمثل مفهوم النظام من خصائص، وهذا في معرض حديثهما عن علم إجتماع الجامعة.

وقد أثبت التطور التاريخي للجامعة في العصور الوسطى إلى وقتنا الحالي أن الإتجاه العام للجامعة ووظيفتها تصبو إلى أقلمة الواقع الجامعي مع الواقع الإجتماعي (1).

فالجامعة عموما تنفرد بالقيام بوظيفة أساسية تميزها عن باقي المؤسسات التي تقوم بوظائف إجتماعية آخرى كما هو الأمر لدى المؤسسة الدينية أو المدرسية أو الأسرية، هذه الوظيفة الخاصة بها هي وظيفة البحث العلمي الخاص.

---

(1)- مدني محمد توفيق، إختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلات الطلبة تجاه دراستهم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 87 / 88، ص 84.

ثالثا : لمحة تاريخية عن خروج المرأة لميدان العمل

أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية أن المرأة كانت مساوية للرجل في عصر الجماعة القبلية، أين كانت العشيرة كلها تعمل مع بعض، إلا أن إختصاص الرجل في الأعمال الزراعية والحرف اليدوية أعطت لهم مكانة إجتماعية قوية داخل العائلة والمجتمع ككل، وهذا ما فرض على المرأة الخضوع لسلطان الرجل الذي يحصل على قوته بوسائل السلاح (1).

ونتيجة لذلك قلت مساهمة المرأة في تطوير المجتمع، إلا أن التغير الإجتماعي والإقتصادي الذي عرفته المجتمعات الحديثة ساعدت المرأة على الخروج لميدان العمل من أجل التغلب على الظروف المادية.

ويمكن تقسيم تطور النشاط النسوي إلى مرحلتين أساسيتين :

أ- مرحلة ما قبل الثورة الصناعية : وتتميز بإنتشار عمل المرأة في عدة مجالات وذلك لكون الأساليب المستعملة آنذاك جد بسيطة.

ب- مرحلة ما بعد الثورة الصناعية : ومن بين مميزات هذه المرحلة ظهور تقسيم العمل وذلك بطلب مختلف المصانع والقطاعات لليد العاملة، لذلك ظهر إنخفاض في معدل النشاط السنوي.

أما فيما يخص تاريخ العمل السنوي في الجزائري فإنه يتمثل في ثلاث مراحل مختلفة :

جـ- العمل السنوي في الجزائر :

1- قبل الإستقلال : خلال الفترة الإستعمارية وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وحرب التحرير كان بعض النساء يعملن بسبب الحاجة الملحة -أي الظروف - في مناصب وضيعة (مناصب وضيعة، منظفات بيوت، عاملات موسميات ...)، وفي ظروف سيئة للغاية، فساعات العمل، والإمتيازات الإجتماعية لم تكن موجودة ولم تكن تؤخذ بعين الإعتبار من طرف المستخدمين، فاليد العاملة السنوية آنذاك كانت جد رخيصة.

2- أثناء الحرب التحريرية : لضمن الحرية الوطنية جندت القوة النسوية للمشاركة في المهام الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فقد شاركت المرأة في الثورة التحريرية كحمل السلاح أو التمريض في صفوف جيش التحرير وتحضير الأكل للمجاهدين.

---

(1)- Start Alain, « Le travail domestique, La force de travail et femmes » in revue des temps modernes n° 426, Janvier 1982, P 13.

3- بعد الحرب التحريرية :

بعد وفاة الأولياء في الحرب وجدت المرأة نفسها أمام مسؤولية الأسر العديدة، إلى جانب تشجيع الدولة أرامل الشهداء آنذاك للخروج إلى ميدان العمل، إلا أن نسبة النساء العاملات كانت جد ضئيلة، فلم تتجاوز 4 % سنة 1966 و 6 % سنة 1977م (1).

أما حاليا فقد مكن القانون المرأة الجزائرية من العمل، إلا أننا نلاحظ أن أغلب اليد العاملة النسوية تتمركز في الصحة والتعليم، ومهنة التعليم تتلائم كثيرا مع ظروف المرأة الجزائرية خاصة وذلك للتوقيف بين العمل المنزلي والعمل الخارجي أي القيام بدور مزدوج.

(1)- Benkherouf Ghania et Mme Ayoub Malika, Les enseignantes du supérieur et la double journée de travail, thèse de DEA sociologie d'entreprise, Institut des Sciences Sociales Alger 1984, PP 5 - 6.

المبحث الثاني : نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري

أولا : بنية الأسرة المجتمع الحضري الجزائري تعتبر الأسرة الجزائرية « الخلية الأساسية في المجتمع الحضري الجزائري، حيث تتكون الأسرة من أشخاص تجمعهم صلة الزواج وصلة القرابة ». المادة 2 من قانون الأسرة. لقد كشفت الدراسات الخاصة بالعائلة الجزائرية أن لها عدة خصائص مميزة، أهمها :

- العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة تحتوي على عدة عائلات زواجية، تحت سقف مشترك وهو « الدار الكبرى » في المناطق الحضرية و « الخيمة الكبرى » في المناطق البدوية.
- ومن أهم مميزاتها كذلك أنها عائلة بطريقية Patriarcat حيث الأب والجد يمثلان القائدان الروحيان للجماعة العائلية، كما أن للأب سلطة مطلقة على الأبناء بالرغم من أن هذه السلطة واقعية، حيث له المسؤولية التامة على الأشياء المادية والمعنوية المحيطة بالعائلة، وطاعته ملزمة من طرف أعضاء العائلة، إلا أنه ليس له حق الموت والحياة على الأبناء كما هو الحال عند المجتمع الروماني والمجتمع العربي الجاهلي، وأقصى حدود سلطة الأب هو الطرد في بعض الحالات الإستثنائية، تلي سلطة الأب في المجتمع الحضري الجزائري سلطة القانون.

نستنتج مما سبق أن المجتمع الحضري الجزائري تطغى عليه صبغة المجتمع الرجالي، وهذا ليس من الناحية الكمية فحسب ولكن من الناحية الإجتماعية كذلك (1).

أما دور الأم فتعتبر الوسيط ما بين الأبناء والوالد ومن بين الظواهر الإجتماعية، المحافظة التي برزت في المجتمع الحضري الجزائري هو عزل المرأة ومنعها من الخروج وجبرها على الإحتجاب (2)، حيث لا تخرج من البيت إلا بصحبة أمها محارمها خوفا من سمعة العائلة وشرفها، لأن شرف العائلة يتوقف على شرف الإناث، لكن سرعان ما خرجت المرأة من مجتمعها الضيق بعد الإستقلال أين تغير وضعها الإقتصادي والإجتماعي، ومن بين المظاهر التي عاشتها المرأة الجزائرية نزع « الحايك » *.

---

(1)- بوتفنوشت مصطفى، ترجمة دمرى أحمد، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 84، ص ص 37 - 76.

(2)- M. Bormans, Statut Personnel et Famille du Maghreb de 1940 à nos jours, édition Monton, 1977, P 119.

*- الحايك : عبارة عن طرحة بيضاء تستر بها المرأة كامل جسدها عند خروجها من البيت في جميع دول المغرب العربي، ماعدا بعض المناطق كالشرق الجزائري، مثلا تستعمل (الملايا) بدل الحايك وهي على شكل حجاب أسود

وعموما، يمكن حصر وضعية المرأة الجزائرية في أربعة مراحل أساسية :

1. فترة ما قبل السيطرة الفرنسية، حيث تميز وضعها بالخصوصيات التقليدية القديمة المرتبطة بالتفسيرات الإسلامية، وذلك بإستعمال الحجاب، تعدد القرينات، الطلاق ...
2. فترة السيطرة الفرنسية على الجزائر، تميزت بقوة وشدة التقاليد القديمة للمحافظة على التراث القديم، على الرغم من تكيف وإنخراط بعض النساء مع العادات الفرنسية .
3. فترة حرب التحرير : تميزت بخروج المرأة إلى معترك القتال حيث برهنت على قوتها ومساواتها بالرجل.
4. فترة الإستقلال : تميزت بإكتشاف المرأة للخطابات الرسمية والقوانين الخاصة بوضع المرأة .

وفي هذه الفترة فسح المجتمع الحضري الجزائري المجال تحت ضغط التكنولوجيا، وما تفرضها من تحولات في البيئة الإقتصادية الثقافية، والتي تنعكس على العلاقات الإجتماعية إلى تكوين أسرة حديثة تتماشى مع الظروف الجديدة، بينما إحتفظ المجتمع الريفي بخصائص الأسرة التقليدية، وذلك نظرا للتراكم الثقافي، فكل من الرجل والمرأة إنشغالاته ونشاطاته ومجال عمله، فلا يختلط الرجل بالنساء ولا حتى التحدث مع بعضهما البعض لأن هذا يحط من مقام الرجل (1). وغالبا ما يسود علاقاتهم الإحترام المتبادل والتقدير والحشمة، يقتصر مجال عمل الرجل خارج نطاق البيت فلا يعود إليه سوى للأكل والنوم، بحيث يتمثل دوره في تأمين الدخل المادي للعائلة والحفاظ على شخصيتها ومستواها المشرف بين العوائل، أما فيما يخص النساء في البيت غالبا من ما تكون حريتها محددة حيث تكون تصرفاتها مقيدة وفق تعليمات الأم الكبيرة. فالدور الأساسي للمرأة الجزائرية التقليدية هو الإنجاب لضمان إستمرار نسل العائلة والمحافظة على إسمها وثروتها.

فميلاد الفتاة في العائلة الجزائرية التقليدية يستقبل بمشاعر الإحباط وخيبة الأمل، وأحيانا يكون إنجاب أكثر من بنت نذير شؤم الأم، فليس من المستبعد أن تستبدل بإمرأة أخرى لإنجاب الذكور وبه تتحدد مكانة المرأة داخل الأسرة.

---

(1)- R. Descloitres et L. Debzi, Système de parenté et structure familiale en Algérie.

إن التفرقة بين الذكور والإناث تبدأ منذ الولادة وفي عمليات التنشئة الإجتماعية، حيث تختلف معاملة العائلة مع الجنسين، فهكذا ومنذ الصغر تهيأ الفتاة لأداء مهام محدودة، وما أن تصل سن البلوغ حتى يبدأ التفكير في تزويجها ويطلب منها الإحتشام، ويفرض عليها الإحتجاب، وزواجها يكون محصورا داخل دائرة الأقارب وخاصة من أبناء العمومة وذلك لتدعيم التماسك العائلي (1)، وتقوية الإرتباطات الداخلية والمحافظة على الميراث.

إن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري التقليدي خاصة، يعتبر صفقة بين عائلتين وليس مسألة شخصين، حيث لا يؤخذ رأي القرينين وخاصة الفتاة التي غالبا ما تكون آخر من يعلم بهذه الصفقة، وعادة ما يكون سنها تحت أربعة عشرة سنة، حيث تعيش في بيت قرينها تحت الأوامر وخاصة الحماة، فمكانتها تكون وضيعة، لا تملك شيئا سوى جهدها لأداء مختلف الأعمال المنزلية. فلا تلتقي بقرينها إلا في المضجع*، حيث تعيش الفتاة تحت هذه السيطرة حتى تصبح حماة بدورها (2).

أ- الظواهر السائدة في المجتمع الحضري الجزائري :

1- ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى : ليست ظاهرة جديدة في المجتمع الحضري الجزائري، فهذه الظاهرة ليس من رد فعل رجل أو مجتمع اليوم فقط، بل كانت موجودة منذ القدم، فالرجل كان دائما مفضلا على المرأة سواء في الحياة السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ... وكانت الإحتفالات بميلاد الإناث هي أقل من تلك المخصصة للذكور (3).

وفي مجلة فرنسية مخصصة للنساء أثيرت مناقشة بين مراسلات المجلة في هذا الموضوع، قالت إحدى النساء :«لو كان للبنات نفس القدر على نقل إسم العائلة مثلما هو الحال لدى الذكور لأستقبل الرجال بناتهن بحفاوة أكثر يوم ميلادهن، ولكان هذا عاملا مهما في التسوية بين الجنسين » (4).

---

* - المضجع : الفراش.

(1)- Boutefnouchet Mostapha, La Famille Algérienne, évolution et caractéristique récentes, Alger, S.N.E.D, 1980, P 79.

(2)- بن عويشة زوبيدة، أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1988، ص 145.

(3)- ستيتي مليكة، ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى، دراسة نفسية إجتماعية في الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، معهد علم النفس وعلوم التربية الجزائر، جانفي 1990، ص 39.

(4)- Hebdomadaire, Féminin, « ELLE » Spécial, Numéro 2000 « Le débat des lectrices » , 7 Mai 1984, P 12.

إن ميلاد البنت في المجتمع الحضري الجزائري بمثابة طعنة للنرجسية الأبوية، وهناك في بعض مناطق القبائل عائلات تطرد المرأة التي لا تلد إلا البنات أو يتخذ عليها ضرة*

إن علاقة المرأة بالزواج في المجتمع الحضري الجزائري مثل طبيعة العلاقة مع الأب والمتميزة بالخوف والرهبة، فالزواج بالنسبة للمرأة الجزائرية هو بمثابة عبور من نوع من الخضوع إلى نوع آخر، فالشكل يتغير لكن الإستبدادية تبقى.

فالمرأة الجزائرية عندما تتزوج تبقى غريبة في عائلة القرين، لا تتغير وضعيتها إلا بالإنجاب، ولا تحرز على أية سلطة إلا بعد زواج أبنائها وخاصة الذكور منهم، فالمرأة في المجتمع الحضري الجزائري خاضعة لسلطة القرين، فلا توجد مساواة بينهما على الإطلاق، لأن هذا يؤدي إلى ظهور فوضى في العائلة وإلى خلط قواعد السلطة في العائلة الجزائرية التقليدية، فغالبا ما نجد أن الأب وهو مالك النفوذ والسلطة يتخلى عن جزء منها لقرينته وخصوصا في أمور التربية أثناء المرحلة الأولى.

وعموما، فالمرأة في العائلة التقليدية الجزائرية، وخاصة الأم تتولى الأشغال المنزلية وبعض الأشغال في الحقل (الحطب، الماء، الزراعة ...) فالأم في مثل هذا المجتمع تمثل قوة الأب في مجتمع النساء أي إنها تقوم بتوزيع العمل، فهي ركيزة الجماعة كما وصفها P.Bourdieu، فمهمتها الأساسية هي البيت، وهناك مثل شعبي قبائلي يقول :« أخام مبلا ثمطوت، أم لبحر مبلا الحوت » ومعنى المثل :« البيت الخالي من المرأة مثل البحر الخالي من الحوت » (1).

2- ظاهرة تزويج الأبناء :

كان إختيار القرينة للفتى بيد الأهل، كما كانت الموافقة على زواج الفتاة بيد والديها وبعض الأقارب.

ففي القرى مثلا كانت الحياة الزراعية قاسية تستدعي وجود العدد الوافر من الأيدي العاملة لإستنباتها، فقد لجأ المزارعون إلى الزواج المبكر كأحد الحلول والوسائل لتأمين الطاقات الجديدة للأرض.

---

* - ضرة : قرينة ثانية.

(1)- نفس المرجع السابق، ص 62 - 65.

فلا يكاد الفتى أن يبلغ السابعة عشر أو الثامنة عشر من عمره حتى يسمع قول والده : «صرت كبيرا ولا بد أن نفرح بك » ويفهم من هنا أن والده يعزم على " تزويجه "، وعادة لا يتفوه الوالد بمثل هذه العبارة إلا بعد أن تكون الخطوات التمهيدية قد أنجزت.

كما عرف المزارعون المتوطنون بظاهرة « الوعد بالزواج » بإسم ولديهما وهما لا يزالان في سن مبكرة لا تتجاوز خمس سنوات أو حتى عند الولادة، والهدف من هذا هو ربط مستقبل الأسرتين بالأرض (1). وهكذا يستعمل الوالدين كحبل لربط الأسرتين منذ ولادتيهما لمتابعة التعاون بالعمل الزراعي.

ومن المعروف أن تحتفظ جميع البنيات الأسرية حق إبن العم بزواجه من إبنة العم، وله الحق في أن يبطل زواجها إذا لم يستشره، أو تعرض عليه قبل موافقة أهلها على تزويجها سواه.

أما في المدن، فيتميز البحث عن الفتاة بإستغراق وقت طويل حيث تتجند نساء كل الأسرة ويبدأن الزيارات و « دق الأبواب » بهدف « الفرجة » على الفتيات اللواتي هن في سن الزواج، فيقارنن ويفاضلن بينهن أثناء عرض نتائج زيارتهن أمام والد الفتى، أين يقوم هذا الأخير بالإختيار وإبلاغ الإبن بمن سيتزوج، وقد جرت العادة أن يوافق الشاب دون تردد على ما يعرض عليه وبهذا « تخطب المجهولة إلى المجهول » (2).

إن هذا الشكل من الزواج يعود إلى نمط الحياة الزراعية القاسية، الذي يحتم أن توظف روابط القرابة والمصاهرات الجديدة في خدمة الأرض.

ب- المرأة الجزائرية والتغير الإجتماعي :

لقد تبع التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفها العالم الثالث بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، عدة مشاكل وإضطرابات إجتماعية – نفسية–، وذلك راجع إلى الإنتقال السريع من النمط المعيشي التقليدي إلى النمط العصري، حيث تحولت البنية الإقتصادية الأسرية التي كانت كبيرة تضم عدة عائلات يترأسها الأب أو كبير العائلة، إلى بنية مصغرة الحجم والمتمثلة في الأسرة النواة، وشيوع هذه الظاهرة خاصة في المدن الكبرى.

---

(1)- Chatila, Le Mariage chez les Musulmans en Syrie, Paris 1934, P 56.

(2)- حطب زهير، تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والإجتماعية وقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، 1980، ص ص 160 - 161.

ونتيجة لذلك التفكك، أصبح الفرد يعيش في صراع بين معتقداته وقيمه الموروثة من المجتمع التقليدي وبين القيم المعايير التي أصبح يتميز بها المجتمع الحالي (1). أما بالنسبة لدور المرأة الجزائرية، فقد إحتلت قبل وبعد الثورة التحريرية مكانة بارزة في المجتمع حيث أصبحت أساس الخلية العائلية إذ عملت على تسوية مكانتها بالرجل وذلك بالمساهمة في التنمية والإنتاج وتحطيمها للمفاهيم القديمة المتعلقة بعدم قدرتها على القيام بأي عمل وأنها خاضعة خضوعا تاما للرجل (2). فقديما ربطت المرأة الجزائرية مصيرها بالأرض، حيث لا تتعد نشاطاتها الأعمال التقليدية كالفلاحة البسيطة والحرف التقليدية (صناعة الخزف، والزرابي)، أما حديثا، فنجدها تحتل المراكز الهامة في مختلف المجالات : التربية والتعليم، الطب والتمريض. نلاحظ أن المرأة الجزائرية إنتقلت من الأعمال البسيطة إلى المتطورة هذا ما يدل على مستواها الذهني وكفاءتها، إلا أن الحياة العصرية التي تعيشها المرأة الجزائرية، وضعتها أمام مشاكل جديدة خاصة مشكلة التوفيق بين الشغل خارج البيت ودورها كأمّ وربّة بيت أيضا (3). ومن بين مظاهر التغيير الذي تشهده المرأة الجزائرية –حسب دراسة الباحثة راضية طوالبي Toualbi – هو إختيارها في إتخاذ موقف إزاء زواجها : هل تتبع الطريقة التقليدية والخضوع إلى الثقافة التقليدية والقيم الإجتماعية ؟، أم تتبع الطريقة الحديثة وفق رغباتها وخاصة أنها « متعلمة » ؟ ولهذا توجد المرأة الجزائرية المتعلمة نفسها في حالة توتر وتأنيب لأنها تخلت عن تقاليدها، وهذا ما يجعلها في صراع دائم مع الأهل خاصة (4). أما دراسة الباحث كاشا Kacha ، والتي تتساءل فيها عمّا إذا كانت الثورة قد ساعدت المرأة على القيام بدور فعال أم لا، فحسبها – أي الباحثة – أن التقاليد والحياة الإجتماعية قد حددت دور المرأة في الوظيفة البيولوجية وفي الخضوع لسلطة الرجل (الأب – الأخ – الخال–القرين)، فعند

---

(1)- Boutefnouchet Mostapha, Système social et changement social en Algérie, Office de Publication Universitaire Alger, n° d'édition 1905, PP 36 - 38.

(2)- Ministère de l'Information et de la Culture, La Femme Algérienne, collection visage de l'Algérie, Alger 1976, P 20.

(3)- Haddad Malek, Les Femmes Algériennes, Brochure éditée par le Ministère de l'Information (sans date), PP 51 - 65.

(4)- Toualbi Radia, « Changement social et représentation des choix conjugaux » in Revue Algérienne de psychologie et des sciences de l'éducation, N° 1, O.P.U. Alger, P 44.

الحديث عن تعليم المرأة وحقها في ذلك نلاحظ عدة حواجز وتوهمات خوفا من قوة المرأة في تحطيم النظام الإجتماعي التقليدي، فالجماعة في المجتمع الحضري الجزائري تعمل كلها على مراقبة كل إتجاهات المرأة وترغمها على التمسك بالتقاليد الإجتماعية،
إلاّ أن تأثير وسائل الإعلام يساعد على تطوير وخلق طموحات جديدة عند المرأة من شأنها -أي الطموحات الجديدة – تحطيم النظام الإجتماعي التقليدي.

كما تؤكد كذلك دراسة أخرى للباحثة كاشا (1977) عن طموحات المرأة الجزائرية، حيث تعكس لنا التناقضات الموجودة في داخل المجتمع، فنجدها تفضل الطفل الذكر على الأنثى، إلا أنها تحبذ تربيته بطريقتها الخاصة وفقا لما تعلمته ووفقا للمظاهر العصرية (1).

من خلال الدراسات السابقة نستنتج أن المرأة الجزائرية تعيش وضعية متناقضة مع ما تعلمته خارج البيت ومع التنشئة الإجتماعية المغروسة داخلها، لذا نجدها مضطربة في مواقفها التي تدل عن سوء تكيفها مع التغير الإجتماعي الذي شهده المجتمع الحضري الجزائري خاصة في ميدان التصنيع والتعليم.

ثانيا : أنماط نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري

يتم نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري في وقتنا الحالي حسب نظامين معروفين وهما : النظام الأحادي للزواج، ونظام تعدد القرينات ، ولكن الحقائق المعاشية تثبت الإنتشار الواسع للنظام الأول، أما عن النظام الثاني فيكاد ينعدم في وقتنا الراهن.

يولي المجتمع الحضري الجزائري أهمية بالغة لنظام الزواج، نظرا للتغير الصناعي والحضري الذي عرفه هذا الوسط منذ الإستقلال، وذلك بإنتشار التعليم والتربية وإختلاط الجنسين في ميدان العمل أو الدراسة ... إلخ.

فهذه العوامل كلها ساعدت على تغيير الكثير من المفاهيم المتعلقة بنظام الزواج، لدى الشباب المقبل على الزواج، وخاصة فيما يتعلق بأسلوب الإختيار للزواج، شروط الزواج (2) ،

---

(1)- Kacha Nadia, Femme Algérienne et changement social, In revue Algérienne de PSE n° 22, O.P.U. Alger 1977, PP 28 - 30.

(2)- كسال مسعودة، الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله أثاره، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، رسالة ماجستير في علم الإجتماع العائلي، معهد علم الإجتماع، الجزائر، 1985 /1986 ص .

وعدد الأطفال الذين سوف ينتجون عنه، وأسلوب تنشئتهم ... إلخ.

فهم بهذا يحاولون تغيير البنية الأسرية القديمة (أي الأسرة الممتدة) وقد أدى هذا إلى ظهور نوع من الصراع بين الأباء والأبناء من أجل البث النهائي في أمر الزواج إذ أصبح من أهم المظاهر الأساسية في حياة الأسرة الجزائرية الحالية. وعموما، نجد موقفين مختلفين إزاء نظام الزواج في الأسرة الجزائرية وهما :

الموقف الأول : يتمثل في تراجع الشباب عن إختيارهم الفردي للزواج وذلك نتيجة لفشلهم في فرض موقفهم ولإقناع الأباء بإختيارهم.

وتفاديا للنزاع أو الصراع الذي ينشأ بين الأباء والأبناء، والذي غالبا ما يؤدي إلى مدّ قرار الزواج، عامين أو ثلاثة، فقد توصلوا إلى قرار زواج أحادي الجانب أي لصالح أحد الطرفين.

وحسب إحدى الدراسات الجزائرية فإن الشباب المقبلين على الزواج يجدون أنفسهم في مجابهة نفسية إجتماعية، فغالبا ما يتركون الرأي والمشورة في موضوع الزواج للأباء فهو بذلك « كالمسافر الذي يشعر بالشك وعدم الإستقرار عندما بدأ في المغامرة لوحده، وفي طريق مجهولة وغير واضحة، فيفضل الرجوع على أعقابه من أجل التأكد من سلامة وجهته بواسطة الإستعانة بالمتعوّدين على السفر ومن أجل الإنضمام إلى قائد ما » (1).

أما الموقف الثاني المتخذ من طرف هؤولاء المقبلين على الزواج، فيتمثل في إستعمالهم لكل الوسائل الممكنة لإقناع الآباء بصلاحية إختيارهم الفردي للزواج، عند الفشل في ذلك، يتمسك هؤلاء بموقفهما مهما كان الثمن، لذا – غالبا – ما يلجأ الآباء إلى عدم تحمل مسؤولية ما يترتب عن ذلك الزواج من خير أو شر (2).

إن هذا الشكل من أنظمة الزواج ظهر نتيجة للتغير الإجتماعي الذي عرفه المجتمع الحضري الجزائري، في كثير من المجالات، كإنتشار التعليم والثقافة وخروج المرأة للتعليم مثلا، إلا أن الأسلوب الفردي للإختيار للقرين مازال محدود النطاق، لأن هؤلاء يظلون مشدودين في إختيارهم للزواج – شعوريا أو لا شعوريا – إلى ثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه،

---

(1)- A.A.R.D.E.S. le Mariage : Lien d'un rapport entre Famille et société, Alger, Publication de l'A.A.R.D.E.S, Tome 1, 1977, p 162.

(2)- كسال مسعودة، مرجع سابق، ص 100.

لأن –داخليا – يحاولون تكرار صورة والدهم أو والدتهم عند الزواج أو تحقيق صفات الأسرة ككل أو مميزات الطبقة أو الفئة الإجتماعية التي ينتمون إليها.

وهناك دراستان: A.A.R.D.E.S و I.N.E.A.P ، الأولى عالجت نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري والثانية تعرضت إلى البنيات الأسرية في المجتمع الحضري الجزائري. فالدراسة الأولى أكدت على أنه بالرغم من صدق العلاقات العاطفية ونضجها –بين الشاب والشابة – إلا أن هذه العواطف والعلاقات تبقى غير محددة وقابلة للنقاش ومبهمة في نفسيهما، لأنهما يختاران تحت ضغط القيم الراسخة في الذهن، فالفتى بذلك يظن أنه خرج عن القاعدة الإجتماعية العامة، ولا يعطي لنفسه الثقة الكاملة للإختيار، حيث يشعر أنه يقوم بعملية غير مضمونة لذا غالبا ما يتراجعان عن موقفيهما الإختياريين ويفضلان الإنظمام إلى الحكم الجماعي والإستعانة بالمعرفة الأسرية (1).

أما فيما يخص الدراسة الثانية –دراسة البنيات الأسرية في المجتمع الحضري الجزائري– فهي توضح أنه إذا كانت المصالح الإقتصادية للأسرة مشتركة – وخاصة في العائلات الغنية – فإن الإختيار للقرين يفرض، فنجد في هذه الحالات سيطرة نظام الزواج الداخلي (الزواج من الأقارب)، بحيث تكون المصالح المحددة فيه تهدف كلها إلى تثبيت المكانة الإجتماعية للأسرة (2).

نستنتج مما سبق أن عملية الإختيار للقرين في أي مجتمع من المجتمعات، تتحكم فيها تقاليد وعادات وثقافة ذلك المجتمع.

أما فيما يخص المجتمع الحضري الجزائري : مازالت الأسرة لحد الأن، تعتبر من بين الأنظمة الإجتماعية البارزة في سلم التنظيم الإجتماعي الخاص به، لذا فإن الأسرة تولي أهمية كبيرة لنظام الزواج، حيث يتم غالبا وفق النمط التقليدي–العصري (3)، إذ يختار الشاب أو الشابة بمفردهما مع إستشارة وموافقة الأهل على هذا الإختيار فيما بعد أو يختار الأهل ثم يعرض هذا الإختيار على الأبناء.

---

(1)- A.A.R.D.E.S. op-cit, PP 155 - 156.
(2)- I.N.E.A.P. (Institut National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification) dans réflexions sur les structures familiales, Alger, Tome 1, 1982, P 23.
(3)- كسال مسعودة، نفس المرجع السابق، ص ص 105 - 106.

الزواج في المجتمع الحضري الجزائري أصبحت تتأرجح بين إندماج مزدوج للتقليدية والعصرية في نفس الوقت، فالمظاهر التقليدية متعلقة بنظام الزواج وتتجلى في المظاهر الدينية والملابس التقليدية وسير حفل الزفاف، أما المظاهر العصرية فتظهر في إتفاق أن يعيش الإبن بعيدا عن أسرته، وأن يتمتع بكل الوسائل المادية المريحة (كشهر العسل، وسيارة، بيت مستقل ...) (1).

نلاحظ أن هذه المظاهر العصرية يغلب عليها الطابع المادي والنفسي الذي يسيطر على العقلية الإجتماعية الجزائرية، فكثيرا ما يعطي الأفراد في المجتمع الحضري الجزائري – سواء الأهل منهم أو الأبناء – وعلى إختلاف مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، أهمية بالغة للمظاهر المادية على الخصوص وبالتالي النفسية، المصاحبة لشروط الزواج وكيفية الإحتفال به ، حتى وإن إقتضى الأمر بالأسرة المتوسطة الحال أو من أجل الإلتزام بهذه المظاهر ، لأن الأسرة خاصة والمجتمع عامة يظنون أن هذه السلوكات الإجتماعية هي التي تحدد وضعيتهم الإجتماعية ونفوذهم وأهليتهم (2).

أ) الأسرة وسوق نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري :

على الرغم من تقدم المرأة الجزائرية في شتى الميادين وإقتراب مكانتها الإجتماعية من مستوى الرجل ، إلا أن هناك عدة عوامل تعيقها للإنتقال إلى معايشة العصر الحديث، تغيرت فكرة «المرأة – للزواج » لتترك المكان لفكرة«المرأة– للنشاط »، إلا أن الأسرة الجزائرية ترى أن دور ومكانة المرأة لا يكتمل إلا بزواجها ، فبقاؤها في الأسرة مشكل كبير ، لأن المحيط الإجتماعي ينظر للمرأة على أنها مخلوقة للزواج ، الشيئ الذي يفسر الصرامة في العناية بها وتركها في البيت مع الحرص عليها وصيانتها.

إن حياة المرأة في المجتمع الحضري الجزائري لا يتطور حسب النقاط الثلاث المعروفة للنمو: الطفولة ، البلوغ، الزواج بل هذه الأخيرة – الى المرأة – لم تكن تعرف إلا مرحلتيين فقط هما : طفولة، بلوغ وزواج، حيث تعتبر الفتاة إيتداءا من سن ستة عشرة سنة (3).

إضافة إلى ما كانت تعيشه من ضبط وخضوع لعادات قاسية وقامعة ، فقد كانت تخجل من جسمها ، كما كانت تخجل أن تظهر أمام ذويها...

---

(1)- M. Boutefnouchet, La famille Algérienne : Evolution et caractéristique récentes, op-cit, P 105.

(2)- A.A.R.D.E.S , op-cit, P 90.

(3) ستيتي مليكة ، ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى ، مرجع سابق، ص 66.

لكن بعد إندلاع الحرب التحريرية – وخاصة مع مشاركة المرأة فيها – أصبحت شخصا مكملا للرجل في مهامه خارج البيت لذا أصبح من الطبيعي أن يخرج من إطارها التقليدي وتقبل على مختلف ميادين الحياة، فبفضل التقسيم الإجتماعي الذي حصل في الأسرة الجزائرية تغيرت نظرة كل من الرجل والمرأة للزواج ، إذ لكل نظرة خاصة به يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة، إذ تربي الفتاة على أنها عبء على الأسرة،هذه الأخيرة تحاول دائما تأكيد دونيتها بالنسبة للذكور ، إضافة إلى «أن المرأة ترى نفسها كما يراها الرجل ، أنها وسيلة لإنجاب الأطفال وإشباع رغبته الجنسية ، والمساعدة في العمل هذا يؤكد أن هويتها كإنسان غير موجودة بدون زواج ، لذلك فهي تسعى دائما إلى تأكيد مكانتها كإمرأة ، الأمر الذي يجعلها تعيش تناقضا حادا بين تطلعاتها لإختيار قرينها أو طريقة حياتها التي إكتسبتها عن طريق تعليمها وخبرتها وبين ما يفرضه عليها المجتمع بحكم عاداته وتقاليده »(1).

وتؤكد الباحثة نفيسة زردومي أن المجتمع الحضري الجزائري خلق مجتمعين مختلفين ومتضاربين وهما مجتمع الذكور ومجتمع الإناث، وهذا ما خلق على المستوى النفسي للفتاة والذكر على السواء نوعا من الحذر والتخوف، فالفتاة الجزائرية عندما تذهب إلى المدرسة لمواصلة دراستها ، تحاول التكيف مع العادات الجديدة التي ظهرت في المجتمع، دون نسيان ما نشأت عليه من قيم ومعايير إجتماعية معينة »(2).

لقد سمح لها بإرتداء اللباس العصري الجاهز مثلا ، لكن يمنع عليها تقليد الغرب في التصرفات الأخرى ، فهي مرغمة على تقبل ما تخططه لها العائلة إبتداءا من تحديد سلوكها وهي صبية إلى غاية الإختيار لقرينها ، لأنه ينظر إليها على أنها المسببة للفضائح والإضطربات ، فعندما تتأخر في السن للزواج يزداد قلق الأهل والمحيط الإجتماعي حيث تسمي« البايرة » أو العانس لذا غالبا ما نجد الأهل يزوجون بناتهم في سن مبكرة ، إعتقادا أن الزواج ستار يحميها من العار، وخوفا من كلام الناس.

أما الرجل في المجتمع الحضري الجزائري، فالمبادرة بالزواج تأتي دائما من طرفه، فهو الذي يتقدم لخطبة الفتاة التي يريد الزواج بها من والدها، الذي يحسم الموقف بدوره(3). نلاحظ مما

---

(1) عبده سميرة، المرأة العربية بين التخلف والتحرر، منشورات دار الثقافة الجديدة، بيروت، ط1، 1986، ص 10.

(2) Zerdouni N. l'Enfant d'hier, l'évolution de l'enfant traditionnel Algérien, Paris, 1982, P 185.

(3) El Saadaoui N. La face cachée d'Eve, édition des femmes, Paris, 1972, P 48.

سبق أن الزواج قضية رجال ، حيث تعامل المرأة على أنها أثاث أو بضاعة ، تباع وتشترى، وقيمتها تكبر مالم تستعمل ، أي إذا كانت بكرا، فالرجل يتزوج مع من تصغره سنا .

بدأت القيم العائلية في الزوال لتعرف أشكال ومعايير أخرى تحت تأثير المدرسة ووسائل الإتصال، وكذلك الإحتكاك الإجتماعي فقد أخذت الأوضاع نموذج الثقافة الغربية ، أما تصرفات الأفراد فقد بقيت نتاجا للتقاليد.

وعموما، ما يميز نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري هو المرور من نظام الزواج الداخلي إلى نظام الزواج المتجانس، كذلك إرتفاع سن الزواج عند الجنسين إضافة إلى المكانة المرموقة التي أحتلتها المرأة بعد تعليمها ودخولها عالم الشغل (1).

ب) أوضاع سوق نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري :

إذا كانت طبيعة كل سوق هو التبادل في المنتوجات ومرور المعروضات ، فإن طبيعة سوق الزواج هو تبادل شيئ خاص ذو قيمة محددة بسلوكات ومواقف وشخصية بيولوجية ومعنوية.

ومن بين مميزات سوق نظام الزواج هو أنه لا يكفي الإجابة على السؤال «من يتزوج مع من؟ »، لأن التعرف على القرين أو القرينة وحده لا يكفي إلا مالم نأخذ بعين الإعتبار الأصل الإجتماعي وموقف الأهل من نظام الزواج ، لأن هذا الأخير في أشكاله السوسيولوجية مرتبط بالموقف Position والمكان Milieu الذي ننحدر منه.

ولتكافؤ وتناسق سوق نظام الزواج، لابد أن تتوفر الظروف اللازمة حتى يكون التبادل متوازيا بين القرينين، فحسب الباحث عادل فوزي فإنه يشترط لكي يتزوج أفراد من نفس الطبقة الإجتماعية ، أن يكون لديهم نفس الأذواق ويخالطون نفس الأماكن ويتقاسمون نفس المعتقدات (2).

---

(1) كسال مسعودة، نفس المرجع السابق، ص 92.

(2)- Faouzi Adel, Formation du lien conjugal et nouveaux modèles familiaux en Algérie, Doctorat d'Etat, Université de Paris V, sciences humaines, Sorbone, Paris, 1989-1990, PP 280-281

إن نظام الزواج المفضل من بنت العم لم يعد يمثل الشكل المثالي للسياسة الأسرية الجزائرية، هذا التغيير يعتبر حساسا في المجتمع الحضري الجزائري، لأن عدم التعارف L'anonymat هي المميزة للعلاقات الإجتماعية حاليا.

ولتحقيق سوق نظام الزواج لابد من المرور بعدة مراحل : أولها عملية الإختيار للقرين حيث تترجم فيه القرارات ، إذ يطرح السؤال هنا بحزم : من يتزوج مع من ؟ وماهي الأسس والعوامل التي تقوم عليها عملية الإختيار؟ علما أن إختيار الرجل أو المرأة لقرينه سلوك إجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص ، ولا عن طريق الصدفة وإنما وفق معايير مجتمعه.ولكل مجتمع نظمه وأساليبه الخاصة التي تتحكم في عملية الإختيار للقرين ، طبقا للقيم والعادات والتقاليد والأنماط التي تسود ذلك المجتمع (1).

لقد سيطر الأسلوب الوالدي في عملية الإختيار للقرين في المجتمع الحضري الجزائري، فهو يمثل الزواج التقليدي الذي لا يعتبر مجرد علاقة بين رجل وإمرأة فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى إرتباط عائلتين أو عشيرتين ، لذلك جرت العادة بأن تعطى الفتاة لإبن العم ضمانا للوحدة والأخوة وتفاديا لتكاليف الزواج الباهضة ، فهذا النوع من الزواج يعتبر نظاما للربط بين العلاقات الإجتماعية والعلاقات الإقتصادية والثقافية والمثالية.

نلاحظ أن رغبة الفتاة في سوق نظام الزواج ليست هي المقياس ، فإن كانت هناك رغبة أو رأي فغالبا ما تكون غير حقيقية، فهي مأخوذة أصلا من المجتمع أو من الأسرة.

إن المجتمع الحضري الجزائري يعيش إختلالا في سوق نظام الزواج، لأن في سوق السلع تلتقي العروض والطلبات، للطالبين أفضليات توجههم نحو سلع معينة، لذا يظهر العارضون إلى مراعاة هذه الأفضليات، لكن في سوق نظام الزواج، غالبا ما تظهر لنا الخطوة الكبيرة التي يحظى بها الطالبون عكس العارضين الذين هم تحت رحمة وأذواق الطالبين.

فالأم غالبا هي تقوم بإختيار القرينة، إنطلاقا من مقاييس معينة تراها أنسب لها ولولدها، فهي لا تبحث فقط عن قرينة لإبنها، بقدر ما تبحث عن مساعدة وخادمة لها في الشؤون المنزلية، فالأسرة الجزائرية لا تنظر إليها على أنها ستؤدي واجبات قرينها على قدر ما تلبي حاجيات جميع أفراد العائلة.

---

(1) الترمانيني عبد السلام، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1984، ص 10.

مع التغيرات البسيطة التي عرفتها الأسرة الجزائرية، أخذ نظام الزواج المرتب في النقصان عموما، لكنه بقي محصورا في دائرة المعارف على العموم، إلا أنه ظهر ما يعرف بنظام الزواج المرتب –الحر، الذي يتم فيه الإختيار بشكل تقليدي عصري، حيث يختار الشاب قرينته بمفرده ولكن بموافقة الأهل والعكس، أما بالنسبة للفتاة فليس لها الحق في إختيار قرينها، وإنما يفرض عليها وحقها محدود في القبول أو الرفض.

ففي الأوساط الريفية نجد أن البحث عن قرينة الإبن من بين المهام التي تكلف بها الأم، حيث تلم كل المعلومات الخاصة بالفتيات المقبلات على الزواج، أما في الأوساط الحضرية فغالبا ما تكلف بهذه الأمور إمرأة ذات سن متقدم تسمى« الخاطبة » ، التي تقوم بهذا العمل في الأماكن المعروفة كالحمامات والمقابر والأعراس.

وقد برزت ظاهرة جديدة في المجتمع الحضري الجزائري، ظاهرة الفتيات ذات المستوى الجامعي فإنهن يجدن صعوبات في الزواج، حيث لا يتقدم أحد لخطبتهن وهذا راجع لأن مثيلهن من الرجال الجامعيين يتزوجون بفتيات أقل منهن من حيث المستوى التعليمي وأقل منهن سنا، هذا ما يدفع بالفتاة الجامعية إلى البحث عن قرين خارج دائرة القرابة والمعارف وهذا ما يفسر لنا بروز نظام الزواج الخارجي الذي ظهر مؤخرا في المجتمع الحضري الجزائري.

والزواج الحر عموما يشترط فيه تعارف القرينين قبل إتمام الزواج، وهذا يتم عن طريق إلتقائهما في أماكن معينة، كأماكن الشغل والتعليم مثلا.

فبالنسبة للمتعلمات، كثيرا ما يكون مقر التعارف الجامعة أو الثانوية، غير أنه كثير ما يتبع هذه اللقاءات عدة مشاكل سواء من طرف المتعارفين أو من طرف الأسرة، لأن كليهما (الذكر والأنثى) ليس له تربية هيأته للتقرب من الطرف الثاني (1).

وعموما إن عملية الإختيار للقرين في المجتمع الحضري الجزائري تقوم على نوع من الصراع بين الأباء والأبناء، حيث إنه يجد المقبلون على الزواج أنفسهم في موقفين مجبرين : التراجع عن الإختيار الشخصي للقرين نظرا لفشلهم في إقناع الأهل أو التمسك بإختيارهم وعصيان الأهل.

---

(1)- Faouzi Adel, op-cit, P 30

جـ- الوساطة في نظام الزواج :

في المجتمعات المحافظة والمغلقة قد تلعب الوساطة دورا هاما للتقرب والتعرف بين الراغبين في الزواج وتحقيق التجانس فيما بينهم على أساس الإقناع والتفاهم وخاصة مع الأباء ممن لهم سلطة على أبنائهم، ويحدث هذا أساسا في المجتمعات التي لم تعرف نظام إختلاط بين الشباب للتعارف والإختلاط الذي يساعد على الإختيار للقرين، فعندئذ يكون لنظام الوساطة أثره الكبير في الإنتشار للمساعدة على الإختيار. ويكون للواسطة - إمرأة كانت أم رجلا - دور نشيط في هذا المجال، وخاصة للمرأة التي يسهل عليها الدخول في المنازل (1).

د- الزواج عن طريق مكاتب الزواج أو الأعلانات :

لقد تطور أسلوب الوساطة، بحيث ينظم ويعتبرعملا حرفيا مشروعا ومقبولا لدى الناس،لا يجرى بفرض النفس على الأخرين كما يحدث في الصورة السابقة، وإنما يظم من طرف أشخاص تجار أو غيرهم حيث تنشأ مكاتب ويعين لها العاملون ويظم بإعتباره عملا حرا ويديره بصورة قد تكسب ثقة إلتماس الناس فيه، فيقبلون عليه لأنفسهم ولأبنائهم، لكن يجب أن يسير العمل بحذر حتى لا يستغلها ذوالقيم الفاسدة،الذين قد يسيئون إلى أمانة كاتب الزواج (2) من بين التغيرات التي عرفتها عملية الإختيار للقرين هو الإختيار عن طريق الإعلانات في الجريدة والمساجد والتي تعتبر ظاهرة إجتماعية جديدة المجتمع الحضري الجزائري لم تظهر إلا مؤخرا.

إن حساسية وغرابة هذه الظاهرة كامن في تناقضها مع قيم ومعايير المجتمع الحضري الجزائري، وذلك للأهمية التي يكتسبها نظام الزواج في مجتمعنا، فعلى الرغم من التفتح الذي عرفه المجتمع الحضري الجزائري إلا أنه ما زالت مبادئ وتقاليد الزواج مغروسة في عقلية كل فرد، حيث غرس في ذهن الرجل صورة المرأة المثالية للزواج، التي تتسم بالحياء والحشمة وإجادة كل الأعمال المنزلية، إلا أنه يحاول إيجاد قرينة مثقفة ومتفهمة وواعية، أي الجمع بين ما هو تقليدي وعصري في أن واحد. مع العلم أن المرأة الجزائرية بفضل تعلمها وخروجها لميدان العمل تغيرت نظرتها للرجل، حيث أصبحت تتمتع بنوع من الحرية في إختيار قرينها.

---

(1)- مصطفى المسليماني، الزواج والأسرة، مرجع سابق، ص 64.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 65.

و- أزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري :

يمكن أن نقول في الوقت الحاضر بوجود أزمة زواج في المجتمع الحضري الجزائري ونعني بأزمة الزواج شيئين :

أولا : التأخر في الإنتقال من حالة « عازب » إلى حالة « متزوج ».

ثانيا : الإمتناع عن الزواج نهائيا.

ومن بين الأسباب المحتملة لهذه الأزمة، الظروف الصحية الجنسية. بالإضافة إلى الأسباب الإدارية التي تعمل على تناقص معدلات الزواج بين العازبين ومن بينهما

« التعليم والتأهيل المهني »، وخصوصا عند المرأة، حيث يعتبر الإقبال على متابعة التعليم وخاصة في المرحلة الجامعية من بين العوامل التي تؤخر سن الزواج، وإرتفاع سن الزواج لدى المرأة والرجل (1).

إن هذه المشكلة تعتبر حديثة على مستوى المجتمع الحضري الجزائري (كمشكلة إجتماعية). ففي ظل النظام الإجتماعي الإقتصادي القديم، لم تكن ثمة مشكلة من هذا النوع.

فأولاد الفلاح أو الحرفي مثلا كانوا يتأهلون مهنيا في نفس الوقت الذي هم فيه ينتجون، وما أن يدخل الواحد منهم مرحلة المراهقة أو يتجاوزها، سرعان ما يتزوج وينجب أطفالا يساعدونه في العمل، فكان النظام القديم يسمح بالتبكير بالزواج وبالإكثار من الأطفال، لكن عندما إستبدل هذا النظام بنظام التعليم الحديث الذي يفصل بين التعليم والإنتاج وجعل فترة التأهيل طويلة جدا بحيث تصل أحيانا إلى منتصف متوسط عمر الإنسان أو ما يزيد.

إن نظام التعليم والتأهيل عامل لتحرر المرأة وعامل مؤثر على سن الزواج، بالإضافة إلى أن أغلب المصادر تذكر « إرتفاع المهور »، كسبب للإحجام عن الزواج، إذ أصبح المهر يشكل مصدر إضطهاد إقتصادي وإجتماعي رهيب بالنسبة للفتاة، إنعكست أثاره سلبيا على المجتمع بسبب عزوف الأغلبية عن الزواج في السن المعقولة(2).

كما تساهم أزمة السكن في المدن في حدة أزمة تأخر سن الزواج، فكثيرا ما نشاهد حالات كثيرة من إنفصال الخطيبين عن بعضهما بعد فترة الخطوبة لعدم توفر المسكن، وهذا

---

(1)- بوعلي ياسين، أزمة الزواج في سوريا، دار إبن رشد للطباعة والنشر،الطبعة I، بيروت لبنان، 1986، ص 20.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 69.

ناتج عن التطور الإجتماعي والتغير الكبير في المفاهيم، وإختلاف الراي بين الأولياء والأبناء قد جعل الشبان يتطلعون إلى تكوين أسرة منفصلة عن ذويهم، فهناك تغيير في العلاقات الإجتماعية وفي نمط الحياة، فالمرأة المتزوجة لم تعد ترغب في العيش مع أهل الرجل بل تريد أن تكون سيدة بيتها.

كما يرى البعض أن إحجام الشباب عن الزواج راجع لأسباب نفسية « كخوف الشاب من أن تكون الفتاة التي يتقدم لخطبتها غير له كزوجة مدى الحياة، وخوفه من تحمل مسؤولية هذا الأمر » وهذا راجع إلى عدم قدرة الشاب على التعرف على الفتاة الملائمة.

إن التعرف على الالفتى أو على الفتاة قبل الزواج غير مرغوب فيه في الأسرة الجزائرية، كما لا يملك الشاب الحرية المطلقة في إختيار قرينته في « عصر الحجاب »، إلا أن هناك بعض الأسر المنظمة أو المتطورة التي تسمح بتعارف ولقاء الشابين في حدود الإبتعاد عن الممارسات العاطفية والجنسية، بحيث تعطي حرية شكلية مطلقة للشاب وحرية شكلية مقيدة للفتاة في إختيار القرين.

أما بالنسبة للأسرة المحافظة فإنها قد تسمح أو لا تسمح بالإختلاط، لا تسمح بشكل مطلق للفتاة وبشكل نسبي للشاب بإختيار قرينته.

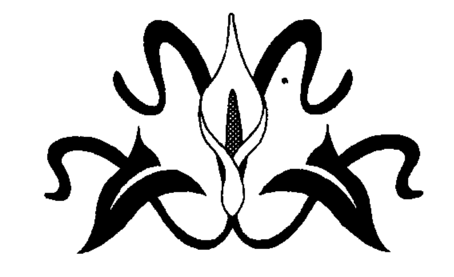
ولدى كلا النوعين من الأسر، تنحصر المبادرة عند الشاب أو أهله وللفتاة أو أهلها حق الرفض أو القبول، فالشاب في المجتمع الحضري الجزائري ينتقي واحدة من بين جميع النساء اللواتي يجزن له، أما الفتاة فتنتقي واحد من بين الطالبين.

ويقال في الأوساط الشعبية :« من خيّرك، حيرك » وحيرة الشاب نابعة من محدودية اللقاء والتعارف مع الجنس الأخر، فإمكانية اللقاء والتعارف تكمن في محيط الأقارب، ثم في محيط الجيران والأسر الصديقة.

وعموما إن العلاقات الجنسية قبل الزواج وخارج مؤسسة نظام الزواج ليست سببا لأزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري، بحكم محدودية هذه العلاقات حتى الوقت الحاضر، فبإلغاء هذا السبب المحتمل تصبح جميع الأسباب الأخرى غير إرادية، والتي من أهمها : التعليم والتأهيل المهني، عدم القدرة على تأمين السكن والمعيشة.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية



تمهيد

تعد الدراسة الميدانية وسيلة ومجال هاما لجمع البيانات عن الواقع الإجتماعي المراد دراسته، إضافة إلى أنه طريقة لدعم الدراسة النظرية.
والدراسة الميدانية لا تكتسي طابعها العلمي إلا بإستنادها على قواعد منهجية علمية، لذلك لا يخلو بحثنا من هذا التصميم المنهجي الدقيق الذي يتماشى مع طبيعة موضوع البحث.

وستشمل هذه الدراسة الخطوات المنهجية التي ستبين مدى تحكم الأسرة في زواج الأستاذات الجامعيات ومدى تأثير المستوى الجامعي على الحياة الإجتماعية والعلمية للأستاذات الجامعيات المتزوجات.

الخطوات المتبعة لتحديد ميدان البحث وأدوات الدراسة :

قبل تحديد الموضوع الذي بصدد دراسته، قمنا بإجراء مقابلات حرة مع الأستاذات الجامعيات المتزوجات وغير المتزوجات وذلك لمعرفة رأيهن حول نظام الزواج والأسرة في المجتمع الحضري الجزائري بصفة عامة، وكيف تم زواجهن ومدى تدخل الأسرة وموقفها من عملية الإختيار للقرين ومدى تأثير المستوى الجامعي على القيم الإجتماعية الخاصة بنظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري.

ومن أجل ذلك سعينا إلى عدة معاهد تابعة لجامعة الجزائر وغيرها من الجامعات، وقد وقع الإختيار في الأخير على **معهد اللغة والأدب العربي** بجامعة الجزائر، نظرا لنوعية الإختصاص المدروس المتمثل في اللغة العربية وأصول الأدب والعلوم الإنسانية بالإضافة إلى أقدمية المعهد من ناحية التأطير والإدارة.

أما المعهد الثاني فهو **معهد اللغات الأجنبية** ببوزريعة ، وقد وقع إختيارنا على هذا المعهد نظرا لوجود عناصر أجنبية في المعهد ، رأينا أنه ربما لهذا الجانب تأثير على سير حياة الأستاذات الجامعيات الجزائريات ، بالإضافة إلى نوعية الدراسة المتمثل في اللغات الحية على إختلاف أنواعها : اللغة الفرنسية ، اللغة الأنجلزية ، اللغة الألمانية ، اللغة الروسية ... الخ

والمعهد الثالث هو **معهد الحقوق** ببن عكنون ، أختير هذا المعهد لأنه يعد من بين المعاهد القديمة والعريقة في جامعة الجزائر حيث يدرس فيه الجانب التشريعي والقضائي لمختلف الأمور الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، بالإضافة إلى ممارسة بعض الأستاذات الجامعيات المتزوجات مهنة المحامات ، حيث أعتبرنا هذه الفئة مختلفة عن غيرها من الفئات الأخرى لأنها أكثر تطلعا بالجانب التشريعي لنظام الزواج وأكثر محاكاة للمشاكل القضائية المتعلقة بنظام الزواج والأسرة في المجتمع الحضري الجزائري.

ومعهد التشريعة وأصول الدين بالخروبة كان رابع معهد وقع عليه إختيارنا نظرا لإطغاء الطابع الديني على المنهج الدراسي الجامعي، حيث تجد الأستاذة الجامعية نفسها منغمسة ومطبقة لكل ما هو شرعي وإلهي ، إبتداءا من الإدارة التي تجبر موظفيها على تطبيق تعاليم الإسلام – إرتداء الحجاب – بالنسبة للنساء والمعاملة الملتزمة بين العنصرين الرجالي والنسائي هذا مالاحظناه من تصرفات الإداريين عند توجهنا إلى إدارة المعهد لإجراء المقابلات ، إضافة إلى تفشي ظاهرة الحجاب وإرتداء القميص لأغلب طلبة المعهد ، فقد كنا جد حريصين على معرفة الجانب الإجتماعي والأسري لهذه الفئة القليلة من الأستاذات الجامعيات المتزوجات.

أما **خامس معهد فهو معهد المتعدد التقنيات** الموجود بالحراش ، وقع إختيارنا على هذا المعهد نظرا لإختلاف الإختصاص المدروس فيه، حيث يغلب عليه الطابع العلمي التقني الدقيق على عكس المعاهد الأربعة السابقة ، فالأستاذات في هذه المتقنة تلتزمن بالحضور الإجباري إلى المخابر لتحضير التجارب العلمية خارج الأوقات الرسمية للدروس ، حيث يتطلب وقت طويل وصبر ومجهود أكثر مما تبذله أستاذات الإختصاص الأدبي والإنساني الذي يعتمد فيه التوثيق فقط.

إلى جانب هذا قمنا بإجراء مقابلات حرة ومنتظمة مع بعض الأستاذات الجامعيات الغير متزوجات في أماكن مختلفة : في المعاهد أو في المكتبة الجامعية ، فقد كن في بعض الأحيان أكثر إستعدادا للتحدث والكلام في الموضوع نظرا لإهتمامهن بالأمر ، أما الأخريات فكانت تبدو معارضة ورافضة للتحدث في موضوع الزواج نظرا لقلقها على وضعيتها الإجتماعية، إذ غالبا ماكانت ترد مسؤولية مشكل تأخر سن الزواج والعنوسة للأسرة أولا والرجل الجزائري ثانيا.

وعلى هذا الأساس حددنا ميدان البحث الذي يتمثل في إختيار خمس معاهد، رأيناها مختلفة عن بعضها البعض من حيث الإختصاص والموقع الجغرافي ، وقد أجريت المقابلات على فترات متقطعة وأماكن مختلفة حسب المواعيد المحددة من طرف الأستاذات الجامعيات المتزوجات إبتداءا من الدخول الجامعي 1994/1993 إلى غاية العطلة الشتوية جانفي 1994.

أولا : تعيين أماكن إجراء المقابلات مع الوقت المحدد لذلك

المعاهد	الأماكن
معهد اللغات الأجنبية	قاعدة الأساتذة + مكاتب فرق البحث المكاتب الإدارية + قاعات الدروس
معهد اللغة والأدب العربي	المكتبة التابعة للمعهد الخاصة بالأساتذة
معهد الحقوق	قاعة الأساتذة
معهد الشريعة وأصول الدين	قاعة الأساتذة الخاصة بالنساء
معهد المتعدد التقنيات	المخابر الكمياوية + معامل إجراء التجارب (المشغل) + مراكز الإعلام الآلي

* **ملاحظة** : لقد تعذر إستعمال جهاز التسجيل نظرا لتخرج أغلب الأستاذات الجامعيات المتزوجات من ذلك، كما تعذر إجراء المقابلات بسبب الرفض القاطع نظرا للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، لذا وجدنا صعوبات كبيرة في التحدث مع الأستاذات الجامعيات المتزوجات وخصوصا أستاذات معهد اللغات الأجنبية الذي يكثر فيه العنصر الأجنبي، إلى جانب عدم تعاون الإدارة حرصا على السرية التامة لجداول التوقيت وإعطاء عناوين أو أرقام الهاتف الخاصة بالأساتذة وفي أغلب الأحيان حتى الأسماء.

أما الأستاذات الجامعيات المتزوجات وأغلبهن كان يتهرب من إجراء المقابلات بحجة أنه لا يمكنهن المجيئ إلى المعهد في يوم آخر غير أيام التدريس، حتى في هذه الأيام فإنهن ينصرفن إلى البيت مباشرة بعد اتمام الدروس والملاحظة أن أغلب قاعات أساتذة معاهد بوزريعة فارغة وخصوصا بعد الظهر.

عكس ما وجدناه في معهد اللغة والأدب العربي بجامعة الجزائر ، حيث مررنا بالقاعات وتمكنا من الحصول على مواعيد لإجراء المقابلات ، التي كانت في المكتبة الخاصة بالأساتذة ، هذه المكتبة المريحة والمجهزة بمكاتب أنيقة وأرائك والمتوفرة على رفوف مليئة بالكتب ، كما توجد بها موظفة مسؤولة على سير المكتبة.

ومن الملاحظ أن أغلب أساتذة المعهد مواظبون على التردد إلى هذه المكتبة حتى خارج أوقات الدروس ، فمعظمهم يخصص يوما للمطالعة وتحضير الدروس في هذه القاعة ، الشيئ الذي ساعدنا على إجراء مقابلات بكل راحة.

أما فيما يخص معهد **الشريعة وأصول الدين** فإننا تلقينا معلومات دقيقة من طرف مدير الدراسات بكل راحة وإطمئنان دون أي تحرج من إعطاء المعلومات الخاصة بالأستاذات الجامعيات المتزوجات ومواقيت دروسهن ، والملاحظ أن للمعهد أربع أستاذات فقط ، والباقي رجال.

إن إرتداء الحجاب في معهد الشريعة ضرورة أساسية للتوظيف وخصوصا للموظفين الإداريين ، وقد لاحظنا السيرة الحسنة والمعاملة المحترمة بين موظفي وموظفات المعهد ، عكس ما يلاحظ من عدم الإنضباط والتسيب في المعاهد الأخرى.

أما بالنسبة **لمعهد متعدد التقنيات** وجدنا بسهولة الأستاذات الجامعيات المتزوجات في المعامل والمخابر ومراكز الإعلام الآلي ، لكنهن منغمسات في تحضير تجاربهن العلمية الكيمياوية والمغناطيسية ، الشيئ الذي أخذ منا الوقت الكبير لإجراء يعض المقابلات ، حيث إضطرنا إلى الإنتظار لغاية إنتهائهن أي – الأستاذات – من الأعمال التطبيقية، التي غالبا ما تتجنبن الحوار نظرا للتعب الذي لقينه في المخبر.

بعد إجراء بعض المقابلات على عينة مصغرة في مختلف المعاهد ، لاحظنا أنه من الضروري إعادة النظر في دليل المقابلة نظرا لتجنب الأستاذات الجامعيات المتزوجات الإجابة على بعض الأسئلة، لذا حورنا دليل المقابلة بصورة غير مباشرة وتجنبنا الأسئلة التكرارية نظرا للقلق الملاحظ من طرفنا عند تجريب دليل المقابلة على بعض الأستاذات الجامعيات المتزوجات التي لا تريد تضبيع الوقت في الكلام عن نفسها وحياتها الخاصة، لذا وضعنا أسئلة أقل وأدق، وواسعة النطاق في نفس الوقت لإعطاء الفرصة للكلام أكثر.

إلا أن إجراء المقابلات في الوقت الراهن صعب جدا نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد فقد لاقينا صعوبة كبيرة في الإقتراب من الأساتذة الجامعيين والإدارات كذلك تخاف من كل الأسئلة حول الأساتذة وسير الدروس، ففي بعض المعاهد حذفت كل جداول التوقيت الخاص بأساتذة المعهد.

نفس الشيئ بالنسبة للأساتذة، فقد طلبوا من إدارات المعاهد وضع ملفاتهم الإدارية في غاية السرية، عدم إعطاء العنوان أو رقم الهاتف لأي سبب من الأسباب، وقد لاحظنا تخوف ورفض الأستاذات الجامعيات المتزوجات لتحديد مواعيد محددة وأماكن محددة للباحث خوفا من مفاجأت الحالة الراهنة التي تعيش البلاد وخصوصا الأساتذة الأجانب.

جدول رقم (1) يبين فئات السن الحالية للمبحوثات.

فئات السن	العدد
34-30	06
39-35	04
44-40	13
49-45	02
54-50	02
المجموع	27

يتضح من خلال الجدول أن الأستاذات الجامعيات المتزوجات تتوزع إلى 05 فئات من السن كما هو مبين في الجدول.

فالفئة الأولى والغالبة تتراوح عمرها مابين (40-44 سنة) وبثلاثة عشر أستاذة، وتليها الفئة التي تتراوح عمرها ما بين (30-34 سنة) بستة أستاذات، والفئة الثالثة التي تتراوح مابين (35-39 سنة) بأربع أستاذات، أما الفئتان الأخيرتان فتتراوح أعمارهن ما بين (45-49 سنة) و(50-54 سنة) بمعدل أستاذين في كل فئة.

إن تقسيم المبحوتات بهذا الشكل هام جدا للدراسة ، لإمكانية ربط السن الحالية للأستاذات الجامعيات والسن عند الزواج.

ثانيا : نوع الدراسات والمناهج والأدوات المستعملة في البحث :

إن طبيعة الموضوع هو الذي يحدد نوعية الدراسة والمنهج والأدوات الذي سيتبع.

1) نوع الدراسات المستخدمة :

إستخدمت في هذه الدراسات ثلاثة أنواع من الدراسات المختلفة عن بعضها، وذلك وفقا لطبيعة الموضوع وهدفه وهي :

أ- الدراسة التاريخية :

إضطررنا إلى الإطلاع على عدة مراجع باللغتين (العربية والفرنسية) على إختلاف أنواعها، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة للموضوع، ولا سيما البحوث الإجتماعية التي ساعدت في تحرير الجانب النظري للرسالة والذي دعم تفسير المعطيات الميدانية.

ب- الدراسة الإستطلاعية (الإستكشافية) :

إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة في تحديد الموضوع وحصر جوانبه المتشعبة حيث ستمدنا بالمعلومات الأولية على مجتمع البحث وتبلور الإشكالية والفرضيات وذلك باستعمال « المقابلة الحرة » مع عينة مصغرة من الأستاذات الجامعيات المتزوجات في معظم المعاهد التابعة وغير التابعة لجامعة الجزائر ، وتجريب دليل المقابلة على عينة مصغرة منهن Echantillon Test (مع الملاحظة أن هذه العينة المجربة ستحذف من العينة التي ستجرى معها المقابلات المنتظمة).

جـ - الدراسة الوصفية - التفسيرية :

وقد استعملت مثل هذه الدراسة لجمع الحقائق الراهنة للموضوع وتصنيفها وتفريغها وتبويبها في شكل البيانات المتحصل عليها في الميدان وتحليلها وتفسيرها .

2) نوع المناهج المستخدمة :

إستخدمت في هذه الدراسة أربع أنواع من المناهج وذلك وفقا لطبيعة الموضوع المدروس وهدفه ، وتماشيا كذلك مع نوع الدراسات المعتمد عليها في جميع المعطيات وفي التحليل، علما أن المنهج هو الطريقة الفعلية، التي يستخدمها الباحث في الدراسة وتحليل موضوع ما، والتي تختلف من موضوع إلى آخر، فحسب الشروط، المحددة منذ حين.

أ- المنهج التاريخي :

إن الإطلاع على ماضي وضعية نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري أو العربي أو الأوروبي أمر ضروري وأساسي لتوضيح وضعيتها في الوقت الحاضر حتى نتمكن من إبراز جوانب التغير والثبات للموضوع المدروس.

ب- المنهج التحليلي المقارن :

إستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة عند مقارنة مختلف أشكال نظام الزواج في الكثير من المجتمعات وعند عرض التطور التاريخي والسوسيولوجي لنظام الزواج.

جـ- منهج تحليل المضمون أو(تحليل المحتوى) :

ويعني هذا المنهج الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى، بالإعتماد على جمع البيانات ثم تحليلها، أو على تحليل مضمون المادة التي تقدمها وسائل الإتصال الجمعي من إذاعة وصحافة ونشرات إحصائية وغيرها (1) وساعدنا مثل هذا المنهج في تحليل نظام الزواج وعملية الإختيار للقرين في المجتمع الحضري الجزائري .

---

(1)- كابلوف تيودور، البحث السوسيولوجي، ترجمة نجاة عياش، بيروت، دار الفكر الجديد، 1979، ص 123.

3- نوع الأدوات المستخدمة :

يتوقف إختيار الأدوات لجمع البيانات في دراسة ما، على طبيعة الموضوع والهدف منه، ونوع الدراسات والمناهج المختارة، ولنفس السبب أيضا، أي بعض الأدوات التي تصلح في بعض الدراسات قد لاتصلح في الأخرى، وفقا لهذه الإعتبارات تم الإعتماد في دراسة هذا الموضوع على الأدوات التالية :

أ- الملاحظة المباشرة البسيطة (بدون مشاركة) :

من بين جميع تقنيات البحث المستعملة في علم الإجتماع فإن الملاحظة هي الأكثر أهمية، لأنه لا يمكن أن يستبدل الإتصال المباشر للباحث بحقله بأي الشيئ، ولا يمكن لأية تقنية أن تكون قادرة على الإيحاء بأفكار جديدة بالمقدار نفسه.

إستخدمت هذه الأداة في الدراسة الإستطلاعية الممهدة للدراسة الميدانية، وهذا من خلال الملاحظة العادية لكيفية إتمام الأعراس وولائم الخطوبة في أوساط الأقارب والأصدقاء والجيران. الشيئ الذي ساعد على إجراء مقابلات مع فئات مختلفة من النساء المتزوجات وغير المتزوجات على إختلاف مستوياتهن الدراسية.

ب)- المقابلة الحرة :

إن طبيعة الدراسة وأهميتها إستدعت إستعمال هذه الأداة الهامة لمعرفة مجتمع البحث معرفة دقيقة وفرز وتحديد العينة، وذلك بالإنتماء والإحتكاك مدة معينة بجماعات الأستاذات الجامعيات المتزوجات والمشاركة في بعض المواقف والأحاديث الخاصة بالموضوع، وإثارة المناقشات حول موضوع نظام الزواج وذلك بربط المستوى التعليمي الجامعي بمدى إمكانية إختيار القرين وموقف الأسرة من ذلك دون التصريح بهدف المناقشة وعدم الإبتعاد عن المهمة الأساسية وهي الملاحظة العلمية وجمع البيانات الضرورية التي تخدم الموضوع.

لقد كنا نسجل كل مرة الملاحظات والمعلومات المتحصل عليها بعد مغادرة المكان مباشرة، إلا أن عند التفريغ الأولي للبيانات المتحصل عليها من خلال المقابلات الأولية، ظهر لنا أنه من الضروري الإستعانة بتقنية أخرى أكثر دقة.

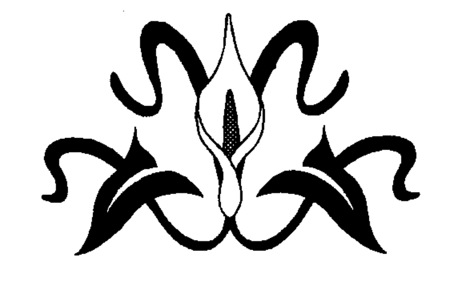
جـ- المقابلة المنتظمة :

نظرا لحساسية الموضوع وكونه يتطلب الحصول على بيانات تتعلق بالحياة الشخصية للمبحوثين والذين قد يجدون حرجا في تدوين مشاكلهم الشخصية والكلام على حياتهم بكتابتها في إستمارات الإستبيان، رأينا من الضروري الإستناد إلى تقنية المقابلة المنتظمة نظرا لأهميتها وفعاليتها ولاسيما أن أغلب المبحوثات ترفض تدوين المعلومات بنفسها تحججا بالوقت وعدم إتقان لغة واحدة كما يرام، لذلك جاءت الأسئلة في دليل المقابلة مدونة باللغتين العربية والفرنسية، وتدوين المعلومات كان من طرف الباحث للتحكم أكثر في ظروف إجراء البحث ، كوضع المبحوث في جو إطمئنان وإرتباط ومساعدته في فهم الأسئلة والحرص على عدم التضييع من وقت المبحوث وإستغلال المعلومات إستغلالا جيدا.

وعلى هذا الأساس أجرينا مقابلة منتظمة مع المبحوثات في أماكن مختلفة حسب الجدول المبين سابقا ، فحسب مواعيد معينة مسبقا ، تبعا لدليل المقابلة الذي يتضمن عدة أسئلة أغلبها مفتوحة وتتطرق إلى محاور محددة حسب التساؤلات المطروحة في الإشكالية والفرضيات.

الفصل الخامس

سن الزواج المبكر والمكانة الإجتماعية وعملية الإختيار للقرين



تمهيد

بناءا على التصور الذي طرحناه في إشكالية البحث والفرضيات المطروحة، سنحاول معرفة ماهي فئات سن الأستاذات الجامعيات المتزوجات التي تخضع لأسلوب الإختيار الوالدي عند الزواج، أي الزواج وفقا للنمط العائلي التقليدي.

بالإضافة إلى البحث عن تأثير متغير السن على المكانة الإجتماعية للأستاذات الجامعيات المتزوجات داخل الأسرة الأبوية.

فهل سن الزواج المبكر يؤثر على المكانة الإجتماعية داخل أسرتها وبالتالي على عملية الإختيار للقرين أم أن الزواج حسب النمط العائلي التقليدي ظاهرة عامة لدى مختلف الأعمار؟ وذلك إنطلاقا من الفرضية الأولى التي قد طرحناها.

المبحث الأول :

تأثير السن المبكر للزواج على المكانة الإجتماعية للأساتذات الجامعيات المتزوجات داخل الأسرة الأبوية

أولا : دوافع مواصلة التعليم الجامعي

بعد تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية والإستجوابات التي قمنا بها يتبين لنا أن مواصلة التعليم الجامعي لدى مختلف أعمار الأستاذات الجامعيات المتزوجات كان **دافعا ذاتيا وإجتماعيا** في آن واحد.

إن معظم المبحوثات تصرح أن سبب مواصلتها ونجاحها خلال فترة الدراسة قبل التدرج وبعدها، رغبة شخصية لتحقيق ذاتها داخل أسرتها، كذلك خوفا من المكوث في البيت والإلتزام بالشؤون المنزلية، لأن الأبوين كثيرا ما يهددان الأساتذة الجامعية المتزوجة بالدخول إلى البيت والزواج في حالة الفشل في الدراسة، إذ تقول إحدى المبحوثات :

« J'étais excellente par peur de rester à la maison ».

نجد إتفاقا شبه عام بين أوساط معظم مبحوثات عينة البحث على إختلاف السن، إن الإنقطاع من العالم الخارجي شكل حافزا هاما لمواصلة الدراسة بجدية والوصول إلى السلك الجامعي، فنجد أن عدم الخروج من البيت خلق لدى الأستاذات الجامعيات المتزوجات تخوفات من المستقبل، فغالبا ما صرحن أنهن لا تردن العيش مثل أمهاتهن إذ تقول احد المبحوثات :

« Je ne voulais pas être emprisonnée à la maison comme ma mère »

فالأستاذات الجامعيات المتزوجات إتخذن من التعليم الجامعي منفذا معترفا به إجتماعيا للخروج من البيت والتفتح على العالم الخارجي , وللهروب من ضغوطات الأب والإخوة الذكور التي ستمارس عليها إذا ما إنقطعت عن التعليم الجامعي، يتبع هذا تخوف آخر كذلك

وهو **الزواج المبكر** الذي تعتبر ظاهرة إجتماعية حتمية في المجتمع الحضري الجزائري، حيث تعتبر الفتاة الماكثة في البيت ثقلا على الأسرة، لأن الضمير الجمعي خصص لها مكانها الإجتماعي وهو العيش داخل **الأسرة الزوجية**، تؤكد لنا ذلك أحد المبحوثات :

« Mes parents ne m'ont pas encouragé, j'avais une seule chose à faire, bien étudier ou rester à la maison pour me marier ».

الملاحظ أن الزواج مقابل المكوث في البيت، أي الإمتثال للنمط المعيشي التقليدي، لأن المحيط العائلي يسعى لوضع الفتاة في إطارها الإجتماعي المعترف به عرفيا وإجتماعيا وقانونيا، لأن المرأة غير المتزوجة ليس لها مكان داخل المجتمع الحضري الجزائري، كما تقول أحد المبحوثات :

« La société Algérienne est une société de femmes mariées ».

ففي إطار القيم الجمعية للأسرة الجزائرية السهر على تزويج الفتاة قبل فوات الأوان وذلك «خوفا من حدوث تغير في عقلية الفتاة ورؤيتها للحياة إذا ما وصلت إلى مستوى معين من التعليم » (1).

إلى جانب عامل السن كذلك، فكلما تقدم سن الفتاة في المجتمع الحضري الجزائري تقلصت حظوظ زواجها، وخير شهادة على ذلك قول إحدى المبحوثات : «في المجتمع الجزائري، ألي فاتت 20 سنة فاتها السباق، و25 فاتها القطار، ولا لحقت ثلاثين سنة خلاصت حياتها ».

بالإضافة إلى العامل الذاتي والإجتماعي اللذان دفعا الأستاذات الجامعيات المتزوجات إلى مواصلة التعليم الجامعي هناك **العامل المادي**، وذلك للتغلب على المصاعب المادية التي عشتها داخل أسرتها، كما تؤكده لنا أحد المبحوثات :

« J'ai fait de brillantes études pour pouvoir lutter contre la misère ».

فالعامل المادي لعب دوره في مواصلة التعليم الجامعي، إذ نجد في سنوات بعد الإستقلال الطبقات الإجتماعية الفقيرة أو الوسطى كانت ترى أن العلم هو السلاح الوحيد

---

(1) Lacoste Du Jardin Camille, Des mères contre les femmes, matriarcat et patriarcat au Maghrèb, Paris, édition la Découverte, 1985, PP 242-243.

للخروج من حالة الفقر والحرمان عكس ماهو موجود في أيامنا، ففي تلك الفترة لم تكن هناك موارد العيش السهلة مثلما هو عليه في وقتنا الحالي: التجارة الصغيرة، الترابندو....ألخ.

فغالبا ما كان رب الأسرة يتكفل بسد حاجيات كل أفراد الأسرة وإلتزام المرأة بالبيت للقيام بالشؤون المنزلية وتربية الأولاد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم أمهات المبحوثات أميات ماكثات في البيوت، لكن على الرغم من عدم ممارستهن للنشاط الخارجي والدخول في عالم الشغل نجد بالمقابل تقمن بدور إجتماعي تربوي مهم، حيث لمسنا من خلال إستجواباتنا للأستاذات الجامعيات المتزوجات مدى تشجيع الأم لهن لمواصلة التعليم الجامعي، وقد أخذ هذا التشجيع عدة أشكال : فهناك التشجيع **عن طريق الكلام** وذلك بتذكير مستمر للحالة السيئة التي عاشتها الأم مع قرينها وأهله ، نجد إحدى المبحوثات تقول:« أَقْرِيتْ بَاشْ مَيَضَرْبَنِيشْ رَاجْلِي كِمَا كَانْ بَابَا يَضْرَبْ يَمَا ».

نلمس من خلال هذا الإستجواب مدى إستغلال وإستبداد الرجل في المجتمع الحضري الجزائري وخصوصا مع المرأة الأمية، أما الشكل الثاني يتمثل في **الإعفاء من الأشغال المنزلية** وتكريس أكبر وقت ممكن للدراسة :«يَمَا مَكَانَتْشْ تْخَلِنِي نَعْمَلْ الشْغُلْ»، وأخرى تقول:

« Ma mère m'a soulagé des tâches ménagères ».

وفي حالة معارضة الأب أو الإخوة لمواصلة الأستاذات الجامعيات المتزوجات الدراسة فإن الأم تقوم بدور المراقب أو الحارس على الأستاذة الجامعية المتزوجة وذلك بمرافقتها إلى التكميلية أو الثانوية كي لا يمسها مكروه أو تتعرض إلى معاكسات الشبان المستهتر كل هذا تجنبا لكلام الناس الذي يضر بسمعتها وبسمعة شرف أسرتها وخاصة الأب والإخوة الذكور ولتطمين المحيط الأسري حيث تؤكد لنا ذلك احد المبحوثات :

« أمي كانت ترافقني إلى المدرسة ، عندما عارض الإخوة مواصلتي للدراسة ».

إن مثل هذا الشكل من المراقبة والحماية لمواصلة الدراسة يعتبر كذلك نوعا آخر ومختلفا للتشجيع على مواصلة الدراسة، فالأم من أجل ذلك تعدت مجالها الداخلي -البيت-والخروج

لمجال أوسع وغريب عنها - الشارع - من أجل وصول إبنتها إلى غاية حرمن منها في صغرها.

إن هذا النوع من التضحيات لمسناه عند فئات الأستاذات الجامعيات المتزوجات المنتميات إلى الطبقات الإجتماعية الفقيرة أو ذوات الدخل الضئيل.

أما الأستاذات الجامعيات المتزوجات المنتميات إلى أوساط الطبقات الإجتماعية الغنية أو الطبقات المهاجرة، فنجدها لم تتلق مثل تلك الصعوبات الأسرية ولم تكن لديها نفس الدوافع لمواصلة التعليم الجامعي ونلمس هذا من خلال حديثنا مع إحد الأستاذات الجامعيات المتزوجات التي دخلت الجزائر من المغرب بعد الإستقلال :

« C'était trés bien, j'étais la seule à faire des études dans mon entourage, car on ne faisait pas des études supérieures en Algérie pendant l'époque de 1965 ».

إن مثل هذه الطبقات الإجتماعية التي هاجرت إلى الخارج سعت إلى الدفع بأبنائها لمواصلة التعليم، نظرا لعدم تضررها من حرب التحرير الوطني.

ونلمس عدم حاجتها للعمل الإضافي وإكتفائها بالتعليم في الجامعة فقط من أجل المركز الإجتماعي والتباهي في وسطها الإجتماعي :

« J'étais avocate pendant 2 années, mais j'ai abondonné. Mon poste à l'université, je pense le quitter aussi. Les femmes qui ne travaillent pas, c'est merveilleux ! elles sont maîtresses de leur temps, elles font beaucoups de choses intéressantes, entre autre la coûture, la broderie par exemple, faire les magasins etc ... ».

إن الرغبة في الإنقطاع عن العمل ليس لضرورية أسرية تربوية - تربية الأولاد - أو تغيير مهنة للربح الأكثر وإنما للتفرغ لأشغال ترفهية، عكس ما تقول إحدهن :«ندمت على مواصلة التعليم الجامعي لأنه تعب بدون نتيجة، لو كنت خياطة أو حلاقة لأستطعت شراء سيارة أو سكن وأولادي يكونون دائما معي ».

أما الأستاذات الجامعيات المتزوجات المنتميات إلى طبقة التجار المالكين الخواص نجد إحدهن تقول :«أنا البنت الوحيدة من بين خمسة ذكور، أبي كان تاجرا وقد شجعني على مواصلة الدراسة الجامعية بتوفير كل ما أحتاجه ».

ثانيا : مكانة الأستاذة الجامعية المتزوجة داخل الأسرة الأبوية

يرى بعض علماء الإجتماع أن إقبال المرأة على طلب العلم وخصوصا الجامعي، وتحررها الإقتصادي، يولد لديها شعورا قويا بالتمرد على سلطة الرجال التقليدية، ويجعلها تعرف وتطالب بحقوقها الإجتماعية القانونية، إلا أن بعض البحوث والدراسات أكدت أن هذا لا ينطبق على جميع الفئات الإجتماعية.

فبالرغم من تعليمها الجامعي وإشتغالها، إلا أنها لا تتخلى على مهامها العائلية كربة بيت وزوجة وأم، ونجدها أكثر حاجة من غيرها. ومن خلال بحثنا سنحاول التعرف على المكانة الإجتماعية للأستاذات الجامعيات المتزوجات داخل الأسرة الأبوية لأن هذه المكانة حاسمة في الدور الذي تلعبه في عملية الإختيار للزواج، والسؤال الذي نطرحه هو : هل كل الأستاذات الجامعيات المتزوجات حصلن على مكانة إجتماعية مميزة داخل أسرتهن؟، لذا رأينا من الضروري ربطها بمتغير السن إذ نعتبره الحاسم في تحديدها، هل عندما يتقدم سن الزواج لدى الأستاذات الجامعيات المتزوجات يتحصلن على مكانة إجتماعية مميزة داخل أسرهن والعكس؟ -أي إذا ما كان سن زواج الأستاذات الجامعيات مبكرا تكون خاضعة للإختيار الوالدي للزواج نظرا لعدم تمتعها بمكانة إجتماعية مرموقة داخل أسرتها وعدم المقدرة على الرفض رأيها وإختيار قرينها-.

من خلال الإستجوابات التي قمنا بها، نجد أن أغلب المبحوثات تصرح أن مكانتها الإجتماعية داخل الأسرة الأبوية بعد إنتهائها من التعليم الجامعي – التدرج – لم تكن عالية ومميزة إذ لا يؤخذ برأيها في الأمور الخاصة بمحيطها الأسري ولا يعطى لها الحق بأخذ

القرارات الحاسمة الخاصة بها أو بمحيطها، خصوصا فيما يتعلق بمسألة الإختيار للقرين، وتؤكد لنا ذلك إحدى المبحوثات التي تزوجت في سن (24) « المرأة الجامعية عندنا، ينظر إليها مثل أي إمرأة غير متعلمة، عَنْدْهُمْ كِيفْ كِيفْ.... ».

إلى جانب تجاهل أفكارها العلمية من طرف محيطها وعرقلتها لكي لا تحققها وتطبقها سواء في الأمور الخاصة بها أو بالأقرباء إليها، إذ نجد إحدى الأستاذات الجامعيات المتزوجات في سن (19) تقول :

« On ne m'a jamais montré que j'étais importante, les hommes nous considèrent toujours comme des femmes au foyer ».

إن الأسرة الأبوية في المجتمع الحضري الجزائري غالبا ما تدفع الأستاذات الجامعيات المتزوجات إلى مواصلة التعليم الجامعي، حتى تتحصلن على شهادة لمواجهة مصاعب الحياة وإمكانية التحرر المادي عند حدوث الأزمات وليس لتطبيق الأفكار العلمية المكتسبة في الواقع الإجتماعي وتغير العادات والتقاليد الأسرية والإجتماعية، لذا غالبا ما يقرن مواصلة التعليم بالتدريب على الأشغال المنزلية في نفس الوقت، لتحضيرها وإعداد كـإمرأة ستتحمل المسؤولية البيئية بعد الزواج وليس التفرغ للحياة العلمية كما هو الحال في الدول المتقدمة كما تصرح به أحدى المبحوثات التي تزوجت في سن 36:«تَقْرَايْ وَلاَ تَطْلَعِي لَسْمَا، تَغَسْلِي وَتْطَيْبِي... أُومَتَهَدْرِيشْ... ».

وأخرى تؤكد على معاناة الجامعيات داخل الأسرة الأبوية والزوجية وفي المجتمع بأكمله بقولها :

« L'Universitaire souffre plus que n'importe quelle femme, parce qu'elle est consciente de tout ce qui se passe autour d'elle ».

إن أغلب المبحوثات على إختلاف سن زواجهن -سواء كان هذا السن مبكرا أو متقدما - نجدها تعيش في تناقض بين أفكارها العلمية التي فتحت لها أفاقا لعيش أفضل، ومحيطها الإجتماعي الذي يجبرها على الإمتثال للأفكار والعادات والتقاليد الإجتماعية التقليدية في شتى

مجالات الحياة، إذ نجد أن متغير سن الزواج المبكر لم يكن المؤشر المباشر في عدم تمتعها بمكانة إجتماعية مميزة داخل أسرتها وإنما محيطها الأسري هو الذي يحدد لها مكانتها الإجتماعية داخل النطاق الأسري الأبوي، على الرغم من إرجاع بعض المبحوثات عدم تميزها بمكانة مميزة داخل الأسرة الأبوية إلى السن المبكر للزواج، إذ تصرح إحداهن وقد تزوجت في سن (16) :

« A l'époque, mon jeune âge ne m'a pas permis d'avoir une place propre à moi dans mon entourage pour que je puisse choisir mon conjoint ».

المبحث الثاني : تأثير السن المبكر للزواج على عملية الإختيار للقرين

قبل الإنطلاق في تحليل تأثير سن الـزواج المبكـر علـى الإختيـار للقريـن، يجدر بنـا أن نوضح ونتعرف عن سن زواج المبحوثات.

الجدول رقم (02) يبين سن زواج المبحوثات على إختلاف السن الحالية لهن :

سن الزواج / فئات السن الحالية	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	المجموع
34-30	01	02	02	01		06
39-35		02	01		01	04
44-40		07	04	01	01	13
49-45	01	01				02
54-50	01	01				02
المجموع	03	13	07	02	02	27

يفصح هذا الجدول الخاص بسن زواج الأستاذات الجامعيـات أن أغلبهن قد تزوجن مـا بين (20-24) سنة وذلك بمعدل 7 أستاذات المنتميـة إلـى فئة السـن الحاليـة (40- 44) سـنة، بمعدل 6 أستاذات من فئات مختلفـة الأعمـار، ذلك مـن المجمـوع 27 مبحوثـة، أهـم مـا يمكن إضاحـه أن معظـم المبحوثـات تزوجـت فـي فـترة الدراسـة الجامعيـة (مرحلـة التـدرج)، ثـم المتزوجات بعد التحصل على الشهادة الجامعية التدريجية أي سن يتراوح ما بين (25-29) سنة وذلك بمعدل 07 أستاذات من فئات مختلفة الأعمار، وبعد ذلـك يتقلـص معـدل المتزوجـات في سن (35-39) وذلك بمعدل 02 أستاذة من مختلف الأعمار وذلـك مـن المجمـوع العـام 27 أستاذة.

إستنادا إلى المقابلات التي أجريناها مع الأستاذات الجامعيات المتزوجات فيما يتعلق بفترة الزواج، والمعلومات التي تحصلنا عليها، يمكننا تصنيف الأجوبة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (03) يبين الفترة الدراسية عند زواج المبحوثات على إختلاف سن الزواج:

الفترة الدراسية / سن الزواج	فترة الدراسة بالمرسلة	السنة النهائية من الدراسة الثانوية	الدراسة ما قبل التدرج-السنوات الأولى ليسانس	السنة الأخيرة في اليسانس	فترة الماجستير	المجموع
19-15	01	02				03
24-20			07	08	01	16
29-25			02	02	01	05
34-30					01	01
39-35					02	02
المجموع	01	02	09	10	05	27

نستنتج من الجدول الخاص بتحديد الفترة التي تم فيها زواج المبحوثات بالعلاقة مع الفترة الدراسية، أن أغلب المبحوثات تزوجت في نهاية السنة الأخيرة من التعليم الجامعي – ما قبل التدرج – بمعدل (08) من المجموع (27) التي تنتمي إلى فئة سن الزواج ما بين (20-24) وتليه في الدرجة الثانية المتزوجات خلال الدراسة ما قبل التدرج أي أي السنوات الأولى من اليسانس بمعدل (07) من المجموع العام (27) والتي تنتمي إلى نفس فئة سن الزواج السابق ذكرها، يتاقض معدل الزواج في فترة الماجستير إلى (01) و(02) أستاذات على إختلاف سن الزواج، ونفس الشيئ بالنسبة للفترة الدراسية بالمراسلة والسنة النهائية ثانوي بمعدل (01) و(02) أستاذات لفئة سن الزواج (15-19).

للتدقيق أكثر في مدى تأثير السن المبكر للزواج على دور الأستاذات الجامعيات المتزوجات في عملية الإختيار للقرين ، إضطررنا إلى تقسيم عينة البحث إلى عينات صغيرة وفقا لسنوات الدراسة الجامعية والثانوية التي تم فيها الزواج.

فقد تبين لنا أن هناك – حسب الجدول السابق رقم 03 – :

- أستاذات تزوجن عند مواصلة الدراسة بالمراسلة في المنزل.
- أستاذات تزوجن في السنة النهائية من التعليم الثانوي.
- أستاذات تزوجن أثناء الدراسة الجامعية – مرحلة التدرج –.
  أ- الزواج في السنوات الأولى من الدراسة الجامعية.
  ب- السنة الأخيرة للدراسة الجامعية (التحصل على الشهادة).
- أستاذات تزوجن في فترة الدراسة الجامعية – ما بعد التدرج –
- أستاذات تزوجن وهن يمارسن عملا مأجورا.

أولا : الزواج أثناء الدراسة ما قبل الجامعية

في عينة البحث وجدنا أستاذتين (02) تزوجنا في هذه الفترة، فالأولى كانت تتابع دراستها عن طريق المراسلة بالمنزل، والثانية في السنة النهائية من التعليم الثانوي (الحصول على شهادة البكالوريا).

فالأولى، أستاذة بجامعة إبن عكنون (الحقوق والعلوم الإدارية)، جلبت هذه الأستاذة أنظاري وذلك لطول قامتها وجمالها وأناقتها، فقد كانت مختلفة عن جميع الأستاذات الجامعيات المتزوجات الموجودات داخل قاعة الأساتذة، ففي الوهلة الأولى لم توافق على إجراء إستجواب معها نظرا لحساسيتها للموضوع، إلا أن فرغت قاعة الأساتذة من الحاضرين، أقترحت علي لوحدها إستجوابها.

قدمت لي نفسها، إنها من منطقة الغرب الجزائري«تلمسان » المعروفة بالتشدد الأعمى للعادات والتقاليد، خاصة فيما يتعلق برفضها للزواج من الأجانب عن المنطقة :

« Mariage traditionnel, issue d'une famille trés connue à Tlemcen par sa noblesse et sa richesse; il y a un lien de parenté entre les deux familles. J'étais fiancée à l 'âge de 14 ans et mariée à l'âge de 16 ans ».

أهم ما نستنتج من أقوال المبحوثة أنها خضعت للنمط الزواجي التقليدي –إختيار الأسرة لقرينها– إذ لم تمنح لها أسرتها حتى فرصة النضوج الجنسي والنفسي والإجتماعي، إذ تزوجت في سن مبكرة، لم يسمح لها بتوسيع دائرة معارفها والإحتكاك بالعالم الخارجي حتى مواصلة التعليم كان عن طريق المراسلة، وبذلك إنحصرت حظوظها من الإتصال بعالم الذكور في ذلك الوقت، وبالتالي تم زواجها من الأقارب، وترد المبحوثة حصول مثل هذا الزواج لصغر سنها :

« J'étais jeune et inconsciente, orpheline de père, ma pauvre mère a pensé que c'etait un bon parti pour moi, car il était commerçant .»

إن غياب الأب في الأسرة، غالبا ما يدفع بالأم إلى البحث عن كفالة زواجية للبنات خاصة، فالمرأة الأرملة في المجتمع الحضري الجزائري تسعى لحماية أبنائها وخاصة البنات للتخلص من مسؤوليتهن، بوضعهن في إطارهن الإجتماعي الآمن، البيت الزوجية، تجنبا لكلام الناس وقضايا الشرف...إلخ، وخصوصا في منطقة تلمسان المعروفة بالتشبث بالأصل والحسب والنسب والغنى :

« Chez nous, on fait sentir à la femme sa pauvreté . »

أما فيما يخص دورها إزاء زواجها، فقد كان سلبيا، إذ لم تتمكن من معارضة أسرتها رغم عدم رضاها :

« Malgré mon refus de me marier à cette période, ma mère a insisté a ce que je me marie avec une personne que je ne connaissais pas. Je l'ai vu une seule fois dans la rue mais lui il ne m'a jamais connu jusqu'a la nuit de noce, parce que je portais le voile الحايك ».

المتعارف في المجتمع الحضري الجزائري عامة والأسرة خاصة، أن قيمة العروس، ترتبط بالقيم النفعية والإقتصادية، بحيث تعتبر بمثابة أداة لإنجاب الأطفال الذكور خاصة وقوة عمل في داخل المنزل، وتسهر على خدمة كل أفراد الأسرة.

إن المهارة المنزلية لقرينة الإبن تعتبر ضرورة في إستقرار وتنظيم الأسرة ولإعطاء وجه مشرف للأسرة الأبوية وللقرين خاصة حتى لا يكون موضوع سخرية في أوساط الأهل والأقارب وبالأخص في أوساط الفئات الإجتماعية غير المتعلمة مثل الحموات والنساء المسنات.

« Je voulais terminer les études, ma belle-mère m'avait dit, ton diplôme, tu ne va pas l'accrocher à la cuisine.»

إن سيطرة الأسلوب الوالدي (الأم) في إختيار قرين الأستاذة الجامعية، وإنعدام دورها في إتخاذ قرار الرفض أو القبول أثناء مفاوضات الزواج، أدى إلى فشل العلاقات الزوجية، والطلاق بعد 12 سنة زواج، إذ ساءت معاملة قرين المبحوثة لها :

« Après l'indépendance, on s'est installé à Alger, il a commencé à fréquenter les gens qui faisaient des affaires au gouvernement, il se prenait pour un maître de l'Algérie : il buvait, voyagait et fréquentait les femmes de moeurs légères ».

وعن سؤالنا،إذ كانت لديها فرصة الرجوع إلى مرحلة الشباب والزواج مرة أخرى تقول:

« Je choisirai mon conjoint toute seule, mais on ne peut pas connaître une personne si on n'est pas avec elle. Eh! ma fille, on vit une fois seulement, le mariage c'est un coup de pocker, alors il faut savoir s'adapter avec l'autre ».

أما عن الأستاذة الثانية التي تزوجت في سن مبكر (18 سنة) - أي قبل الدخول إلى الجامعة- فهي من معهد اللغات الأجنبية، ومن جنسية رومانية أما الرجل فمن منطقة تلمسان.

من خلال سير المقابلة مع المبحوثة، لاحظنا إختلافا شديدا بينها وبين المبحوثات الجزئريات التي كن جد محرجات ومنزعجات من التكلم عن كيفية إتمام زواجهن، أما هي فقد كانت جد منطقة وصريحة ودقيقة في إجابتها.

والشيئ المختلف عن المقابلات التي أجيتها مع مثيلاتها المتزوجات قبل الدخول إلى الجامعة هو **الزواج عن طريق التعارف الشخصي** المنعدم عند الأستاذات الجامعيات المتزوجات في نفس سنها، يمكن رد هذا إلى عيش القرين خارج بيئته وإنخراطه داخل مجتمع أجنبي، أثر ذلك على طريقة تفكيره ونظرته للزواج بالإضافة إلى عامل مؤثر أخر هو **غياب الأسرة** في عملية إختيار للقرينة ، علما أن مثل هذا الشكل من الزواج لقي بمعارضة من طرف الأسرتين.

إن الأسرة الجزائرية على الرغم من بعد الإبن عليها، إلا أنها تعتبره عضوا من أعضاء الأسرة :

« Je me suis mariée à l'âge de 18 ans, avec un Tlemcenien qui a bénéficié d'une bourse en Roumanie, on avait fait un mariage d'amour. Les deux familles n'étaient pas d'accord au départ, il a fallu 3 ans de mariage, pour qu'ils nous accèptent et qu'ils nous pardonnent. »

نستنتج من أقوالها، أنه ليس كل المجتمعات الأجنبية متحررة في سير علاقاتها الإجتماعية، فقد عارضت أسرة المبحوثة الأجنبية زواجها حتى لا تبتعد عن بلدها الأصل والإحتكاك بثقافة أخرى مختلفة.

الملاحظ أنه حتى في المجتمعات الأوروبية التي تلعب الأسرة فيها دورا قليلا في الضبط الإجتماعي، يعد الزواج من الأمور التي تهم الأسرة كما تهم الفرد تماما، فغالبا ما تصر على الزواج بأفراد يماثلونهم في العقيدة الدينية، وفي عضوية الجماعة العنصرية أو العرقية، وفي المكانة الإقتصادية الإجتماعية.

وعن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري، تقول الأستاذة الرومانية :

« En Algérie, c'est la femme qui détient le monopôle du mariage, c'est la femme qui selectionne la femme, ce n'est pas l'homme qui choisit. Finalement c'est la femme qui fait du tort à la femme ».

أهم ما يستنتج، أن المرأة في المجتمع الحضري الجزائري، بفضل التقدم في السن تحصل على مكانة إجتماعية مميزة داخل الأسرة، إذ غالبا ما تتحكم الأم تحكما مطلقا في عملية الإختيار للقرين وخصوصا عند زواج الإبن، وعدم السماح له بالخروج عن قراراتها ولو كانت ضد رغبته.

من خلال إستجواباتنا في هذا السياق ، تجسدت أمامنا ظاهرة شائعة في المجتمع الحضري الجزائري وهي تسلط النسق الأبوي في إختيار قرين الأستاذات الجامعيات المتزوجات في سن مبكر، وتدخل الوالدين يسير بشكل معين، بحيث يزداد تدخل الأب في حالة زواج البنت، ويقوى تدخل الأم إذا ما كان الإبن هو المقدم على الزواج.

ثانيا : الزواج أثناء الدراسة الجامعية - مرحلة التدرج -

أ- الزواج في السنوات الأولى من الدراسة الجامعية - التدرج - :

من خلال الإستجوابات التي قمنا بها، لاحظنا وجود أسلوب أخر للإختيار للقرين، إلى جانب الأسلوب الوالدي للإختيار، وهو الزواج عن طريق وسيط دون تدخل المعنية بالأمر.

وأهم ما يتميز به هذا الأسلوب هو وجود شخص دخيل في عملية التنقية للقرين، أو مفاوضات الزواج بين أسرتين، وهذا الشكل غالبا ما يقوم على علاقة **قرابة أو صداقة أو جيرة** بين الأسرتين وليس الفردين، كما تؤكده لنا أحد المبحوثات المتزوجة في سن (20) من عمرها :

« زواجي تم عن طريق العائلة وذلك عن طريق وسيط ، لأن هناك علاقات في الأسرة من الجهتين ».

إن سن الزواج المبكر لم يسمح للمبحوثة حتى التفكير في الرفض أو محاولة المعارضة بغية الإنخراط في الجو الجامعي والإحتكاك بعالم الشبان وتكوين علاقات خارج دائرة الأقارب.

لكن متغير سن الزواج المبكر لا ينتج بالضرورة نمطا زوجيا تقليديا تنعدم فيه الإرادة الفردية في الإختيار للقرين فقد صادفنا أشكالا مغايرة تثبت عكس ذلك، كما يبين من أقوال أحد المبحوثات المتزوجة في سن (20) من عمرها :

« تعرفت عليه وأنا طالبة في السنة الأولى جامعي، كان معيدا في الكلية، تزوجت عن حب، لكن أخفيت على أسرتي علاقتي به، قلت إنه زميل صديقتي، أما الزواج فكان على الطريقة التقليدية، إذ تقدمت أسرته للخطبة... ».

نستنتج من أقوال المبحوثة أنه على الرغم من التعارف الشخصي، والزواج خارج دائـرة الأقارب إلا أنه أخذ شكلا خفيا حتى لا تبرز فيه سمات **الأسلوب الشخصي للإختيـار للقريـن** وإعطائه صبغة بعيدة عنه، لتفادي الدخول في مشاكل مع الأسرة.

إن بروز الأسلوب الشخصي للإختيار للقرين فـي سن مبكر تتبعه بـالضرورة ضوابـط إجتماعية أخرى والمتمثلة في كيفية تحقيق الرغبة الفردية في إختيار القرين وذلك بالرجوع إلـى الأسرة في مفاوضات : **الخطبة والفاتحة وتحديد شروط ومراسيم الحفل...**، حيث تنعدم فيه مكانة الأستاذات الجامعيات المتزوجات في هذا المجال.

وفي هذا الإطار ثمة نـوع أخـر مـن أسـاليب الإختيـار للقريـن وهـو التعـارف مـن بعيـد للمقبلين على الزواج دون الإحتكاك المباشر وبعد ذلك يتحقق الزواج، كما يبين لنا من المبحوثـة المتزوجة في سن (20) من عمرها :

« On était étudiant, dans la même faculté, il avait demandé ma main sans me connaître de près, mon père avait fait l'enquête d'usage, j'ai donné mon accord, sans pour autant communiquer avec lui. »

إن هذا الأسلوب من الإختيار للقرين فـي المجتمـع الحضـري الجزائـري عـام، إذ تختـار الفتاة من طرف القرين مـن بعيد دون سـابق معرفـة، أي الإرتكـاز علـى الجـانب الفـيزيولوجي والأخلاقي فقط وإرسال الأم للخطبة بعد ذلك.

ب- الزواج في السنة الأخيرة في الدراسة الجامعية -التدرج- :

وجدنا أثناء إجراء مقابلاتنا بأستاذات جامعيات التي تزوجت حسب النمط الزواجي التقليدي mariage de promesse ، إن هذا الشكل معروف جدا في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الحضري الجزائري خاصة، إذ تحجز الفتاة منذ الولادة أو منذ الصغر لفتى ما بإتفاق الوالدين معا.

المبحوثة من عائلة محافظة من منطقة القبائل الصغرى المعروفة بالتزمت والتشدد في تربية الأولاد عامة والبنت عامة

« Le père sévère, la fille n'a pas le droit de chercher un homme ».

وتواصل:

« C'est un cousin matérnel, je me suis fiancée à l'âge de 17 ans je poursuivai à l'époque mes études secondaires au lycée ».

من الأشكال المفضلة للزواج في منطقة القبائل أن يكون القرين بين أبناء العمومة والخئولة المتقاطعة أو المتوازية (بنات العمة والخالة)، على الرغم من تزعزع وقلة هذه الأسلوب من الإختيار للقرين إلا أن له نفس السيطرة التي كان يحضى بها في الماضي في بعض المناطق. وفي بعض الأوساط الشعبية الذين يحرصون على مراعاة قاعدة تفضيل الزواج من الأقارب، حيث مازال العم يرجع إلى إخيه قبل أن يوافق على خطبة إبنته لشخص أخر، بحجة أن إبن عمها هو صاحب الحق الأول فيها.

رغم تقدم سن المبحوثة عند الزواج (23 سنة) -تزوجت عند الإنتهاء من الدراسة الجامعية- مرحلة التدرج-)، ومواصلتها للتعليم الجامعي إلا أنها لم تتمكن من فرض رأيها ومكانتها داخل أسرتها وإدلاء رأيها في القرين المختار لها منذ الصغر والزواج في سن مبكر.

والملفت للنظر أن مساوئ هذا الأسلوب من الإختيار للقرين «حجز الفتاة منذ الصغر» هو تحديد حقل إختيار الفتاة قبل أن تبلغ سن الرشد والإحتكاك بعالم الرجال والنضوج النفسي والعاطفي، إذ تلزم الأسرة الفتاة كبت مشاعرها وتحديد نطاق معارفها وعلاقاتها بالذكور أثناء مواصلة التعليم الجامعي ، الذي غالبا ما يؤدي إلى فشل العلاقة الزوجية، كما تؤكده لنا المبحوثة :

« Aprés le mariage, j'avais beaucoup de problèmes avec lui, caractère différent, j'avais vécu une guèrre d'idées, j'avait falli avoir un complexe, il sous-estimait les études des sciences humaines, il disait que c'était du baratin, ce n'est pas une science exacte, parce que lui il avait une formation technique. »

إن إختلاف الإختصاص الجامعي المدروس له أثر بليغ في الإنسجام في الأفكار، على الرغم من تكافؤ المستوى التعليمي، إلا أن عدم تجانس الإختصاص الجامعي المدروس له أثر على طريقة التفكير وعلى أسلوب العيش والتعامل بين القرينين، الذي يؤدي بالضرورة إلى سوء العلاقة الزوجية والإنفصال :

« Je faisais beaucoup d'efforts pour m'adapter avec lui, mais je n'arrivais pas. J'avais divorcé après sept (7) années de mariage avec deux filles que je garde jusqu'à présent ».

في نفس الإطار ، نفس الأسلوب للإختيار للقرين « حجز الفتاة في سن مبكر » للزواج من شخص معين، دهشنا عند تشجيع أحد المبحوثات لمثل هذا الأسلوب، حيث تزوجت وفقا هذا الأسلوب في سن (27) ، وكان زواجا ناجحا وموفقا :

« J'étais promise à mon cousin maternel dès mon jeune âge, nous nous sommes aimés, puis on s'est marié à l'âge de 24 ans, je n'ai aucun problème avec l'entourage de mon conjoint; nous avons les mêmes habitudes, les mêmes idées et la même éducation. Je ne me sens pas étrangère vis à vis d'eux .»

إن العالم الحاسم والمشجع على نجاح مثل هذا الزواج عند هذه المبحوثة يمكن إرجاعه إلى عاطفة الحب المتبادل بين القرينين.

فعلى الرغم من الزواج في سن مبكر وطغاء الأسلوب الوالدي والأسري وغياب الأسلوب الشخصي لاختيار القرين لدى المبحوثة، إلا أنها جد راضية في حياتها، وتعتبر الزواج وفق «حجز الفتاة منذ الصغر» الأسلوب المثالي للزواج حتى تتمكن الفتاة التعرف على قرينها منذ الصغر، وتوجه أحاسيسها العاطفية إتجاهه وتتجنب الدخول في مغامرات عاطفية أخرى غير مضمونة، والتي غالبا ماتسيئ بسمعة الفتاة، وإرتكابها لسلوكات خارجة عن نطاق مايسمح به الشرع.

والملفت للنظر أن المبحوثة متحجبة ومتشددة في قضايا الدين والشرع الإسلامي، علما أن مثل هذا الأسلوب للإختيار للقرين لايستند إلى أسس دينية راسخة في القرآن والسن، إنما هو نظام إجتماعي، فيمكن إعتباره ثمرة ظروف وأوضاع إجتماعية إقتصادية معينة، والتي من بينها منع إنتقال الثروة –في المجتمع الحضري الجزائري– إلى خارج نطاق الأسرة، سواء في صورة مهر أو أي صورة أخرى، وخصوصا في أوساط مناطق القبائل التي تنتمي إليها المبحوثة.

مما يؤكد سلامة هذه النقطة، أننا في مثل هذه المناطق مهر الفتاة يختلف في زواجها من الأقارب عنه في حالة زواجها من شخص بعيد عن العائلة، حتى لا يشكل عبئا إقتصاديا على الأقارب، وحرصا على عدم حروج الفتاة من الأسرة.

إن تقدم الأستاذات الجامعيات المتزوجات في المراحل التعليمية والتقدم في السن، لم يغير أو يؤثر في أساليب الإختيار للقرين وفي الأنماط التقليدية له.

فإمتداد وسيطرة الأسلوب الوالدي لإختيار القرين عن طريق وسيط طغى على معظم أشكال الزواج التي حصلت في هذه الفترة، إذ نجد إحدهن –تزوجت في سن (23) من عمرها– تقول:

« Je me suis mariée, par l'intermédiaire d'une agence matrimoniale locale, les présentations ont été faites par une parente, il existe un lien de parenté entre mon mari et moi. Nous sommes de la même région. »

إن الزواج عن طريق وسيط يسعى إلى تعزيز الروابط الجهوية والتشبث بالأصل الجغرافي للقرينين، لأن هذا الوسيط غالبا ما يعمل على تلاقي وتعارف الأسرتين وليس القرينين، لذا نجد أن هذا الأسلوب لا يخرج عن شكله التقليدي الوالدي، على الرغم من وجود عنصر الحداثة فيه، وهو محاولة تعارف القرينين مباشرة بعد الخطوبة، نظرا لعدم معرفة سابقة لأسر المقبلين على الزواج:« إن التعارف واللقاء مع القرين كان شرطا قبل الموافقة على الزواج، تقدم إلى البيت برفقة أسرته، تناقشنا في أمور الدراسة والعمل بعد الزواج ».

الشيء الجديد في هذا الأسلوب الجديد – الأسلوب الوالدي لإختيار القرين عن طريق وسيط – هو إعطاء فرصة للمعنية بالزواج للتعرف على قرينها، لكن داخل إطار إجتماعي منظم وهو البيت، وذلك تجنبا للأقاويل والشبهات إذا ما حصل التلاقي خارج البيت، إلى جانب **وضع شروط مادية ومعنوية** قبل الموافقة على الزواج في مثل هذا الأسلوب – الزواج عن طريق وسيط – إذ نجدها أكثر حرصا وتشددا، فغالبا ما تضع **ضمانات** عند الموافقة على إتمام القران، عكس ما وجدناه عند **الزواج من الأقارب** نظرا لتعارف الأسرتين وإطمئنان الوالدين على مستقبل الفتاة، على الرغم من إثبات العكس، إذ لاحظنا فشل العلاقات الزواجية في كثير من الأحيان.

ومن بين الضمانات التي تشترطها الأسرة في مثل هذا الأسلوب –الزواج عن طريق وسيط – هو الدراسة والعمل :

« Mon père avait peur de se prononcer pour mon mariage, parce qu'il ne connaissait pas bien la famille de mon mari, alors il a exigé à ce que je termine d'abord mes études de licence. »

إن الأسرة غالبا ما تظهر تخوفا من الزواج خارج دائرة الأقارب، لأن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري لا يعني الفرد فقط وإنما كل الجماعة، فعند تزويج الفتاة، الأسرة توجه إهتماماتها إلى البحث عن حسب ونسب الأسرة قبل المعنى بالأمر.

أهم ما نستنتجه في أسلوب الإختيار للقرين عن طريق وسيط هو إتفاق المبحوثات على أنه أنجح أسلوب للزواج في المجتمع الحضري الجزائري، لأن فيه تلاقي للنمط التقليدي والعصري للزواج، حيث يتم داخل إطار عائلي مع إمكانية التعرف على القرين لذا نجد أن أغلب المبحوثات تشجع مثل هذا الأسلوب الزواجي :« أحسن وسيلة للزواج، فالزواج عن طريق التعارف في إطار العائلة، أما التعارف الشخصي ففيه كثيرا من المخاطر للفتاة ».

فعلى الرغم من وجود الأسلوب الفردي لإختيار القرين في المجتمع الحضري الجزائري، إلا أنه نادرا ما يتحقق، لأن ليس هناك إختيار فردي بعيد عن المحيط العائلي، فالأسرة هي التي تقوم على تحقيق مثل هذا الإختيار، بإنجاز كل الخطوات المتضمنة لعملية الزواج، إتمام الخطبة، قراءة الفاتحة، عقد القران، تسليم وإستلام المهر، الحضور عند الجهاز، إقامة وإحياء حفل الزفاف.

بالمقابل نجد أن حتى أسرة الفتاة في المجتمع الحضري الجزائري، لا تعترف بالشاب الذي يتقدم للخطبة دون إرسال عائلته حيث يعتبر إهانة لأهل العروس، فالفرد في مجتمعنا لا يستطيع تمثيل نفسه، كما يقول الكاتب عاطف غيث :« الفرد كفرد لا قيمة له إلا في العائلة، فهو يعمل من أجل العائلة، ويتزوج من أجل العائلة، وينجب من أجل العائلة، لهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه وتعين له المسموحات والممنوعات ».

إلى جانب الأسلوب الوالدي لإختيار القرين عن طريق وسيط، نجد في هذه الفترة من الدراسة الجامعية (السنة الأخيرة) من التدرج الأسلوب الوالدي للإختيار القرين ضمن دائرة الأقارب، حيث تقول إحدهن تزوجت في سن (23) من عمرها :

« C'était normal de se marier avec un cousin en 1965, j'avais accepté parce que c'était un bon parti pour moi. Il était issu d'une famille aisée de Tlemcen, fils unique, et il avait fait des études supérieures. A l'époque déjà il était représentant aux Nations Unis. »

من خلال إستجوابنا للمبحوثات وجدنا أن متغير السن لا يؤثر دائما في عملية الإختيار للقرين، إذ على الرغم من تقدم سن المبحوثة بالنسبة للفترة التي تزوجت فيها سنة 1965، إلا

أنها خضعت للأسلوب الوالدي لإختيار القرين حيث كان داخل دائرة الأقارب المحبب في المجتمع الحضري الجزائري، وخصوصا في منطقة تلمسان المعروفة بتشددها في عادات وتقاليد الزواج وإرتفاع المهر وتعقد شروط الزواج :

« J'étais inconsciente, je n'avais rien exigé, mais chez nous, Tlemcen!!!

أَنَا نقُولْ لَكْ سِيدِي وَأَنْتَ تَعْرَفْ قَدْرِي ».

على الرغم من طغاء الأسلوب الوالدي لإختيار القرين نلتمس من خلال إستجوابنا لهذه الأخيرة، تغيرا فيما يخص مراحل ما بعد الخطوبة، إذ تم التعارف مع القرين في فترة كان المجتمع الحضري الجزائري يعيش فترة صعبة في جميع النواحي السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية بعد الإستقلال مباشرة، فأشكال التعارف بين القرينين وفرص اللقاء والخروج إلى التنزه لم تعرفه كل أسر المجتمع الحضري الجزائري وخصوصا الطبقات الإجتماعية الفقيرة، لذا يمكن إرجاع هذا النمط المعيشي الغريب عن المجتمع الحضري الجزائري، إلى إنتماء المبحوثة إلى الطبقة الإجتماعية الغنية، إلى جانب إحتكاك أسرتها بالمجتمع المغربي حيث قضت أسرتها هناك معظم سنوات حرب التحرير :

« Dés l'indépendance, ma famille est rentrée du Maroc, on était a l'aise financièrement par rapport au Algériens de l'époque. Mon mari aussi venait de rentrer de France où il avait terminé ses études, il voulait une femme instruite, malgré qu'à l'époque il n'y avait pas beaucoup comme moi; mais comme c'est la famille, tout le monde était d'accord, c'était deux choses merveilleuses à l'époque, je sortais avec lui, on se promener, vraiment on était différents de tout le monde. »

جـ - الزواج أثناء الدراسة الجامعية - مابعد التدرج - :

إن متغير السن عامل حاسم في تحديد أسلوب الإختيار للقرين لدى المبحوثات، فنجد أنه كلما تقدم سن الزواج، تغير الأسلوب : إنتقال من الأسلوب الوالدي للإختيار للقرين إلى الأسلوب **الشخصي** لإختيار القرين كما تؤكده لنا أحد المبحوثات المتزوجة في سن (26) من عمرها :

« Mes parents étaient au courant de ma relation avec mon mari, je l'ai connu à la fac, on avait régularisé les papiers (mariage civil) avant la consommation du mariage, on l'avait fait en cachette pour bénéficier d'un logement .»

من خلال إستجواباتنا، نستنتج أنه كلما تقدم سن الزواج يكون الإختيار شخصيا نظرا للنضج النفسي وفرض المكانة الإجتماعية من طرف الأستاذات الجامعيات المتزوجات داخل الأسرة، لذا يبرز دورها الإجتماعي سواء داخل محيطها التعليمي، إذ تكون شبكة من العلاقات المستقبلية التي تحققها في إطار نظام الزواج.

وفي أسلوب الإختيار الشخصي للقرين نجد بروز :

- الأسلوب الشخصي لإختيار القرين مع معارضة الأسرتين :

من خلال البحث والإستجوابات التي قمنا بها مع الإستاذات الجامعيات المتزوجات نجد أنه كلما تقدم سن الزواج يتجلى لنا رفض الأستاذات الجامعيات المتزوجات للأسلوب الوالدي لإختيار القرين، إذ تبرز مكانتها داخل الأسرة الأبوية **بالأسلوب الشخصي للإختيار لقرينها** كما تؤكده هذه المبحوثة المتزوجة في سن (32) :« كنت أسكن الحي الجامعي وأخاف العلاقة العاطفية لأني من أسرة محافظة، وزواجي نكته وعجيب، لأني كنت مخطوبة لكل أولاد الأقارب في الدوار مند الصغر، لكن رفضي كان قاطعا، إذ أخترت قريني خارج دائرة أقاربي بالصدفة وليس عن طريق الحب ».

أهم ما نستنتجه من أقوال المبحوثة هو الدور الذي لعبته في مواجهة الأسرة الرافضة لفكرة إختيار القرين خارج دائرة الأقارب والزواج وفق أسلوب جديد دخيل على أساليب

الإختيار للزواج في المجتمع الحضري الجزائري، كما تصرح لنا المبحوثة :« أسرتي رفضت زواجي رفضا جاهلا وأهله كذلك لأني كنت غريبة عنهم ».

وعموما، فإن متغير السن المتقدم عند الزواج لا يؤثر على أسلوب الإختيار للقرين عند المبحوثات ولكن في تحديد مكانتها الإجتماعية بين الإخوة الذكور ومواجهة سيطرتهم، كما يتبين لنا في أقوال المبحوثة المتزوجة في سن (27) من عمرها :« كنت رافضة لمبدأ الزواج وذلك لسيطرة الأزواج، لو كان عندي سكن في فترة معينة، ربما أستغنيت عنه، لذا قررت الزواج للخروج من المشاكل العائلية : لإستبداد الأخ الأكبر في جميع مجالات الحياة اليومية ».

إن متغير السن يلعب دورا حاسما في تحديد المكانة الإجتماعية للمبحوثة، إذ على الرغم من تقدم سن زواجها، إلا أنها عاشت تحت ضغط إجتماعي وسيطرة وإستبداد الأخ الأكبر، هذه السلوكات تعتبر ظاهرة شائعة وطبيعية في المجتمع الحضري الجزائري، نظرا لإنعدام المكانة الإجتماعية المرموقة والمميزة للفتاة الجامعية في المحيط الأسري اليومي، لكن سرعان ما نلاحظ إسترجاع المبحوثة مكانتها عند الإختيار للقرين الذي تم عن طريق الأسلوب الشخصي لإختيار القرين رغم معارضة أسرتها :« تم التعارف عن طريق لقاء في بيت الأخت، بعد مقابلتين دون علم الأهل، قررنا الزواج ».

وهذا النموذج ينطبق على النوع الثاني من أساليب الإختيار الشخصي للقرين مع موافقة أسرة القرين ومعارضة أسرة الأستاذة الجامعية، لأن المعروف عن الأسرة الجزائرية أنها لا تقبل تعرف الفتاة على شخص غريب والإختلاط به خوفا من كلام الناس وتجنبا للمشاكل المتعلقة بالشرف والسمعة الطيبة لأن سمعة الأسرة مرتبطة بمدى إستقامة سلوك المرأة فيه، ومن بين أساليب الإختيار الشخصي للقرين بموافقة أسرة الأستاذة الجامعية، وجدنا عدة نماذج للمتزوجات في مرحلة الدراسة – ما بعد التدرج– التي كانت تنحصر في زملاء الدراسة، لكن العلاقة سارت في سرية تامة بعيدة عن أنظار الأسرة وحتى عند التقدم للخطبة ظهر القرين عن طريق وسيط، لتجنب إزعاج الأسرة وتجنب رفضها، كما تؤكده لنا أغلب المبحوثات التي تزوجت وفق هذا الأسلوب، ومن الأقوال المؤكدة لذلك قول إحدى المبحوثات المتزوجة في سن (35) سنة من عمرها :« أسرتي محافظة، لذا لم أصارحهم بعلاقتي بزوجي، حتى لا يرفضون، قلت إنه أخ زميلتي ».

وأخر تقول :«حتى بعد الخطوبة، لم يكن زوجي يزور البيت، حتى لا يضايق الأسرة ».

إن متغير السن في الزواج ليس مؤثرا دائما في أسلوب الإختيار للقرين، إذ ليس عندما يتقدم ويرتفع سن الزواج يكون أسلوب الإختيار شخصيا، فقد صادفنا أثناء البحث وإجراء الإستجوابات أستاذات جامعيات تزوجن في فترة الدراسة الجامعية ما بعد التدرج حسب **الأسلوب الوالدي للإختيار للقرين،** كما تقول إحدى المتزوجات في سن (32) من عمرها :

« تم الزواج على الطريقة التقليدية عن طريق الخطبة، لأن زوجة أخ المتقدم لزواجي من أسرتي ».

نلاحظ عودة النمط التقليدي لنظام الزواج على الرغم في تقدم سن الزواج، لكن الجديد في هذا الشكل هو إمكانية التعرف على القرين بعد الخطوبة، يظهر لنا كعنصر دخيل على الأسلوب الوالدي لإختيار القرين كما تؤكده إحدى المبحوثات:

« حقيقة، لم يكن لدي الحق الإختيار لزوجي بمفردي، لكن تمكنت من مقابلة زوجي في فترة الخطوبة والتعرف عليه، بموافقة أهلي وعلمهم ».

نجد أن الأسرة عندما يتقدم سن الزواج تمنح للفتاة حرية التعرف على القرين، الشيئ الذي لا تمنحه لمثيلاتها الصغيرات في السن.

* تعقيب

هناك نوعان من الدوافع لمواصلة التعليم الجامعي للأستاذات الجامعيات المتزوجات: دوافع ذاتية وأخرى إجتماعية.

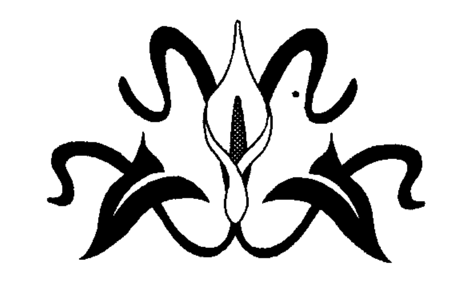
فالأولى كامنة في الرغبة في تحقيق الذات والحصول على مكانة إجتماعية مميزة داخل الأسرة الأبوية وبالتالي في المجتمع، أما الثانية فهي الخوف من الحرمان من المحيط الإجتماعي الخارجي والمكوث في البيت في حالة الفشل من الدراسة وبذلك يتبعه ظاهرة إجتماعية حتمية في المجتمع الحضري الجزائري وهي ظاهرة الزواج المبكر، وغالبا ما يكون حسب النمط الزواجي التقليدي بحيث يتجلى فيه تسلط الأسلوب الوالدي في إختيار قرين الأستاذات الجامعيات المتزوجات، إلى جانب بروز شكل آخر وهو الزواج عن طريق وسيط في أغلب أشكال الزواج التي تمت في فترة الدراسة الجامعية، ونعتبر هذا الشكل إمتداد للأسلوب الوالدي للإختيار للقرين.

أما الأسلوب الشخصي للإختيار للقرين لم يظهر إلا بتقدم سن زواج الأستاذات الجامعيات المتزوجات رغم المعارضة الشديدة الذي لقيته داخل الأسرة، نظرا لعدم إمتياز الأستاذات الجامعيات المتزوجات بمكانة إجتماعية مميزة داخل الأسرة الأبوية، تسمح لهن بتحقيق رغباتهن وإكتساب مواقف خاصة بهن يحققنها إجتماعيا.

فإذا كان تحقيق الذات في بعض الثقافات يتحدد بواسطة الرصيد المعرفي، فإن في الثقافة الجزائرية المليئة بالقيم والمثل الأخلاقية الأسرية، ينظر إلى الزواج على أنه مسألة مقدسة ينبغي ألا يتدخل فيها الشخص نفسه، لذا وعلى الرغم من بروز الأسلوب الشخصي للإختيار للقرين في أوساط المبحوثات إلا أنه كان خفيا وغير ظاهر، حيث أعطته أغلب المبحوثات الصفة الشرعية والمحببة لدى الأسرة وذلك بتقديم القرين على أنه أخ زميلة ... إلى غير ذلك، -كما ورد في التحليل سابقا-، وهذا راجع إلى تجنب الإصطدام مع البناء الأسري لأنه هو المهيمن على الجميع، والمرأة تنشأ على الإحترام والخضوع لكل ذي سلطة، من هنا فمركز المرأة ينخفض كثيرا عن مركز الرجل، فعلى الرغم من تغيير الظروف الحضرية: إنتشار التعليم، تغيير قيمة الأطفال، خروج المرأة للعمل .... إلا أن موقف المرأة بقي جامدا.

الفصل السادس

الإختصاص الجامعي الدقيق والقيم الإجتماعية الخاصة بعادات وتقاليد الإختيار للقرين



تمهيد

منذ القدم إهتم المفكرون والباحثون بدراسة أسس نظام الزواج التي يرتكز عليها أغلب أفراد المجتمع وذلك للدور الهام الذي تلعبه في إختيار القرينين ومحيطهما، فقد تعددت الآراء والمواقف، فمنهم من يؤكد أن الشبيه يتزوج بشبيهته لأن الطيور على أشكالها تقع، وآخرون يؤكدون على أن الأضداد تتجاذب، وحسب البعض الآخر يرى أن نظام الزواج يتم على آساس من التكميل بين القرينين وآخرون يؤمنون بوجود آسس أخرى.

وعلى هذا الأساس إختلفت الأبحاث والنظريات التي تحاول تفسير أهم الصفات المرتكز عليها عند الإختيار للقرين، وتعكس هذه الصفات منظومة من القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع.

فهناك من يتبنى في منظومته القيمية الأولوية للقيم المادية وإذا كانت التوجهات الدينية للفرد تحتل صدارة النسق القيمي فإنه سيسقط توجهاته على هذا الجانب.

أما ما سنركز عليه في هذا الفصل من البحث هو معرفة الصفات والمعايير التي يرتكز عليها عند زواج الأستاذات الجامعيات ومدى إستجابة المبحوثات لها. وتأثير الإختصاص الجامعي الدقيق المدروس على إكتساب معايير وقيم وإسقاطات تربوية تنطبع في الصفات المفضلة عن غيرها عند زواج الأستاذات الجامعيات على إختلاف إختصاصتهن ومقارنتها بالقيم الإجتماعية المتعلقة بنظام الزواج للأسرة خاصة والمجتمع عامة.

المبحث الأول : القيم الإجتماعية الخاصة بالإختيار للقرين المفروضة من طرف الأسرة

أولا : الصفات الأساسية المتخذة من طرف الأسرة في عملية الإختيار للقرين :

إن الهدف من معرفة الصفات التي ترتكز عليها الأسرة عند الموافقة على قرين الأستاذات الجامعيات، لإمكانية إكتشاف هل هناك إختلاف أو تغيير في القيم الإجتماعية الخاصة بنظام الزواج عند كل من الأسرة والأستاذات الجامعيات المتزوجات على إختلاف إختصاصاتهن.

جدول رقم (04) يبين الصفات الأساسية المرتكز عليها من طرف أسرة المبحوثات في عملية الإختيار للقرين

الصفات	العدد
الحسب والنسب	11
العمل المستقر	09
السكن المستقل	07
الأخلاق الحسنة	06
المستوى التعليمي	04
ثروة أسرة الزوج	02
المجموع	39

يتضح لنا من أول وهلة عند قراءة الجدول رقم (04) أن هناك ترتيبا منطقيا للصفات التي أختارت الأسرة وفقها قرين الأستاذات الجامعيات المتزوجات، ومن إستجواباتنا لاحظنا أن أغلب المبحوثات تحدد جملة من الصفات التي يعتبرها المجتمع الحضري الجزائري أساسية عند الإختيار للقرين والمتمثلة في :

- الحسب والنسب :

إن أغلب أسر المبحوثات أعطت أهمية وأولوية للحسب والنسب عند إختيار القرين نظرا لإنتمائها (الأستاذة الجامعية) إلى أسرة القرين بعد الزواج، حيث عبرت عنه بالمفهوم العامي«وليد فميلية » أو«وليد ناس »، إن تركيز الأسرة على هذا الجانب له مدلوله الإجتماعي، والمتمثل في العقلية المهيمنة في المجتمع الحضري الجزائري، إذ أن زواج الأفراد ليس من أجل خلق أسر جديدة بل لتخليد الأسرة القائمة، يذوب في إطار الجماعة، وبزواج الأفراد كذلك تنشأ علاقات جديدة طويلة المدى بين أسرة القرين وأسرة القرينة.

- العمل المستقر :

إن المجتمع الحضري الجزائري يعتبر الرجل المسؤول الأول على الإنفاق والتكفل إقتصاديا بالأسرة، أما عمل المرأة فقد كان ومازال مرفوضا عند الأسرة الجزائرية وعيب أن تنفق المرأة مهما كان مركزها ومستواها التعليمي على الرجل، لذا رأينا من خلال إستجواباتنا أن معظم أسر الأستاذات الجامعيات المتزوجات ركزت على تمتع القرين بالعمل المستقر، كما تقول إحداهن :

«رَجَلْ إِعَولْ أَعْلَى رُوحُه، إِلَى حَبُوا وَالدِيَ ».

- السكن المستقل :

إن السكن المستقل وجدناه من بين الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها الأسر عند الموافقة على قرين الأستاذات الجامعيات، إذ يمكن إعتباره بمثابة ترقية إجتماعية لها، نظرا لمواصلتها للتعليم العالي وتهيئتها للدخول في عالم الشغل، لذا ترى الأسرة ضرورة عيشها في سكن منفرد تجنبنا للمشاكل التي ستنجم مع أهل قرينها من جراء العمل خارج البيت الزوجية، لأن أسرة هذا الأخير تؤيدها كقوة عمل داخل البيت وليس خارجه.

- الأخلاق الحسنة :

إن تحلي القرين بهذه الصفة جد أساسية في نظر أسر الأستاذات الجامعيات المتزوجات، حتى يضمن لها العيش بعزتها وكرامتها داخل أسرة القرين، كما تقول إحدى المبحوثات :

« لَمْوَالِينْ إِحَبُوا رَجَلْ بَشْلاَغْمُوا مَشِ ألى يَدِ الطَفْلَة وطَيَشْهَا ».

- المستوى التعليمي :

على الرغم من تمتع المبحوثات بالمستوى الجامعي العالي، إلا أننا دهشنا عندما لم نجد إصرار كبيرا لا من طرفها ولا من طرف أسرتها على إرتباطها بقرين ذو مستوى تعليمي عالي بدليل قول إحداهن :« أَعْطِنِي الفَاهَمْ خيرْ مَلِ قَارِي ».

إن عدم إصرار الأسر على هذا الجانب يمكن إرجاعه إلى تكافؤ في المستوى التعليمي بين المبحوثات وقرينهن، لأن أغلبهم ذوي المستوي الجامعي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (05) يبين المستوى التعليمي للقرين المبحوثات

المستوى التعليمي للقرين	العدد	المجموع
تقني (إبتدائي)	01	01
ثانوي	02	02
جامعي	24	24
المجموع	27	27

يتضح من الجدول السابق أن أغلب المبحوثات قرينهن ذوي المستوى الجامعي حيث يصل عددهم إلى (24)، و(02) ذو المستوى ثانوي و(01) ذو المستوى تقني.

ومن تحليلنا لأهم الصفات الأساسية التي إتخذتها أسر المبحوثات للموافقة على قرين المبحوثات نجد أن ضرورة غنى القرين أو أسرته يمثل نسبة ضعيفة بمقارنتها بالصفات الأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى إنتماء المبحوثات إلى الطبقة الإجتماعية الوسطى.

من خلال إستجواباتنا للأساتذات الجامعيات المتزوجات تمكننا من ترتيب أهم الصفات التي تضعها الأسرة لقبول قرين المبحوثات، لذا رأينا من الضروري البحث عن أهم الصفات المفضلة لأسرة القرين عند إختيار الأستاذات الجامعيات خاصة والفتيات عامة، حتى تكون لدينا

صورة شاملة للصفات المفضلة للأسرة الجزائرية عند عملية الإختيار للقرين ، ولإمكانية مقارنتها بالقيم الشخصية للأستاذات الجامعيات المكتسبة من المستوى الجامعي الدقيق (كما سيتضح في المبحث الثاني من هذا الفصل).

جدول رقم (06) يبين الصفات الأساسية التي ترتكز عليها أسرة القرين في عملية الإختيار للقرينة

الصفات	العدد
الحسب والنسب	13
الجمال	11
الأخلاق والسمعة الطيبة	09
المهارة المنزلية	06
المجموع	39

تولى صفة الحسب والنسب المرتبة الأولى من حيث الأهمية عند عملية الإختيار للقرينة، كما وجدناه عند أسرة المبحوثات (الأستاذات الجامعيات)، وهذا راجع للثقافة التقليدية المسيطرة داخل الأسرة في المجتمع الحضري الجزائري عند تزويج الفتى، إذ تسعى إلى إنتماء العائلة قبل الفتاة كما تقول إحدى المبحوثات :« ذِيكْ لَوْرِيقَة، ذِيكْ شْجِيرَة ». لأن التربية التي تتلقاها الفتاة تعكس أصالة أسرتها وتعبر عن مفاهيمهم التقليدية الخاصة بالحسب والنسب، منها :« بَنْتْ الأَصَلْ، بَنْتْ فَمِيلْيَة ».

إن إنتماء العائلي حسب المبحوثات له قيمة إجتماعية كبيرة عند الإختيار للقرين على حساب الصفات الأخرى التي لها علاقة بشخصية المرأة.

- الجمال :

يعد الجمال وحسن الوجه من بين الصفات الأساسية عند إختيار قرينة الإبن، ومستحبا خصوصا عند أم القرين التي تسعى جاهدة لإنتقاء أجمل فتاة لإبنها، من أجل التباهي بها في الوسط العائلي يوم العرس كما تقول أحدى المبحوثات :« إقُولُوا لَعْجَايَزْ عِنْدنَا، أَنْجِيبْ لَولِدِي إمْرَأة شَابَة، وَاشْ نْوَرِي لِلنَّاسْ يَوْمْ العَرْسْ ».

إن قيمة العروس الجمالية في الوسط العائلي الجزائري تمثل رمز خير وعزة وقدم سعد على أسرة القرين، إلى جانب تمتعها بالصحة الجيدة، حتى تتمكن من القيام بواجباتها المنزلية كما يرام، ولا تمثل عالة على الأسرة.

إلى جانب الصفات الفيزيولوجية، نجد الصفات المعنوية المتمثلة في السمعة والأخلاق الطيبة الواجب توفرهما في قرينة الإبن، لأن الأسرة تريدها أن تذوب في العائلة وتعيد إنتاج نفس الطبائع والعادات الخاصة بأسرة قرينها خاصة.

- المهارة المنزلية :

إن أغلبية الأسر في المجتمع الحضري الجزائري بلا إستثناء تريد أن تكون قرينة الإبن ربة بيت ماهرة حتى وإن كانت إمرأة متعلمة ماكثة في البيت أو عاملة خارج البيت، فمن الضروري أن توفق بين عملها الخارجي ومسؤولياتها الإجتماعية المنزلية: إنجاب الأولاد وتربيتهم، القيام بكل الأشغال المنزلية: كنس وطبخ وتنظيف .... إلخ.

لا نستغرب إذن عندما نجد أن المهارة المنزلية من بين الصفات الأساسية لعملية الإختيار للقرين في المجتمع الحضري الجزائري، إذ تتكفل قرينة الإبن بكل الأشغال المنزلية التي كانت على كاهل الحماة التي تعبت وآن الأوان إجتماعيا أن تستريح على حساب قرينة الإبن، كما تقول أحد المبحوثات:

« Je faisais toute seule toutes les tâches ménagères. Le linge de toute la famille, le manger, la lessive et le nettoyage de toute la maison etc...»

وأخرى:« عْجُوزتِي عَنْدْهَا تَسْعَ وْلاَدْهَا، أَنَا أَلِي نَغْسَلْ لْهُمْ كَامَلْ، نَدِيهُمْ أَلْدَارْنَا كُلَ نْهَارْ لَخْمِيسْ أَخَطَرْشْ فِي دَارِي مَكَاشْ المَاء ».

من خلال إستجواباتنا لاحظنا عدم تعرض الأستاذات الجامعيات المتزوجات في سرد الصفات المفضلة عند إختيار القرينة من طرف أسرة القرين لصفة أساسية تربوية هامة ألا وهي ضرورة تمتع قرينة الإبن بمستوى تعليمي وخاصة المستوى العالي منه وإشغالها، عكس أسرة الفتاة التي تسعى لتزويج إبنتها متعلمة كانت أم غيرها من فتى ذو مستوى تعليمي عالي ومركز عمل هام، أما الطرف الآخر فإنه يتُجاهل تماما هذا الجانب التربوي الهام، كما تقول إحدى المبحوثات: « يْحَبُوا تَعْ الدَارْ، بَنْتْ عَايْلَة، تَعْرَفْ تَقْرَا أَوْ تَكْتَبْ بَرْكْ ».

رغم التغيرات التي تعيشها المرأة في المجتمع الحضري الجزائري، من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والتربوية إلا أن ثمة ركود فيما يتعلق بقيم الإختيار للقرين داخل الأسرة الجزائرية، التي تعمل على إنقاص أو إقصاء حظوظ الجامعية في الزواج، لذا نجدها غالبا ما تسعى إلى طلب حريتها وتعليمها وإشتغالها وأكثر تعصبا في مسألة الزواج الذي ساعد على إرتقاع «سن الزواج» عما كان عليه من قبل وخصوصا في أوساط الجامعيات.

ثانيا : شروط نظام الزواج المحدد من طرف الأسرة عند زواج الأستاذات الجامعيات

من بين العادات والتقاليد الخاصة بنظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري تحديد جملة من الشروط أثناء المفاوضات التي تتداول بين الأسرتين قبل إعلان الزواج، وتأتي هذه المرحلة بعد الخطبة مباشرة وقبل عقد الزواج.

والمقصود بشروط نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري، هو ما تريد أسرة المرأة ضمانه بعد الزواج للفتاة، وبالمثل للفتى. وتختلف هذه الشروط، تبعا للمستوى المعيشي -الإجتماعي والإقتصادي- التي تنتمي إليها الأسرة، إذ نجدها تتأثر وتؤثر على الفرد والجماعة وذلك بموجب إنتمائه الإجتماعي الجغرافي، الإقتصادي... إلخ. التي تعمل على تحديد كمية ونوعية الشروط المفروضة عند الزواج.

ومن خلال إستجواباتنا ومقابلتنا تحصلنا على جملة من الشروط التي وضعتها كلتا الأسرتين (أسرة القرين والقرينة) عند زواج الأستاذات الجامعيات على إختلاف إختصاصاتهن الدقيقة المدروسة، علما أننا لا نأخذ هذا المتغير بعين الإعتبار عند التحليل، لأن جملة الشروط المفروضة هي من طرف الأسرة وليس من طرف المبحوثات، لكن سنحاول الكشف عن نوعية الشروط عند زواج الجامعيات، هل تماثل شروط غير المتعلمات، هل يتدخل متغير المستوى الجامعي في تحديد أو تعديل نوعية شروط الزواج عند الجامعيات، أم أنها شروط مماثلة تبعا لعادات وتقاليد نظام الزواج الشائعة في المجتمع الحضري الجزائري.

نستشف من خلال تفحصنا للبيانات المتحصل عليها من خلال المقابلات أن شروط زواج الأستاذات الجامعيات ترتكز على جوانب مختلفة : فمن بينها ضرورة دفع المهر أو الصداق من طرف القرين، -الذي سيمثل نصيبا من المال أو المتاع- كشرط أساسي للزواج حيث نص عليه الدين الإسلامي في الآية :« وأتوا النساء صدقاتهن نحلة، فإن طبن لكم عن شيئ منه نفسا، فكلوه هنيئا مريئا » سورة النساء - الأية 4 -.

إلا أن الإسلام لم يضع مقياس ثابتا للمهر الذي يدفعه القرين لقرينته، بل ترك ذلك لما يتراضى عليه الطرفان، وتطيب عنه نفس القرين (1).

إلا أن الرسول (ص) نهى على المغالات في المهر، حيث قال عليه السلام في ذلك : «خير النساء أحسنهن وجوها، وأرخصهن مهورا »، وقال أيضا:« أبركهن أقلهن مهرا » .
لذا لا نجد للمهر قيمة محددة في المجتمعات الإسلامية، وإنما قيمته تختلف من مجتمع لآخر، ومن منطقة جغرافية لأخرى، ومن طبقة إجتماعية إلى أخرى، فالمهر إذن يتحدد وفقا للوضعية الإجتماعية- الإقتصادية للأسرة ودرجة تأثرها بالعادات والتقاليد الخاصة بالمهر.

والهدف من دراسة هذا الجانب ليس تحديد قيمة المهر وإنما ما هو تأثير الأسرة على مثل هذه الشروط التي ربما تعود بالضرر على زواج الأستاذات الجامعيات، التي غالبا ما نجدها ضد هذه التقاليد والعادات التي لا تتماشى وتكوينها ومركزها.

ومن خلال إستجوابات المبحوثات لاحظنا تشابها في تقاليد وعادات « الشروط الخاصة بنظام الزواج » عند زواج الأستاذات الجامعيات مع مثيلاتها غير المتعلمات، حيث تختلف الشروط بين أوساط المبحوثات على إختلاف المناطق الجغرافية، فالمبحوثات المنتميات إلى منطقة تلمسان مثلا، غالبا ما نلتمس لديهن إرتفاع المهر المتمثل في كثرة المجوهرات والملبوسات، كما تدلي به إحداهن:
« Chez nous, à Tlemcen, on exige beaucoup de bijoux .»

عكس ذلك، ما تصرح به مبحوثة أخرى تنتمي إلى منطقة القبائل المعروفة بإنعدام وجود شروط نظام الزواج فنجدها تقول:« فِي عَادَاتْنَا، عِيبْ أُكَانْ نَشَرْطُو، نَطَلْبُوا الهْنَا بَرْكْ، وَالرَجَلْ إِجِيبْ أَلِي يَقْدَرْ أَعْلِيهْ ».

(1)- وفي على عبد الواحد، قصة الزواج والعزوبة في العالم، دار الطباعة و النشر، مصر، بدون تاريخ، ص 108.

وفي مثل هذه المناطق حتى الصداق عند الزواج يكون رمزيا:

« On a Fait la Fatha, ils ont versé 50 DA seulement pour la dot .»

إن العقلية المهيمنة داخل منطقة القبائل هي أن الفتاة ليست سلعة للبيع.
عموما لا تختلف شروط زواج الأستاذات الجامعيات عن الفتيات غير المتعلمات أو ذوي المستوى التعليمي المتوسط أو المنخفض، وإنما هناك مظاهر جديدة فيما يخصها إذ لمسنا بعض جوانب التغير والحداثة في شروط زواج المبحوثات حيث أغلب أسرهن وضعت الدراسة والعمل كشرطين أساسيين للموافقة على زواج المبحوثات، فعلى الرغم من سيطرة أسلوب الإختيار الوالدي في زواج أغلب الأستاذات الجامعيات المتزوجات التي درسناها، إلا أن الأسرة ميزتها عن غيرها، بوضع شروط معنوية واقعية ومستقبلية إلى جانب الشروط المادية – المهر والمجوهرات والملبوسات– متابعة الدراسة والعمل بالنسبة للمتخرجات من الليسانس.

إلى جانب ضرورة التمتع بالسكن المنفرد، الذي نعتبره مظهرا جديدا من مظاهر شروط نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري.
ويمكن إرجاع هذه التغيرات إلى تلاشي الأسرة الممتدة وفقدان وزنها في التأثير على نسيج العلاقات الإجتماعية بين الأفراد، لأن أسر المدينة –الحضر– قريبة مكانيا من أعداد كبيرة من الناس، لكن في نفس الوقت بعيدة عنهم إجتماعيا (1).

لذا نجد أن أواصر القرابة ووشائج المجاورات تفقد الكثير من أهميتها عند بعض الأسر عند تحديد شروط نظام الزواج، نظرا لعيشهم مجهولين داخل المدن الكبرى كما وجدناه في الإستجوابات وخصوصا بالنسبة لأسرة الأستاذات الجامعيات المتزوجات التي عاشت خارج الوطن عكس ما وجدناه عند المبحوثات المنتميات إلى منطقة القبائل أو المناطق الريفية الأخرى المتشددة في نظامها الإجتماعي نظرا لابقائهم ومحافظتهم على أواصر القرابة مع الأسرة الممتدة التي تتميز بالثبات والإستقرار والإنضباط في المراقبة الإجتماعية لجميع أفرادها ومحاسبتهم على أي إنحراف سلوكي أو الخروج عن القيم التي تلتزم بها الأسرة.

---

(1)– الفاروق زكي يوسف، علم الإجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق، القاهرة عالم الكتب، 1972، ص 173.

أما عن شروط نظام الزواج التي تضعها أسرة القرين فنجدها مختلفة عن شروط القرينة (الأستاذة الجامعية)، فمن خلال الدراسة والتحليل نجدها ترتكز بالدرجة الأولى على عدم إشتغال المبحوثات بعد الزواج، لأن ظاهرة خروج المرأة إلى ميدان العمل في المجتمع الحضري الجزائري وخصوصا في السابق من بين المظاهر الإجتماعية غير المرغوب فيها وخاصة بعد الزواج، إعتقادا منهم أن العمل خارج البيت من إختصاص الرجل فقط، إلى جانب سيطرة وسيادة الفكرة التقليدية المعروفة عن قرينة الإبن وهي خدمة الأسرة، بالإضافة إلى تجنب نظرة الأقارب السيئة لهم في حالة إشتغال قرينة الإبن وعدم تمكنها من التوفيق بين عمل البيت وعمل الخارج، ورفضهم لحصولها على الإستقلال الإقتصادي، الذي يتبعه إمتيازات إجتماعية أخرى، التي لا ترغبها أسرة القرين .

ومن بين شروط نظام الزواج التي أكدت عليها المبحوثات على ذكرها وشرحها، عدم موافقة أسرة القرين على الإنفراد بسكن منفرد ويعتبر في آن واحد من بين الشروط الأساسية لأسرة أغلب الأستاذات الجامعيات المتزوجات.

والمعروف عن الأسرة الجزائرية التقليدية أنها تعول على الإبن في الإنفاق على الأسرة الأبوية – خاصة إذا كان الإبن الأكبر – بعد تعب الوالد أو الوفاة.

ويتضح لنا جليا فيما تدلى به إحدى المبحوثات :

« لقد سميت إمرأة الشارع من طرف أسرة زوجي، لأني أشترطت العمل والسكن المنفرد، زيادة على معارضتهم لكوني أسكن في الحي الجامعي عند الدراسة ».

إلى جانب هذه المواقف وشروط نظام الزواج التي تضعها أسرة القرين، نجد أسرا لم تشترط أي شيء، ويظهر لنا هذا الموقف عندما يكون الزواج مبنيا على التعارف الشخصي، كما تقول إحدى المبحوثات :

« عْجُوزَتِي قَالَتْ : وْلِيدِي حَبْهَا، مَعَنْدِي مَا نْقُولْ ».

المبحث الثاني : الإختصاص الجامعي الدقيق المدروس والصفات الخاصة بالقرين

إن الإختصاص الجامعي الدقيق المدروس يؤثر على طريقة التفكير بالضرورة، فالدارس للعلوم الإنسانية غالبا ما يمتاز بالرهف الحسي والعاطفي، والتشبث بكل ماله علاقة بالعادات والتقاليد.

أما الإختصاص التقني والعلمي، فإنه يساعد على التدقيق والتمعن والتفحص في الأمور والظواهر، إذ غالبا ما يميل دارسها إلى الواقعية والتجريب ومحاولة القياس، نظرا لإحتكاكه الدائم بظواهر تجريبية، حيث يطغى الجانب المادي والواقعي والتجريبي على تفكير الفرد، يعكس هذا التفكير حياته اليومية وسلوكاته الإجتماعية.

أما دارسي الإختصاصات الأدبية والعلوم الإنسانية فغالبا ما تمتاز مواقفهم بالنسبية في حسم الأمور، بالإضافة إلى تأثرهم بدراستهم المعتمدة أساسا على الرجوع إلى الكتابات التاريخية وإنتقال الأفكار الأصلية والسعي إلى البحث عن كل الحوادث الماضية، يساعد الفرد على إكتساب مواقف معينة مرتبطة إلى حد ما بالإرث الإجتماعي والقيم والعادات التي تسير وتتحكم في الظواهر السائدة في المجتمع.

وعلى هذا الضوء سنحاول دراسة وإكتشاف إلى أي مدى يؤثر الإختصاص الدقيق المدروس على القيم الإجتماعية لنظام الزواج، هل الأستاذات الجامعيات المتزوجات إستطاعت توليد قيم شخصية خاصة بالإختيار للقرين تبعا لتكونها الدقيق، أم ليس للإختصاص تأثير على القيم الإجتماعية الخاصة بالإختيار للقرين عند الأستاذات الجامعيات المتزوجات، هل هذه مطابقة أو مغايرة للصفات والشروط التي تحددها الأسرة في عملية الإختيار للقرين أو متولدة من الإختصاص المدروس، ومن خلال إستجواباتنا للأستاذات الجامعيات المتزوجات على إختلاف إختصاصاتهن الدقيق تمكنا من الحصول على عدة إجابات متباينة فيما يتعلق :

أولا : القيم الإجتماعية التي يقوم عليها الإختيار للقرين

جدول (7) يبين القيم الإجتماعية التي يقوم عليها الإختيار للقرين حسب الأستاذات الجامعيات على إختلاف إختصاصاتهن

الإختصاص	القيم الإجتماعية التي يقوم عليها الإختيار للقرين
الحقوق	الإستقرار- تكوين أسرة على سنة الله -إنجاب الأطفال
اللغة والأدب العربي	السعادة-الإستقرار-تكوين بيت-التفاهم -الطمئنينة-الزواج على سنة الله-السترة -الحصول على مكانة إجتماعية في المجتمع.
اللغات الأجنبية	Changement : sortir des parents - liberté - entente - partage des choses.
المدرسة المتعددة التقنيات	Fonder une famille - avoir des enfants - épanouissement et stabilité
الشريعة	الإستقرار-إكمال نصف الدين-الإستمرار في الحياة لا ينقرض الإنسان

يبين هذا الجدول الخاص بالقيم الإجتماعية التي يقوم عليها الإختيار للقرين حسب الأستاذات الجامعيات المتزوجات على إختلاف إختصاصاتهن، أغلبهن ركزت على (تكوين أسرة) لأن الزواج على الرغم من أنه إشباع جنسي نفسي فردي لحاجات بيولوجية، إلا أنه ضرورة إجتماعية وسنة إلهية مفروضة على البشر.

والمبحوثات ذوات الإختصاص « حقوق » نجدها تحدده حسب ما ينصه الشرع والقانون وهو ضمان المرأة للعيش داخل أسرة كما تنصه الشريعة الإسلامية والقانون المدني الجزائري وما يتبعه من واجبات إلزامية إجتماعية لكل من الرجل والمرأة وذلك:**بإنجاب الأطفال والإستقرار.**

أما ذوات الإختصاص « اللغة والأدب العربي » نلاحظ إكتظاظ وتعدد المفاهيم للتعبير عن القيم الإجتماعية للإختيار للقرين، وهذا راجع لغنى وثروة وتشبع الأستاذات الجامعيات المتزوجات باللغة العربية، إن هذه الفئة تميل إلى وجوب الحوار والنقاش في العلاقات الزوجية وذلك بقولها: **التفاهم والطمئنينة** اللذان يعتبران-الحوار والنقاش- من بين الأدوات المستعملة عند الإحتكاك بالإختصاص المدروس.

إلى جانب ترجمتها للمفاهيم المتبادلة في أوساط المجتمع الحضري الجزائري لنظام الزواج على أن الزواج سترة والحصول على مكانة إجتماعية، نظرا لرفض المجتمع الحضري الجزائري للمرأة العازبة، فنجد إذن الأستاذات الجامعيات المتزوجات ذوات الإختصاص « اللغة والأدب العربي » تعمل على ترسيخ وتثبيت القيم والعادات الإجتماعية الخاصة بالإختيار للقرين الشائعة داخل الأسرة خاصة والمجتمع عامة.

إن بروز قيم إجتماعية جديدة للإختيار للقرين عند المبحوثات ذوات الإختصاص « لغات أجنبية » و « المتعددة التقنيات »، إذ تسعى إلى **الحرية والتغير** عند الزواج والخروج من القيود الإجتماعية والسلطة الأبوية لحياة مختلفة، فإنها عكس ما تراه غيرها، فالزواج عندها مشاركة وإقتسام الأشياء المعنوية والمادية في الحياة، نجدها تقترب أكثر إلى المفاهيم والقيم العصرية الأوربية للزواج، حيث تسعى إلى التفتح والتفاهم مع القرين.

فنجدها أكثر واقعية وعملية في القيم التي تحددها لإختيار القرين، وذلك للمنطق الذي تتمتع به من خلال دراستها وإحتكاكها بالحياة العملية التجريبية إذ تقول إحدى المبحوثات ذات الإختصاص التقني :

« Le mariage, c'est vivre dans un milieu intellectuel pour assurer un équilibre entre vie active et vie conjugale, mais pas rupture ».

أما مبحوثات ذي الإختصاص الشريعة، فقد إعتمدت على المفاهيم الدينية لا غير .

ثانيا : الصفات المفضلة للقرين لدى الأستاذات الجامعيات المتزوجات

لقد تنوعت وإختلفت الصفات المرغوب إيجادها لدى القرين عند الأستاذات الجامعيات المتزوجات وذلك بإختلاف الإختصاصات المدروسة، كما يتبين لنا في الجدول التالي :

جدول (08) يبين الصفات المفضلة للقرين حسب المبحوثات على إختلاف إختصاصاتهن

الإختصاص المدروس	الصفات المفضلة للقرين
الحقوق	الثقة – الوفاء
الأدب العربي	الأخلاق الحسنة – متفهم لوضع المرأة
اللغات الأجنبية	Amour - Ouvert d'esprit
التكوين التقني	Sérieux- libérale
الشريعة	رجل يعرف ربي– يتصرف حسب القرآن والسنة

يتبين لنا من الجدول جملة من الصفات المرغوب إيجادها عند القرين من طرف الأستاذات الجامعيات المتزوجات على إختلاف إختصاصاتهن وذلك تأثرا بمحتويات المواد المدروسة، فالأستاذات ذوات الإختصاص القانوني تمركزت صفاتهن حول **الثقة** المتبادلة بين القرينين، بالإضافة إلى **الوفاء** للحياة الزوجية وعدم خيانة المرأة، يمكن أن تفسر هذه الصفات على أنها ناتجة من إحتكاك المبحوثات بالمشاكل القضائية الخاصة بمشاكل الزواج والطلاق في دراستهن النظرية وإحتكاكهن بسلك المحاماة، لأن أغلبهن مارس هذه المهنة إلى جانب مهنة التدريس بالجامعة.

أما ذوات الإختصاص الأدبي، فقد طغى الجانب **الأخلاقي** للقرين على الجوانب الأخرى، كما تقول إحداهن : « لا أحب الرجل الذي يمضي وقته في الجلوس في المقاهي ».

وأخرى :« يَعْجَبْنِي الرَجَلْ ألي عَنْدُو النِيفْ ».

نستنتج مما سبق أن المبحوثات ذوات الإختصاص الأدبي، يعلمن على إعادة إنتاج نفس القيم الإجتماعية الخاصة بالسيرة الحسنة والسمعة الطيبة المرغوب إيجادها عند الرجل عامة.

وفي المقابل نجد الأستاذات الجامعيات المتزوجات ذوات الإختصاص اللغات الأجنبية تتجه إتجاها مختلفا في صفاتها للقرين بالإرتكاز على ضرورة توفر **عاطفة الحب فيه**، والتفتح في المسائل الخاصة بالمرأة وقضايا الشغل ... كما تقول أحد المبحوثات

« Ouvert d'esprit envers les femmes ».

يمكن إرجاع هذه الصفات لدى هذه الفئة من المبحوثات إلى الإحتكاك بالغات الأجنبية :الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية .... والأستاذات الأجنبيات في ميدان العمل، حيث إكتسبت مفاهيم خاصة بالإختيار للقرين تقترب أكثر إلى الطابع العصري الأوروبي وبعيدة عن الثقافة السائدة داخل المجتمع الحضري الجزائري.

كما نلتمس هذه الصفات كذلك عند الأستاذات الجامعيات المتزوجات ذوات التكوين التقني، إذ ترتكز على الحرية في التصرف للمرأة وعدم تشدد الرجل عامة والقرين خاصة، كما تقول أحد المبحوثات:

« Je veux un conjoint libéral. »

إلى جانب هذا حثت الكثير على ضرورة تحلي القرين بالصرامة والعمل والدقة : « Sérieux et logique » ، عكس ما وجدناه عند المبحوثات ذوات الإختصاص الأدبي، وإختصاص الشريعة اللواتي لم يهتمن إلا بالصفات الدينية والأخلاقية، كما يتبين لنا من أقوال إحداهن : « نْحَبْ رَجَلْ إِخَافْ رَبِي وَيَعْرَفُوا، مَشِي لَشِي شِي La tchi tchi ».

ثالثا : موقف الأستاذات الجامعيات المتزوجات من القيم الإجتماعية الخاصة بنظام الزواج السائدة داخل المجتمع الحضري الجزائري

كل مجتمع يحمل في طياته عادات إجتماعية وتقاليد تميزه عن كافة المجتمعات الأخرى، التي تترسخ في الفرد تدريجيا وذلك عن طريق التنشئة الإجتماعية.

فبعد النضوج الجسمي والفكري وإكتمال الدور الإجتماعي للفرد يظهر موقفه من هذه العادات والتقاليد الإجتماعية.

والمجتمع الحضري الجزائري يعتبر من بين المجتمعات العربية التي تتميز بالتأصل بعادات وتقاليد الزواج القديمة الراسخة في ثقافته التي ورثها عن طريق الإستمرار والتواصل

بين الأجيال المتعاقبة، إلى جانب عادات مستحدثة متجسدة في الممارسات الإجتماعية للأفراد: كالموضة مثلا المتميزة بقصر الأجل وسرعة الزوال.

أما عن موقف الأستاذات الجامعيات المتزوجات من هذه العادات والتقاليد الإجتماعية والمواقف الأسرية، فنجدهن جد حائرات عند إستجواباتنا لهن فهن في صراع دائم بين التقيد والرفض والنفور.

ومن بين العادات والتقاليد التي ترفضها وتنفرن منها هي المتعلقة « بشروط نظام الزواج » وخاصة غلاء المهر وتكاليف الزواج والبدع التي أخذت تتحكم في المجتمع الحضري الجزائري، ومنها : إحتفالات الخطبة والعقد والزواج، حيث تقول إحدى المبحوثات:

« إن المهر للمرأة، إنما هو رمز لتكريمها، وليس ثمنا لها » ، لأن المهر في المجتمع الحضري الجزائري أصبح مصدر إضطهاد إقتصادي وإجتماعي رهيب بالنسبة للمرأة، إنعكست أثاره سلبا على المجتمع بسبب عزوف الأغلبية عن الزواج في السن المعقولة.

ومن بين المظاهر الإجتماعية التي تنفر منها أغلب المبحوثات تسلط المجتمع الرجالى في إتخاذ كل القرارات الخاصة بشتى جوانب الحياة، حتى التي تهم المرأة نفسها، لأن الأسرة في المجتمع الحضري الجزائري تحكم بما يسمى **بالعرف** وليس **بالقانون**، كالمجتمعات المتقدمة، كما تقول إحدى المبحوثات :

« أرفض التقاليد الجاهلية الوثنية، تطبيق أشياء تلبية لقيل وقال ».

إضافة إلى تنكر المبحوثات لظاهرة جد شائعة في المجتمع الحضري الجزائري وهي **تفضيل الذكر على الأنثى**، وذلك منذ الصغر، حيث يكتسب -هذا الأخير- دوره الإجتماعي تدريجيا في الوسط العائلى، منذ أن يبدأ مغادرة المنزل للخروج إلى البيئة الخارجية: السوق- الشارع- المسجد ... إلخ، بينما تربي الفتاة على المكوث في البيت والتمرن على الأشغال المنزلية .... إلخ .

إن الوسطان يهيئان كل منهما على إكتساب قيما جديدة في المجال الإجتماعي، فالعالم الخارجي الذي يحتك به الذكر باستمرار يكسبه تدريجيا كيفية التعامل وإتخاذ القرارات الصارمة المتميزة بالصرامة والخشونة في معاملاتهم مع المرأة خاصة، كما تقول إحدى المبحوثات:

« يَعْفسُوا عْلَى المرَأة مَهْمَا كَانْ مُسْتَوَاهَا » ، حيث تظهر سلطتهم (الرجال) وهيبتهم وتكتمل عند الزواج :

« ما دام الرجل عازبا يبقى ناقصا، في المجتمع الحضري الجزائري على وجه الخصوص، بحيث يعتبر غير بالغ سن الرشد، وأما المرأة فلا تأخذ دورها ومكانتها الإجتماعية إلا بعد الولادة » (1).

فظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى في المجتمع الحضري الجزائري تبدأ منذ التربية الأولى، إذ يحظى الذكر ببالغ الأهمية من طرف الأم لأنه السبب في إعادة إعتبارها داخل العائلة، كما تؤكده لنا إحدى المبحوثات بقولها:

« أكره أنانية الرجل التي يكسبها من أمه منذ الصغر ».

بينما تكون علاقة الأم بالفتاة محددة جدا في أوامر ونصائح مبنية على الحشمة والوداعة والطاعة وتدريبها على الأعمال المنزلية الشاقة حيث تقول إحدى المبحوثات :

« Je suis contre la soumission de la femme ».

لأن مصير المرأة داخل العائلة التقليدية متعلق بدورها البيولوجي كما تقول الباحثة الإجتماعية Lacoste Du Jardin : « إن مجد المرأة يكمن في إنجاب الأطفال » (2).

---

(1)- Von Allemen Jean Dominique Malik, mariage et Famille l'évolution des structures familiales en Algérie, thèse 3ème cycle, Paris, 1985, p28.

(2)- Lacoste Du Jardin Camille , OP-CIT, p83.

*** تعقيب :**

إن القيم الإجتماعية الخاصة بالإختيار للقرين تتمثل في جملة من الصفات المتوجهة نحو« وليد فميلية وبنت فميلية »، كما نجد تشابها في تقاليد وعادات والشروط الخاصة بالزواج، التي تطبق على كل الفتيات في المجتمع الحضري الجزائري متعلمة أو غير ذلك.

أما فيما يتعلق بالقيم الإجتماعية الخاصة بالإختيار للقرين فنجد بروز قيم جديدة ظهرت عند المبحوثات الجامعيات على إختلاف إختصاصاتهن، لكن تتجه في نفس السياق الإجتماعي، إذ نجد غياب إلزامية « تعلم القرين » ، كما نجده عند الأولياء الذين أصروا على ذلك.

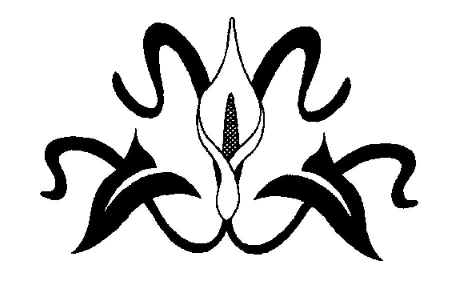
وعموما نجد هناك تطابقا في القيم الإجتماعية الخاصة بالإختيار للقرين عند المبحوثات وأسرهن خاصة بما يتعلق بالمضمون أما الإختلاف فلم يكن إلا في الشكل فقط، إذ أعطت المبحوثات مفاهيما جديدة تتماشى وتكوينها ورصيدها المعرفي، مع بروز بعض القيم الجديدة مثل: الحرية، التفاهم، التغير.

إن بروز القيم الإجتماعية الجديدة للإختيار للقرين تحمل في طياتها إتجاهات وإسقاطات معرفية لها علاقة مباشرة بالإختصاص المدروس كما تبين لنا عند التحليل، أما الصفات المفضلة للقرين فقد تعددت وإختلفت تبعا للإختصاص الدقيق المدروس كذلك. فنجد أن مجملها صفات معنوية بعيدة كل البعد عن الجانب المادي لكن في مجملها داخلة في إطار العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الحضري الجزائري.

أما عن موقفها إزاء القيم الإجتماعية عامة والمتعلقة بعادات وتقاليد الزواج فإننا نجدها في صراع بين التقليد والرفض والنفور خاصة فيما يتعلق بإرتفاع المهور وتفضيل الذكر على الأنثى ... إلخ.

الفصل السابع

تأثير المستوى الجامعي وممارسة العمل المأجور على التنشئة الإجتماعية للأبناء وأزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري



تمهيد

لقد سلبت سلطة الدولة من الأسرة الجزائرية قدرة التحكم والسيطرة على الوظائف السياسية والقضائية والتعليمية، إلا أنها ما تزال تؤدي بعض الوظائف الأساسية التي إنحدرت من النظم القديمة، بإعتبارها المكان الطبيعي لنمو غرائز حب الإجتماع والألفة والمشاركات الوجدانية، كما تعد الخلية الحية التي تنجب الأطفال بصورة شرعية، يقرها المجتمع كأول وسط يلقن الطفل اللغة والعادات والتقاليد وقواعد الدين والعرف قبل المدرسة والشارع.

فالأسرة عامة والأم خاصة، تقوم بأخطر وظيفة وهي " التنشئة الإجتماعية " على إختلاف أنواعها، منها : تهذيب الجانب الطبيعي والغريزي في الإنسان والعناية كذلك بالجانب الإنساني الأخلاقي والإجتماعي.

والمقصود هنا ليس المعنى الضيق لمفهوم كلمة " أخلاق " وإنما الوظيفة الإجتماعية للأسرة الدالة على مراعاة وضبط قواعد السلوك والآداب العامة وقوالب العرف والعادات والتقاليد، فعلى الرغم من تأكيد بعض الدراسات الانتروبولوجية والإجتماعية على أن مثل هذه الأمور بالنسبة للشعوب البدائية كانت خاضعة خضوعا تاما للدين ، لكن بتطور الحياة الإجتماعية خفت حدة الدين ، وظهرت قوة السنن الإجتماعية من تقاليد وعرف وقيم إجتماعية ، إلى جانب ظهور قوة القانون في المجتمعات المعاصرة حيث أثرت على النظم الإجتماعية.

والأسرة في المجتمع الحضري الجزائري تعتبر المؤسسة الأولى التي تقوم بمهمة تنشئة أفرادها وإعدادهم للعيش والعمل في المجتمع عن طريق تعليمهم ثقافة المجتمع وتكوين شخصيتهم.

تبدأ عملية التنشئة الإجتماعية من تدريب وتلقين للأدوار التي تختلف حسب الجنس، ففي المجتمع الحضري الجزائري خاصة هناك أدوار خاصة بالذكور وأخرى بالإناث لأن التنشئة قائمة على أساس التفرقة بين الجنسين، على الرغم أن الدين الإسلامي يوصي بالمساواة بين الجنسين في المعاملة، إلا أن الواقع الإجتماعي العربي عامة والجزائري خاصة أدخل التفرقة بين عالم الذكور وعالم الإناث، وفي الفصل سنحاول معرفة وكشف التنشئة الإجتماعية التي تربت وكبرت عليها الأستاذات الجامعيات المتزوجات، والبحث عن كيفية توظيفها للمعارف العلمية المتعلقة بالتنشئة الإجتماعية عند تربية أبنائها ، أم ستحاول إعادة إنتاج نفس التنشئة الإجتماعية التي تلقتها من أسرتها ؟

المبحث الأول : موقف الأستاذات الجامعيات المتزوجات في التنشئة الإجتماعية

إن تحليل ومعرفة عملية التنشئة الإجتماعية التي تلقتها الأستاذات الجامعيات المتزوجات أساسية في التحليل ، لأنها ذات أهمية في تكوين شخصيتها وذاتها، والمعروف عامة على التنشئة الإجتماعية في المجتمع الحضري الجزائري أنها مبينة على العادات الإجتماعية والتقاليد والإتجاهات الفكرية ، كما ترتكز على العرف والقانون والمعايير الخلقية والإجتماعية والعقيدية وأنماط السلوك المختلفة السائدة في ثقافة المجتمع (1).

أولا : الأستاذات الجامعيات المتزوجات والتنشئة الإجتماعية التي تلقتها من الأسرة الأبوية

أ- الترويض على الحياة الصعبة :

إن التنشئة الإجتماعية في الأسرة التقليدية الجزائرية تعمل على تكوين فتاة قابلة للتكيف مع البيئة الإجتماعية والأسرية ، فالفتى يعد ليصبح رجلا يتحمل مسؤولية الأسرة الإقتصادية والحماية عليها ، والفتاة تعد لتصبح قرينة ومربية للأبناء والعناية بشؤون البيت، هذا ما لمسناه فعلا من خلال الإستجوابات التي قمنا بها مع الأستاذات الجامعيات المتزوجات لمختلف الأعمار والإختصاصات المدروسة ، وجدنا أنها تتفق في نقطة واحدة إتجاه التربية التي تلقتها في أسرتها، حيث تؤكد أنها عاشت في نظام أسري تقليدي متعصب للسلوكات والأفكار الريفية التي تعمل على التشدد في تربية الفتاة أكثر من الفتى، حتى تتعود على الحياة الصعبة، للتمكن من تحمل المشاكل التي ربما ستتعرض لها :

« J'ai reçu une éducation frigide ».

(1) م .م. زيدان، علن النفس الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 93.

لقد عملت أسرة أغلب الأستاذات الجامعيات المتزوجات على تكوينها كإمرأة في أسرع وقت ممكن، إذ عملت – الأسرة – على إعدادها وتربيتها للأخرين، وذلك بتعليمها قواعد وأصول السلوك وطريقة تكوينها كإمرة كاملة، تؤدب الأخت أكثر من الأخ، تتعلم كيف تكون مطيعة وتتلقى بعض العادات والتقاليد التي تساعدها في المستقبل لتتحمل الحرمان من عاطفة الوالدين في بيت غريب (1).

ب- الحرمان من الجانب العاطفي :

إلى جانب نقص أو إنعدام الجانب العاطفي في التربية التي تلقتها معظم الأستاذات الجامعيات المتزوجات، وتفضيل الأسرة للولد (الذكر) على حساب البنت (الأنثى)، حيث تقول أحد المبحوثات:

« Mes parents faisaient beaucoup de différences entre les filles et les garçons.»

ظاهرة –تفضيل الذكر على الأنثى – معروفة وشائعة في المجتمع الحضري الجزائري، فعلاقة الذكر بمحيطه الأسري يكون مغمورا بالحب والعناية، لأن كثرة الذكور ويرفع من النرجسة الأبوية ، لكن ينقص عندما يتعلق الأمر بالفتاة ، ففي المجتمع الحضري الجزائري عامة والأسرة خاصة يبدأ ذلك منذ الولادة الذي يتم في سكوت تام ، لأن الفتاة تمثل عبء إقتصاديا وإجتماعيا على الأسرة عكس الذكر الذي يزيد من القوة العاملة أي زيادة إنتاج العائلة .

وتؤكد المبحوثات على تخوف أسرهن من المشاكل المستقبلية التي غالبا ما تواجه عند الزواج ، كما يقول الباحث Bellot E. G. .

« الطفلة كمخزن البارود تكون لنا الهم والوسوسة منذ ولادتها حتى يوم زواجها » (2).

(1)- Lacoste , P 68.
(2)- Bellot E. G., Du côté des petites filles, Paris, édition des femmes, 1974, P 30.

جـ - حسن السيرة والتحلي بالحشمة :

من خلال إستجواباتنا كذلك، إستنتجنا أن التنشئة التي تلقتها معظم الأستاذات الجامعيات المتزوجات جد متشددة ، فمواصلة الدراسة لها كانت متوقفة على السلوك الحسن، إذ أجبرت على إتخاذ سلوك يتميز بالحشمة والتحفظ والأدب في سلوكاتها ومعاملاتها، فعلى الرغم من تحصلها على مستوى جامعي عالي، إلا أنها لا تتدخل في قضايا العائلة والإدلاء بآرائها ومواقفها التي غالبا ما تكون مغايرة ومختلفة لما تسعى الأسرة تحقيقه في شتى المجالات ، كما تصرح أحد المبحوثات :

« Mes oppositions envers ma famille, je les garde toujours pour moi, afin d'éviter les conflits ».

وأخرى تقول :« على الرغم من ثقة أسرتي بأفكاري وسلوكاتي، إلا أنهم يتحاشونها لأنها غريبة عنهم، ويفضلون أفكارهم المتوارثة أبا عن جد ».

د- التدريب على الأشغال المنزلية :

كما لمسنا كذلك من إستجوابات الأستاذات الجامعيات المتزوجات، أن تنشئتهن كانت مختلفة عن التي تلقاها أخواتهن الذكور ومماثلة لتنشئة معظم الفتيات على إختلاف مستوياتهن الثقافية في المجتمع الحضري الجزائري.

إن أغلب المبحوثات يتجهن إلى الإختلاط بعالم النساء المتقدمات في السن وتتبعن نموذجهن وتشاطرهن الإهتمامات اليومية وقد تعلمت الأعمال المنزلية من الأم والجدة والعمة ... إلخ، المتمثلة في الطبخ والكنس ... دون أي معارضة، فغالبا ما لم تكن تشكر على عملها رغم التعب الذي تعاني منه لقيامها بأعمال مزدوجة :« الدراسة والأشغال المنزلية والخياطة ... كما تدلي به إحدى المبحوثات :

« رغم مواصلة دراستي الجامعية الصعبة إلا أن أمي كانت تصر على تعليمي الطبخ والتنظيف والغسيل وحتى الخياطة والتطريز في العطلة ».

هـ- التحلي بالسيرة الحسنة وتعليم القواعد الدينية :

أكدت معظم المبحوثـات أنهـا تعلمـت القواعد الدينيـة بتقليد وسطها وليس عن طريق التوعية من طرف الوالدين، تعلمت الصلاة من كبار العائلة : الجد ، الجدة ، أو الوالدين .

كما تؤكد إحداهن :« الجَدَة كَانَتْ تْقُولْ لِي مْلِيحَه الصْلاَةْ لَلْمَرَأة، يَابَنْتِي غِيرْ الطَفْلَة أَلِي مَشِي مْرَبْيَة أَلِي مَتْصَلِيشْ وَمَتْصُومْش أُهِيَ صْغِيرَة ».

إلى جانب رفض محيطها بأن تحتك بالذكور منذ الصغر على أساس النظرة السيئة التـي يعطيها المجتمع للفتاة المترجلة :

« يمَا كَانَتْ تْقُولْ لِي مَتْلَعْبِيشْ فِي الزَنْقَة مْعَ الذرَارِي، أَلَعْبِي مْعَ لَبْنَاتْ بَالبُوبِيَة ».

ثانيا : الأستاذات الجامعيات المتزوجات والقيم والمعايير الجديدة عند تنشئة الأبناء

من خلال مقابلاتنا ومناقشتنا لكيفية تلقين وتعليم الأستاذات الجامعيـات المتزوجـات آداب السلوك للأبناء وإعدادهن للحياة الإجتماعية ، نلاحظ أنها تسعى إلى أداء مهمـة أساسـية طبيعيـة مثل الأمهات غير المتعلمات وهي إعداد الأبناء منذ ولادتهم والسـهر عليهـم لأن يكونـوا كـائنين إجتماعيين مستقيمين ذكرا كـان أو أنثـى ، لأن الأسـرة هـي الخليـة الأساسـية التـي تتكفـل بهـذه المهمة.

فنجد أن معظم الأستاذات الجامعيات المتزوجات تؤكد على أن إسـتقبالها لأطفالهـا الجـدد كان بشغب وفرح، وتسهر على تزويدهم بمجموعة من القيم والعادات الإجتماعية حتـى يتمكنـوا من التكيف مع محيطهم الإجتماعي.

والسؤال الأساسي الذي سنرتكز عليه في دراسة هذا الجانب الهام من حياة الأستاذات الجامعيات المتزوجات ، هل يؤثر تكوينها الجامعي وممارسة العمل المأجور الذي أكسبها مجموعة من القيم الشخصية على تنشئة أبنائها أم تلقنهم نفس المفاهيم وتدربهم على نفس السلوكات الإجتماعية الموروثة من العائلة التقليدية؟ مع العلم أن هناك تفاعلا في داخل الأسرة بين الوالدين والأبناء خاصة في السنوات الأولى من الطفولة.

ومن خلال الإستجوابات ، وجدنا أن هناك تغيرا فيما يخص النسق الأسري الذي تعيش فيه معظم المبحوثات من حيث الشكل والوظائف ، إذ نجدها تعيشها في أسرة زواجية (أسرة نووية) وذلك نتيجة لإصرارها على العيش في سكن منفرد قبل الزواج ، مع العلم أن بعضهن مازال يعيش داخل أسرة ممتدة ، نظرا لأزمة السكن التي تعاني منها بعض المبحوثات ، أو إصرار أسرة القرين على عدم إنفراد الإبن عن الأسرة الأبوية بعد الزواج ، وغالبا ما ينعكس هذا على سير حياتها وخاصة تنشئة الأطفال حسب إتجاهاتها التربوية وثقافتها ، كما تقول إحداهن:

« مَنَقْدَرْشْ أَنْرَبِي وْلاَدِي كِمَا نْحَبْ ، الغَاشِي فِي الدَارْ ».

أغلب الأستاذات الجامعيات المتزوجات توجه إهتماماتها عند تربية الأطفال إلى الأسلوب اللين واللطيف في معاملة الأطفال وإعطائهم فرصة الإدلاء بالرأي وأخذ القرارات حسب إحدى المبحوثات :

« Je laisse à mes enfants la liberté de prendre des décisions dès leur jeune âge, pour qu' ils prennent l'habitude de s'assumer. »

إن إعطاء الأبناء هذا الحق، جاء كنتيجة للتغيرات الوظيفية والبنائية في العائلة التقليدية فالنظام الأبوي نجده تعرض لتحولات أساسية ووضعية الوالدين تغيرت من وضع المسيطرين إلى وضع فيه أكثر مساواة مع الأطفال، إن هذا المجال الجديد يسمح لأبناء الأستاذات الجامعيات المتزوجات بالتحصل على وضعيات وأدوار جديدة في الأسرة وبالتالي في المجتمع.

أما فيما يخص القيم الخاصة بالإحتشام والتحفظ الأنثوي ، فموقف الأستاذات الجامعيات المتزوجات يماثل موقف الأسرة التقليدية، إذ مازالت متحفظة، فيما يخص الفتاة خاصة، تعمل الأستاذات الأمهات على تكييفها على أن تظهر دائما الخضوع والطاعة وفقا لمجموعة من المفاهيم المتمثلة خاصة في مفهوم الحشمة والحرمة والطاعة، كما تؤكد إحدى المبحوثات:
« أريد أن تكون إبنتي خاصة محترمة مع جميع الناس : الضيوف ، الجيران ... أحاول إعطائها نفس التربية التي تلقيتها من أمي ».

نلاحظ أن المبحوثات تعملن على تلقين الفتاة خاصة نفس التصرفات والسلوكات المحددة من طرف النموذج الثقافي المتعارف في المجتمع الحضري الجزائري والممثل في إنتاج « الفتاة الظريفة » أو ما يسمى بالعامية « بنت فميلية ».

والتحفظ خاصة أمام الرجال ، على الرغم من وعي الأستاذات الجامعيات المتزوجات سلبيات التنشئة الإجتماعية التقليدية التي تولد في الفتاة الرهبة من الرجل والخجل المفرط والقلق المستمر من القيام بالخطأ، إذ تصبح الفتاة مرادفة للكبت والحذر المفرط ، إلا أن أغلب المبحوثات تدعم هذا النموذج التقليدي وتعمل على سيرورته في ترسيخه في الأبناء وخاصة الفتاة ، لكن بجانبه تعمل على إدخال بعض العناصر الدخيلة والمتمثلة في أنماط جديدة في أسلوب التنشئة الإجتماعية خاصة فيما يتعلق بالنظم والأدوار الإجتماعية.

فمن حيث النظم الإجتماعية، إعطاء حرية الحركة للفتاة خارج البيت وإنشاء علاقات شخصية مع الزملاء والأصدقاء خاصة في مجال الدراسة حيث تؤكد لنا ذلك أحد المبحوثات بقولها :
« متحررة مع إبنتي عكس أبي، أي كان متشددا معي حتى أوقات الخروج والدخول للدراسة يضبطها لي ».

وأخرى تقول :
« Je suis moins sévère avec mes enfants, je leur donne plus de liberté.»

لكن ظاهرة التحرر بالنسبة للأبناء لا تتفق فيها جميع المبحوثات، فهناك التي تعمل على المحافظة على تدعيم سيرورة النظم الإجتماعية التقليدية دون تغيرها، نظرا لصلاحيتها ونجاحها في إنشاء الفرد الصالح والملائم في المجتمع الحضري الجزائري وخصوصا الفتاة :

« J'essaie de transmettre à mes enfants la même éducation que j'ai reçue, car j'estime qu'elle est la meilleure. »

وأخرى تقول :« أحاول إعطاء لأبنائي نفس التربية التي تلقيتها، الحمد لله لأنها تربية مبنية على الإحترام والخوف من الأهل وعدم تجاوز كل ما هو محرم من طرف الأهل ».

ففي العائلة الجزائرية، يخشى على الشرف المدنس من طرف العناصر الأنثوية خاصة، فتسعى الأم خاصة إلى إقامة شبكة ضيقة على الفتاة خاصة، لأن العذرية في المجتمع الحضري الجزائري حق من حقوق الرجل لأنه حدث إجتماعي، ذو قيمة ثقافية ودينية وإيديولوجية، كما يقال :

« كل أب يخاف على إبنته، كأنه يحمل بيضة بين أصابعه، إذا وقعت لا أمل فيها ».

إن العلاقات الموجودة بين الأستاذة الجامعية الأم وأبنائها، لم تعد علاقة سلطة مطلقة على الرغم من وجودها، وإنما علاقة تأثيرية، تجد نفسها في صراع بين ما تلقنه لأبنائها وما يتلقوه في الهيئات التعليمية: المدرسة، الثانوية، الجامعة تؤثر على عقلية ونفسية الأبناء، على الرغم من إعتبار الأم أول معلمة لسير والحفاظ على العلاقات الإنسانية، وأول وسيط بين الطفل والعالم الخارجي، إلا أن لهذه المؤسسات تأثيرا على دفع الفرد لمراجعة رصيده الثقافي الملقن من طرف الأسرة والأم خاصة، وذلك نتيجة للتغيرات السريعة الهامة البنائية الوظيفية،

وإنتقال جوانب عديدة من التنشئة الإجتماعية إلى مؤسسات أخرى خارج البيت: كالمدرسة النوادى، الأحزاب، ووسائل الإعلام الأخرى ... إلخ، حيث تنشأ وتترعرع النزعة الفردية في الفرد وتتغير أدوار ومراكز كل من الذكور والإناث، وغالبا ما ينعكس على المحيط الأسري، نقص من شدة التفرقة بين الجنسين – مثلا – حيث تقول إحدى المبحوثات :

« Je ne fait pas de différence entre la fille et le garçon ».

لكن نجد من ناحية أخرى، أن الأستاذات الجامعيات المتزوجات تسند للأنثى واجبات وأشغال منزلية في سن مبكرة، بينما الطفل يتمتع بحرية أكثر، ويسمح له باللعب خارج أو داخل البيت على خلاف البنت، وهذا الجانب تؤكده إحدى المبحوثات:« إبنتي تؤنبني لأني أحملها أعباء منزلية أكثر من أخيها ».

لأن حياة الفتاة في المجتمع الحضري الجزائري لا تتطور حسب المراحل الثلاث المعروفة في الدول المتقدمة، طفولة-بلوغ-زواج، فالفتاة في مجتمعنا لا تعرف سوى مرحلتين: طفولة - بلوغ وزواج في آن واحد.

والعقلية المهيمنة في المجتمع الحضري الجزائري أن تنشئة الفتاة صعبة وعلى الأم أن تكون صارمة في ذلك. وقد وصفت Lacoste Du Jardin في دراستها تنشئة الفتاة عملية ترويض حقيقية Véritable dressage، الأم لأبد أن تعود البنت على الخضوع وضبط النفس، وقهر شخصيتها ، والقضاء على كل رغبة في الإستقلال ، لكن هناك فئة من الأستاذات الجامعيات المتزوجات ضد فكرة خضوع الفتاة وإظهار الطاعة والإحتشام ، حيث تقول إحد الأستاذات الجامعيات المطلقات :

« J'apprends à mes filles à se défendre, à ne pas se laisser faire, pas comme moi. »

لأن خطأ البنت ينسب في بداية الأمر إلى الأم لأنها تقليديا مكلفة بتربيتها ، فالأم ترى الفتاة أكثر عرضة للمخاطر، لذا تسعى لتعويدها على كيفية التفكير لأخذ القرارات أو المواقف التي لا تخالف التراث الثقافي والإجتماعي لأن التنشئة التي يتلقاها الفرد في العائلة التقليدية لاتقتصر على كسب عاطفة الفرد فحسب بل تعمل على إمتلاك فكره (1).

(1)- Camilleri C., Jeune famille et développement, Paris, C.N.R.S., 1973, p 20.

المبحث الثاني : موقف الأستاذات الجامعيات المتزوجات من أزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري

هناك ظواهر عديدة أفرزها الواقع الإجتماعي والديموغرافي في المجتمع الحضري الجزائري التي إنعكست على الفئات الشابة من الفتيان والفتيات بصفة مباشرة ، تعمل على عرقلة السير الطبيعي لحياة الفئات الشابة لضمان إستقرارها الإجتماعي.

ومن بين هذه الظواهر الإجتماعية التي طغت على الفئات الشابة وخاصة الجامعية ظاهرة العزوبة والزواج لدى الجنسين.

نظرا لطغاء هذه الأزمة على الفئة الجامعية وخاصة الفتيات الجامعيات عامة والأستاذات الجامعيات خاصة، رأينا من الضروري معرفة نظرة الأستاذات الجامعيات المتزوجات إلى هذه الأزمة الإجتماعية الحيوية الخطيرة التي تهدم صرح الأسرة في المجتمع الحضري الجزائري، فقد ركزنا على هذا الجانب في استجواباتنا مع المبحوثات ، لأنها على إحتكاك دائم مع هذه الفئات الشابة التي تعاني من مشكلة التأخر في سن الزواج أو العيش في حالة العزوبة سواء من مجتمع الطالبات أو مجتمع الأستاذات الجامعيات.

أولا : أسباب التبكير في سن الزواج

أ- العامل الديموغرافي :

لقد عرف المجتمع الحضري الجزائري بعد الإستقلال فترة إسترجاع عدد السكان وذلك للتمكن من تعويض الفئة السكانية المفقودة أثناء حرب التحرير، لذا أتجه معظم الأفراد إلى الزواج المبكر ، وخصوصا في المناطق الريفية ، نظرا لحاجة الأرض إلى اليد العاملة ، كما تقول إحدى المبحوثات :« كَانُوا يَتْزَوْجُوا صغَارْ أَخطَرْشْ الدَنْيَا الصعْيبَة يَسْحَقُوا أَلِي يَخْدَمْ فِي البَرَ وَالدَارْ ثَانِ ».

ب- العامل الإجتماعي :

إن العادات والتقاليد التي يسير عليها المجتمع الحضري الجزائـري تشـجع علـى الـزواج في سن مبكر سواء بالنسبة للذكر أو الأنثى ، تجنبا للمشاكل النفسية والجنسية التي قد تؤدي إلـى إرتكاب بعض المخاطر التي تعود على الفرد بالهلاك وخصوصا للفتاة التي تحاسب كثيرا علـى سلوكاتها وتصرفاتها منذ الصغر ، والأسرة تعمل على إعدادها لتصبـح ربـة بيت ناجحـة مهمـا كان مستواها التعليمي ، بتلقينهـا ضروريـات المـنزل والحيـاة الزوجيـة ... ، كمـا تقولـه إحـدى المبحوثات :« مِنْ الصْغَرْ إِرَبْوا الطَفْلَة لَزْوَاجْ، مَشِي لَقْرَايَ وَلاَ لَـلْخَدْمَة ».

جـ- العامل الإقتصادي :

عاش المجتمع الحضري الجزائـري فـترة " فقـر " خـلال الفـترة الإسـتعمارية وذلـك فـي أسرممتدة ، التي كثيرا ما كانت تعيش البطالة وخصوصا في فـترة نـزع الأراضـي ، وبإرتفـاع مستوى المعيشة، كثيرا ما تسعى الأسرة إلى تزويج الفتاة للتخفيف من عـبء الأسـرة الأبويـة ، طالما أن مصيرها الزواج ، فالمستحب إذن التبكير بهذه العملية كما تؤكده لنا إحدى المبحوثـات بقولها :« بَكْرِ إِزَوْجُ الطَفْلَة صْغِيرَة بَشْ إِنَـقْصُوا مَـلْمَصْرُوفْ تَعْ لَمْعِيشَ ».

لقد سار المجتمع الحضري الجزائري في هـذا الإتجـاه "التبكـير فـي سـن الـزواج" سـواء للذكر أو الأنثى طوال سنوات الإستقلال لكن لم تستقر هذه الوضعية ، فقد بدأ سن الزواج يتغير بإستمرار، ومن المعطيات الإحصائية نجد أن السن الوسطى عـن الـزواج الأول قـد إرتفـع لـدى الجنسين في المجتمع الحضري الجزائري، كما يبينه الجدول التالي :

جدول يبين السن الوسطى عند الزواج الأول

السنوات	1948	1954	1966	1970	1977	1987
النساء	20.80	19.60	18.30	19.30	20.90	23.70
الرجال	25.8	25.20	23.80	24.40	25.30	27.60
الفوارق	5.00	5.60	5.50	5.20	4.40	3.9

Collections statistiques « Démographie algérienne » O.N.S édition 1989, n° 17. PP 10-11

ثانيا : أسباب بروز أزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري

يمكن القول أن في الوقت الحاضر بوجود أزمة زواج في المجتمع الحضري الجزائري وتعني أزمة زواج، الزواج المتأخر أو العزوبة ، وليس المجتمع الوحيد الذي يعاني من هذه الأزمة الخطيرة وإنما أغلب المجتمعات المتحضرة وخاصة في الأوساط الحضرية.
فهناك عوامل إجتماعية كثيرة سببت تلك الأزمة الحيوية الخطيرة ، أهمها :

أ- ضعف التربية الخلقية والدينية :

فالإختلاط قد يؤدي إلى شعور الجنسين بعدم الرغبة بالزواج الشرعي ، لكن ليس كل العازبين لديهم فرصة اللقاء غير الزواجي ، على الرغم من إنتشارها في أوساط الفئات البورجوازية المتفرنجة غير المتمسكة بالتقاليد والأعراف والدين على غرار الفئات الإجتماعية الأخرى ، كذلك للخطوبة الطويلة – إذا كانت تسمح باللقاء – مفعول مشابه للعلاقات غير الزواجية ، فالكثير من الأسر ضد الإمتداد الطويل في سنوات الخطوبة ، كما تؤكده إحدى المبحوثات :« إن الخطوبة المطولة تجذب المشاكل للخاطبين وللأسرتين كذلك، فيها تكتشف العيوب ويقع مشاكل ».

ب- مواصلة التعليم والتأهيل المهني :

يندرج هذا بين الأسباب الإدارية في الأزمة ، فمن الطبيعي أن لا يتزوج الشاب في الأحوال العادية قبل إنهاء تعليمه وإيجاد عمل مستمر لضمان دخل مناسب ، فكذلك بالنسبة للفتاة خاصة، تعتبره الأستاذات الجامعيات المتزوجات من أهم العوامل التي تؤخر سن الزواج وإرتفاع متوسط سنه لديها كما تقول إحداهن :« **إن سن زواج الجامعية يرتفع بالضرورة بإرتفاع مستواها التعليمي** ».

وعمليا ، أثبتت الدراسات أن زيادة التعليم أو الثقافة لوحدها أو إرتفاع الوعي لن يؤثر على الرغبة الجنسية بحيث يقلل منها أو يؤخر مفعولها لدرجة تؤدي إلى إرتفاع سن الزواج

وتعبر عن ذلك إحدى المبحوثات غير المتزوجات بقولها :

« Mes études supérieures m'ont fait oublier une partie de ma vie sexuelle, qui est très importante pour l'équilibre de l'être humain que ce soit pour l'homme ou pour la femme, ce qui est encore plus grâve c'est que la vie sexuelle ne peut se légaliser en Algérie qu'à partir du mariage. »

وأخرى تقول :

« La femme célibataire universitaire n'a pas sa place dans la société Algérienne, parce que c'est une société de femmes mariées ».

إن هذه المشكلة تعتبر حديثة على مستوى المجتمع الحضري الجزائري (كمشكلة إجتماعية) ، ففي الماضي ، في ظل النظام الإجتماعي الإقتصادي القديم لم تكن هناك مشكلة من هذا النوع ، لأن النظام الفلاحي الحرفي في ظل هذا النظام ، يسمح بالتبكير بالزواج والإكثار من الأطفال، لكن عندما ظهر نظام التعليم الحديث الذي يفصل بين فترات التعليم والعمل، وإمتداد في فترة التأهيل، إستحال على الشبان الزواج قبل منتصف متوسط عمره أو أكثر.

جـ- المغالاة في المهور ونفقات الزواج :

أغلب المبحوثات ركزت على« إرتفاع المهور » كسبب إحجام الشبان عن الزواج المبكر والبدع الخاصة بتقاليد الإحتفالات بالخطبة والعقد والزواج المنتشرة في مجتمعنا كما تقول إحداهن :

« إن إرتفاع سن الزواج عامة وعند الجامعيين خاصة، يعود إلى إرتفاع المهور وخاصة في بعض المناطق التي تشترط المجوهرات والأموال الكثيرة ... ».

علما أن غلاء المهور في السنوات الأخيرة، أعلى من الأجور والرواتب، لأنه مرتبط إلى حد ما بإرتفاع الأسعار نظرا لتحول المهر النقدي غالبا إلى مشتريات لصالح المرأة، فالمهر في المجتمع الحضري الجزائري يشير إلى الإنتماء الطبقي، لأنه شرط إجتماعي، لذا نجده يتصاعد بتصاعد موقع القرينين على درجات الهرم الطبقي للمجتمع، كما تقول إحدى المبحوثات التلمسانيات:« أَحْنَا عَنْدْنَا مَيَقْبْلُوشْ لَبْرَاوِيَ،أَخطَرْاشْ مَيعَرْفُوشْ الشْرُوطْ تَعْ تْلَمْسَانْ »

ومبحوثة أخرى تلمسانية تقول:

« Chez nous à Tlemcen, on fait sentir à la fille sa pauvreté. »

والمدهش أن المبحوثات المنتميات إلى هذه المنطقة جد متشددات بتقاليد وعادات منطقتهن الخاصة بالزواج، على الرغم من تعلمهن، وإنما تعلمن على ترسيخها وتخليدها ، لأنهن يرونها عادات مميزة عن كل عادات المجتمع الحضري الجزائري، فالزواج مصدر ربح إقتصادي بالنسبة للمرأة، فنرى أنها تعيد إنتاج مثل هذه العادات الخاصة بشروط الزواج عند زواج أبنائها، كما تقول هذه المبحوثة :

« J'ai marié ma fille à la manière Tlemcenienne, bien qu'elle soit medecin de formation, je lui ai fait les robes traditionnelles de Tlemcen, la fête à la Tlemcenienne malgré que cela s'est passé à Alger. »

« ألي ينسى أصل غير و لد لحرم ».

نستنتج مما سبق أن إرتفاع المهور تنسب إلى تسلط الأهل وليس عن رغبة المقبلين على الزواج لذا يمكن محاربة تسلط الأهل في هذا المجال ، لكن السؤال المحرج ، إذا ما نزعت سلطة الأهل على الفتاة مثلا في أمر الزواج ، ما الذي يضمن بقاء هذه السلطة في الأمور الأخرى ؟ لأن لسلطة الأهل غاية إجتماعية طبقية أخرى ، لأنها أفضل مكان لإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية السائدة.

د- أزمة السكن وأعباء المعيشة :

إن إرتفاع سن الزواج معناه وجود تقدم وحضارة في المجتمع ، ومعناه زيادة نسبة التعليم والثقافة ، إلا أن إرتفاع وتدني نسبته في المجتمع الحضري الجزائري لا يعود إلى هذا السبب، وإنما لأسباب إقتصادية بحته، منها : انخفاض مستوى الدخل بالنسبة للسوق وعدم توفر المسكن

إن هذه الأسباب الإقتصادية تؤولها معظم المبحوثات إجتماعيا حيث تقول :« معظم الجامعيين رجالا أو نساءا يرفضون العيش مع الأهل لتفادي المشاكل ... ».

إن التطور الإجتماعي الذي عاشه المجتمع الحضري الجزائري ، والتغير الكبير في المفاهيم وإختلاف الرأي بين الأولياء والأبناء الجامعيين خاصة ، قد يدفع إلى التطلع إلى تكوين أسرا منفصلة، الأمر الذي ينتج نمط حياة مختلف وتغيير في العلاقات الإجتماعية

فالمرأة الجامعية – مثلا – لا ترغب بالعيش مع الأهل غالبا حتى تكون سيدة بيتها.

هـ- عدم توفر فرض اللقاء والتعارف بين الجنسين :

يبدو أن عدم التعارف واللقاء بين الجنسين الذي هو مطلب طبيعي بسيط يمثل مشكلة تقف عائقا أمام الزواج لدى جميع التجمعات السكانية في القطر الجزائري، وعموما الأسلوب السائد الذي يتم به الزواج في المجتمع الحضري الجزائري يعكس بصورة واضحة التركيب الطبقي للمجتمع والذهنية المتخلفة، وعدم توافر حرية القرار وحرية الإختيار في الزواج خاصة للجامعيين، حيث توكل العملية إلى الأهل والأم خاصة ، كما تؤكد إحدى المبحوثات بقولها :

« Le cordon ombylical entre l'homme Algérien et sa mère n'est pas encore coupé, de ce fait il ne peut être totalement indépendant ».

إلى جانب الأسباب النفسية التي تساعد على إحجام الشبان من الزواج بالجامعية ، خوفا من تصرفاتها وقراراتها التي تعكس ثقافتها ، كما تقول إحداهن :

« L'homme universitaire par complexe, préfère se marier avec une femme d'un niveau inférieur. »

وأخرى تقول :

« الأستاذ الجامعي يترك زميلته الجامعية للزواج بفتاة أقل منه مستوى حتى يتمكن من ممارسة عقده التسلطية ، والعيش في نمط أسري مماثل للذي عاش وترعرع فيه، فهو تقدمي ومتفتح خارج البيت فقط ».

* تعقيب

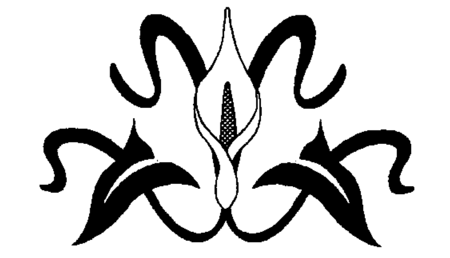
إن التنشئة الإجتماعية في الأسرة التقليدية الجزائرية مبنية على تقاليد ورثتها من ظروف إجتماعية وإقتصادية، فالأسرة تعمل جاهدة على تكوين فتاة قابلة للتكيف مع البيئة الإجتماعية والأسرية، تعد لتصبح قرينة ومربية، حيث تلقنها أدوارا معينة « أشغال منزلية، وأدوار إقتصادية » كتسيير ميزانية البيت وحفظ المواد الغذائية كالعولة ... ، زيادة على إعدادها لدورها الإجتماعي كأم ومربية وخاصة إعدادها للزواج وتلقينها نوعا من المواقف الإجتماعية المعينة المتجسدة في بعض المفاهيم " كالحشمة ، الطاعة ، الأخلاق الحسنة ... الخ.

هذا ما يخص طبيعة ونوعية التنشئة الإجتماعية التي تلقتها أغلب المبحوثات على إختلاف أعمارهن وإختصاصاتهن، التي تميزت عموما بانعدام الجانب العاطفي، بإحساسها بأنها عبء إقتصادي وإجتماعي على الأسرة عكس أخيها الذكر، لذا حاولت أغلب المبحوثات على إختلاف مستوياتهن الجامعيةوعملهن على تغيير أسلوب المعاملة مع أبنائها ، إذ نجد هناك إنتقالا من الأسلوب التسلطي إلى الأسلوب اللين واللطيف وتفهم مشاكل الأبناء.

لكننا نجد نوعا من الإستمرار فيما يتعلق بالقيم المتعلقة بالإحتشام والإستقامة وخاصة الفتاة ، فإنها تعمل على تزويدها بنفس القيم والعادات الإجتماعية المتعارف عليها في المجتمع الحضري الجزائري، لكن مع إعطاء نوع من الحرية في مجال إنشاء العلاقات في أوساط زملاء الدراسة ...

أما فيما يخص أزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري، فإنها تعود إلى إنشغال الفتاة بالدراسة الجامعية مما أدى إلى إرتفاع سن الزواج وخاصة سيطرة الأم على عملية الإختيار للقرين.

الخاتمة



الخاتمة

لقد عرف نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري نموذجين ثقافيين مختلفين تميز في النظام الإجتماعي التقليدي للإختيار للقرين والمتمثل في الأسلوب الوالدي، والثاني النظام الإجتماعي المعاصر للإختيار للقرين وذلك حسب الأسلوب الشخصي والتعارف عن طريق الوسيط.

والمتغير الحاسم في بروز هذا النموذج الأخير هو متغير السن، إذ كلما تقدم من سن زواج المبحوثات يتبعه الأسلوب الشخصي للإختيار للقرين، بينما كلما كان سن الزواج مبكرا يكون الأسلوب الوالدي هو المسيطر على عملية الإختيار للقرين.

ونستقطب من البحث أن أغلب الأستاذات الجامعيات المتزوجات تعيش صراعا ثقافيا وصراعا في القيم والعادات الخاصة بعملية الإختيار للقرين ، ويظهر لنا خاصة في إنعدام مكانتها الإجتماعية في الأسرة الأبوية وذلك على إختلاف أعمار وإختصاصات المبحوثات، أما من حيث الأدوار فإنها تقوم إجتماعيا بأدوار مختلفة كمثيلاتها غير المتعلمات وخاصة بما يتعلق بعادات وتقاليد الإختيار للقرين، لكن متغير السن لايؤثر دوما في عملية الإختيار، لأنه حسب البحث الميداني وجدنا فئة من المبحوثات لم تتزوج في سن مبكر ورغم ذلك خضعت للأسلوب الوالدي للإختيار للقرين ، وانحصر زواجها داخل دائرة الأقارب، الذي تعمل الأسرة على تفضيله وذلك لتشابه العادات واللهجة ... الخ

أما فيما يخص الصفات والأسس التي تختار بها القرينة أو القرين، فإنه يعكس مسارات وتطورات ثقافية وتاريخية متعددة، تتجلى فيه ثقافة الأسرة الجزائرية المتمثل في الصورة المثالية للقرينة والقرين جسدا ونفسا، فنجدها تسعى إلى بناءها وفقا للصورة النموذجية المثالية المحببة لديهم.

والصورة المثالية لقرينة الإبن في المجتمع الحضري الجزائري، صورة الحياء والخجل والجمال والصحة والقوة والأصالة – الحسب والنسب – والتدين ... أما صورة الرجل فتأخذ كذلك خصائص الحسب والنسب والتخلق والتدين والقوة والعقلانية والقدرة على العمل والفعل.

فعلى الرغم من التكوين الجامعي الدقيق المختلف للمبحوثات، فإننا نجد تعددا وإختلافا لصفات القرين، إلا أنها تتجه في نفس المسار الثقافي للأسرة والمجتمع عامة.

أما بالنسبة للظروف الإجتماعية التي نشأت فيها الأستاذات الجامعيات المتزوجات ونوعية تربيتها من الناحية النفسية والخلقية ومدى تشبعها بقيم المجتمع الأصيلة، نجدها تلقيت نفس التنشئة الإجتماعية المتعارف عليها في الأسرة الجزائرية المتجهة نحو مفهوم الحشمة والحرمة والطاعة، وتخصيصها في الأدوار الخاصة بالإنثى: الزواج، الإنجاب، والتربية، وتدريبها على السيطرة على الأنشطة الداخلية المنزلية وتؤكد فيها تبعيتها وخضوعها وطاعتها المطلقة للسلطة العائلية.

فمن خلال البحث الميداني الذي قمنا به وجدنا أنه على الرغم من تمتع المبحوثات بمستوى جامعي عال وممارستها للعمل المأجور إلا أن تأثير هذين المتغيرين لم يكن قويا ومغيرا للتنشئة الإجتماعية لابنائها، فعلى الرغم من وجود تغير إلا أنه تغير بطيئ، لأن المبادئ الأساسية للتنشئة أغلبها مستمدة من الدين والمجتمع، إذ تسعى إلى ترسيخ نفس المبادئ التقليدية: كشرف الفتاة وسمعتها، فإنها تتجه في أسلوب تربيتها إلى إنتاج الفتاة المثالية، حيث تعمل على التوفيق بين الأعمال المنزلية والعمل خارج البيت.

نلاحظ أنه على الرغم من التكوين المعرفي الذي تتمتع به المبحوثات إلا أنها تعيش وضعية متناقصة حيث تعمل على تعزيز نسق القيم والعادات والتقاليد الموروثة للأسرة التقليدية في شتى مجالات الحياة الإجتماعية: عملية الإختيار للقرين، التنشئة الإجتماعية ... تساعد على إعادة إنتاج سلطة هذه العادات.

أما عن موقفها إزاء أزمة الزواج في المجتمع الحضري الجزائري، كان متجها نحو النظرة السيئة التي اكتسبها المجتمع عن الجامعيات عامة، أكدت على رفض الأسرة لها بحكم مواصلتها للتعليم الجامعي ومركبات النقص التي يعيشها الرجل الجزائري عامة والجامعي خاصة.

المراجع باللغة العربية

الكتب :

- عبد المجيد عبد الرحيم، علم الإجتماع الحضري، القاهرة، مكتب أنجلو المصرية 1976.
- عبد المنعم نور محمد، الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الإجتماع الحضري، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1980.
- عاطف غيث محمد، دراسات في علم الإجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون تاريخ.
- الخولي سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1979.
- الخولي البهي، الإسلام والمرأة المعاصرة، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- الفاروق زكي يونس، علم الإجتماع : الأسس النظرية و أساليب التطبيق، القاهرة، عالم الكتب، 1972.
- إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، ديسمبر 1981.
- بدران أبو العينين بدران، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، بين المذاهب الأربعة الدينية والمذهب الجعفري والقانون، الجزء الأول : الزواج والطلاق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- الكرهي حسن سعيد، الأسرة وتطويرها في المحيط الإسلامي من كتاب « الإسلام وتنظيم الأسرة » صدر عن الإتحاد العالمي لتنظيم الوالدية، بيروت 1973.
- الترمانيني عبد السلام، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام (دراسة مقارنة) المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، 1984.
- الخشاب مصطفى، الإجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، طبعة مزيدة ومنقحة، مصر 1966.

- شكري علياء، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 1979.
- صباغ ليلى، المرأة في التاريخ العربي، في تاريخ العرب قبل الإسلام، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1975.
- بن أشنهو مراد، نحو الجامعة الجزائرية / ترجمة عائدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1981.
- بوفلجة غياث، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- ذياب فوزية، القيم و العادات الإجتماعية، بحث ميداني لبعض العادات، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط2، 1980.
- وافي علي عبد الواحد، قصة الزواج و العزوبة في العالم، دار الطباعة للنشر، مصر، بدون تاريخ.

الأطروحات :

- بن عويشة زوبيدة، أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1988.

- حروش تسعديت ، ربة البيت بين التقاليد وظروف المعيشة ، دراسة ميدانية في بعض أحياء العاصمة رسالة ماجستير في علم الإجتماع العائلي ، معهد علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 1991.

- سلامي سعيد بلقاسم ، دوافع الإختيار المهني عند معلمي ومعلمات الملحقات الأساسية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الأردن ، عمان 1990.

- كسال مسعودة ، الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري ، عوامله وآثاره ، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع العائلي ، معهد علم الإجتماع جامعة الجزائر ، سنة 1985 / 1986.

- مدني محمد توفيق ، إختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثيلات تجاه دراستهم ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1987 / 1988.

- ستيتي مليكة ، ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى ، دراسة نفسية إجتماعية في الجزائر العاصمة ، رسالة ماجستير ، معهد علم النفس ، الجزائر ، جانفي 1990.

المعاجم :

- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة 1982.

- عاطف غيث محمد، قاموس علم الإجتماع، الاسكندرية، كلية الأداب، 1979.

- عبد الباسط محمد حسن : علم الإجتماع الصناعي ، مكتبة أنجلو المصرية 1972.

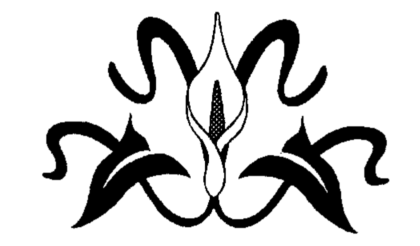
- دينكن فتشل « معجم علم الإجتماع » ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1986.

- مصطفى الخماس : علم الإجتماع العائلي ، الدار القومية للطباعة والنشر 1966.

- قانون الأسرة ، ديوان المطبوعات الجامعية 1985.

- زيدان م. م، علم النفس الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية



BIBLIOGRAPHIE

OUVRAGES

- Ageron, Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France, Paris, Presse Universitaire de la France, 1968.

- André Michel, Famille, Industrialisation, Logement, Centre National de la Recherche scientifique, Paris VII, 1959.

- Balbigny André, Problèmes du Mariage et de la Famille, édition Pierre, Paris 1952.

- Bellot E. G, Du côté des petites filles, Paris, édition des femmes, 1974.

- Borrmans Maurice, Statut Personnel et Famille du Maghreb de 1940 à nos jours, édition Monton, 1977.

- Boutefnouchet Mostafa, La Famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes Alger, S.N.E.D, 1980.

- Boutefnouchet Mostafa, Système social et changement social en Algérie, O.P.U. Alger.

- Camilleri C, Jeune famille et développement, Paris, C.N.R.S., 1973.

- Cesanova Antoine, Mariage et communauté rurale, Exp Corse, 2ème partie les fonctions du mariage, Centre d'Etude et de Recherche Marxiste, Paris 13ème distributeurs Odéon Diffusion Paris 6ème.

- Chatila, Le mariage chez les musulmans en Syrie, Paris 1934.

- Debesse Maurice et Gation Mialaret, Traité de sciences pédagogiques, P.U.F., Paris 1974.

- Descloitres R et Debzi L, Système de parenté et structure familiale en Algérie.

- Girard Alain, Le choix du conjoint une enquête psychosociologique en France, P.U.F. Paris, 1981.

- El Saadaoui N., La Face Cachée d'Eve, édition des femmes, Paris 1972.

- Haddad Malek, Les femmes Algériennes, Brochures éditée par le Ministère de l'Information (sans date).

- Keller Hals J. et Perrin J. F. et Steinauer G. Gresson et Noneche L. et Wieth : Mariages au quotidien, inégalités sociales, Tensions culturelles et organisation familiale, édition Pierre Marchel, Faure, Octobre 1982.

- Lacoste Du Jardin Camille, Des mères contre les femmes matriarcat et patriarcat au Maghreb, Paris, édition La découverte 1985.

- Lise Vincent Doucet Bon, Le mariage dans les civilisations anciennes, édition Albin michel, Paris 1975.

- Mitchelle Juliet, L'âge de la femme, édition des femmes, Paris impression 1974.

- M'Rabet Fadela, Les femmes Algériennes suivi par les Algériennes, François Maspero, Paris 1969.

- Segalen Martine, Sociologie de la famille, Armand Colin, Paris (3ème édition révisée et augmentée) 1981.

- Segalen Martine, Mari et femme dans les sociétés paysannes, Flammarion, Paris 1980

- Toualbi Radia, Les attitudes et représentation du mariage chez la jeune fille Algérienne, ENAL Alger 1984.

- Todd Emmanuel, La troisième planète : structures familiales et systèmes idéologiques, édition seuil, Paris 1983.

- Todd Emmanuel, L'enfance du monde : structures familiales et développement, édition seuil Paris 1984.

- Valabreche Catherine, La condition étudiante, Petite bibliothèque, Payot, Paris 6ème 1970.

- Zerdouni N., L'enfant d'hier, l'évolution de l'enfant traditionnel Algérien, Paris 1982.

THESES

- Benkherouf Ghania et Mme Ayoub Malika, Les enseignantes du supérieur et la double journée de travail, thèse de DEA sociologie d'entreprise, Alger 1984.

- Faouzi Adel, Formation du lien conjugal et nouveaux modèles familiaux en Algérie, Doctorat d'état, Université de Paris V « René Descartes », sciences humaines Sorbone,
Paris 1989 - 1990.

- Merabtine Cherifati Sonia, L'adaptation des femmes au travail salarié, Institut des Sciences Sociales, Alger.

- Raymond Guy, Le consentement des époux au mariage, thèse de doctorat en droit, Université de Poitiers, Faculté de droit et des sciences économiques 1965.

- Von Allemen Jean Dominique Malik, Mariage et famille, L'évolution des structures familiales en Algérie thèse de 3ème cycle, Paris 1985.

ARTICLES

- André Michel, La sociologie de la famille
Article de Gérard Duplessis le Guelinel « L'âge au mariage à la fin de l'ancien régime, Ecole Pratique des Hautes Etudes, Paris 1970.

- Andrée Michel, La sociologie de la famille
Articles « La classe sociale et les relations familiales » Ecole Pratique des Hautes Etudes, Paris 1970.

- Kacha Nadia, « Femme Algérienne et changement social », in revue Algérienne PSE, N° 22, O.P.U, Alger, 1977.

- Kennedy Ruby J.R. « Single or triple melting intermarriage, in new haven 1870 - 1950 » AJS, 58 1952.

- Toualbi Radia, « Changement social et représentation des choix conjugaux », in revue Algériennes de psychologie et des sciences de l'éducation, N° 01, O.P.U., Alger.

- Start Alain « Le travail domestique, la force de travail et femmes », in revue des temps modernes, N° 426, Janvier 82.

- Simply François « Mobilité Féminine par le Mariage et dot scolaire, l'exemple nantois », in revue Economie et statistique, Juillet-Août, 1971 / 1991.

- Khoja Souad, Les Femmes Algériennes et le développement, in Annuaire de l'Afrique du Nord.

DICTIONNAIRES

- Foulquier P., Vocabulaire des sciences sociales, Paris, P.U.F., 1978.

- Lempereur thénes Georges, Dictionnaire général des sciences humaines, Paris, édition Universitaire 1975.

- Sumpf J. et Hugues M., Dictionnaire de sociologie, Paris, Larousse, 1978.

BROCHURES

- A.A.R.D.E.S, Le mariage : Lien d'un rapport entre famille et société, Publication, L'A.A.R.D.E.S, Tome 1, Alger 1976.

- Annuaire statistique de l'Algérie, N° 13, édition O.N.S., Alger, 1987.

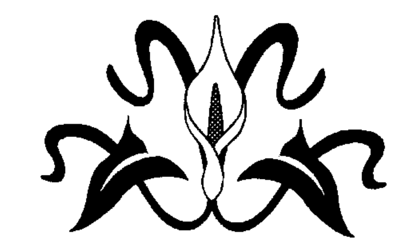
- Collections Statistiques « Démographie Algérienne » O.N.S., édition 1989.

- Hebdomadaire Féminin, « ELLE » Spécial numéro 2000, « Le débat des lectrices », 7 Mai 1984.

- I.N.E.A.P. Dans réflexions sur les structures familiales, Tome 1, Alger, 1982.

- Ministère de l'Information et de la Culture, La femme Algérienne, Collection visage de l'Algérie, Alger, 1976.

الملاحق



دليل المقابلة

- المعهد :
- الرتبة :
- الإختصاص :
- الأقدمية :
- الحالة المدنية :
- السن :
- مكان الإزدياد :
- السن عند إنتهاء من الدراسة :
- السن عند الزواج :
- السن المثالي للزواج ولماذا ؟
- سن القرين :
- المستوى التعليمي للقرين :
- لمواصلة دراستك ، كيف كان تشجيع الأسرة ؟
- ما هي مكانة الأستاذة الجامعية عند الأسرة الأبوية :
- هل ندمت على مواصلة التعليم الجامعي ، ولماذا ؟
- عند مواصلة التعليم الجامعي ، هل كنت قلقة على موضوع الزواج ؟
- إحكي كيف تم زواجك ؟
- ماهي شروط الأسرتين عند الزواج ؟
- ما هي الصفات التي ترغبين إيجادها في القرين :
- عند الزواج هل إحترمت كل التقاليد الثقافية (كالتسديرة، لمسامع، ...)
- ما الذي لا يعجبك في الأسرة الجزائرية ؟
- هل تعطين لأولادك نفس التنشئة الإجتماعية التي تلقيتها من أسرتك ؟
- في أي سن يمكن أن تتكلم عن العزوبة وما رأيك في تأخر سن الزواج :
- كيف ستنصحين إبنتك عندما تكون في سن الزواج ؟
- إذا كانت لديك فرصة الإعادة ، كيف ستختارين قرينك ؟